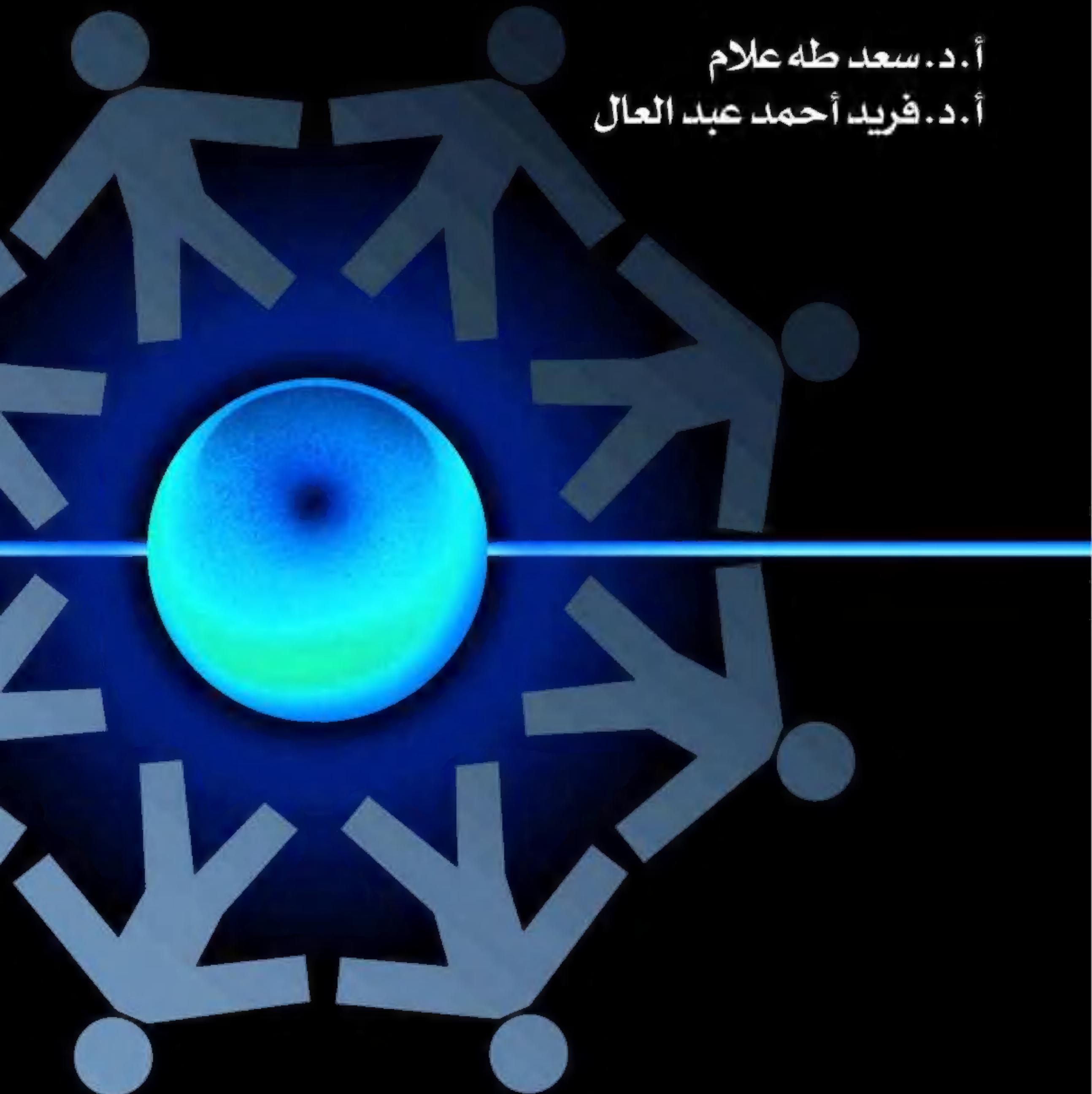


الاقتصاديات التنمية البشرية

أ.د. سعد طه علام

أ.د. فريد أحمد عبد العال



الاقتصاديات التنمية البشرية

أ.د/ سعد طه علام

أ.د/ فريد أحمد عبد العال



مكتبة الأنجلو المصرية

فهرس المحتويات

٩	مقدمة
الفصل الأول	
٤٤-١١	التنمية البشرية... أصبحت محور التنمية
١٦	حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة
١٩	عناصر التنمية البشرية المستدامة
٣٠	تحديات التنمية البشرية في القرن الحالي
٣٢	التنمية البشرية والفقر (أساليب القياس)
٣٧	مقاييس التنمية البشرية
٣٨	مؤشر الحرمان
الفصل الثاني	
٥٩-٤٥	مؤشرات التنمية البشرية
٤٧	مؤشرات التنمية
٥١	دواعي أو مبررات اللجوء لمؤشرات التنمية
٥٣	خصائص مؤشر التنمية الجيد
٥٣	معايير تصنيف مؤشرات التنمية
٥٧	المجالات التي يجب أن تغطيها مؤشرات التنمية البشرية
الفصل الثالث	
٩٢-٦١	أدوات وأساليب القياس
٦٣	أدوات القياس
٦٥	أساليب قياس التنمية البشرية
٦٥	الأدوات التحليلية لقياس التنمية البشرية
٦٩	أدلة ومؤشرات التنمية البشرية
٦٩	أدلة التنمية البشرية
٦٤	مؤشرات إضافية لتقارير التنمية البشرية
٨٥	مشاكل تقييم مؤشرات التنمية البشرية

الفصل الرابع

أساليب قياس مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل ٩٣-١١٧

٩٧	معامل جيني
٩٩	كيفية حساب معامل جيني
١٠٠	منهج تقدير الناتج المحلي الإجمالي
١٠٢	القطاعات السلعية
١٠٣	الخدمات الإنتاجية
١٠٣	الخدمات الاجتماعية
١٠٤	منهجية تقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي
١١٠	منهجية الحساب المستخدمة في تقرير التنمية البشرية
	الفصل الخامس

بعض الملاحظات الفنية ومصادر البيانات ١١٩-١٣٤

١٢١	دليل التنمية البشرية
١٢١	حساب دليل التنمية البشرية
١٢٥	الجوانب الديمografية
١٢٦	فوة العمل والبطالة (+١٥)
١٢٦	التعليم والإلعام بالقراءة والكتابة
١٢٨	التغذية والامن الغذائي
١٢٩	الصحة والمرافق العامة
١٣١	الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة
١٣١	الاتصال
١٣٢	الجوانب الاقتصادية
١٣٤	المشاركة في التنمية

الفصل السادس**تطور تقارير التنمية البشرية في مصر (١٣٥-١٤٦) (١٩٩٤-٢٠٠٨)**

١٣٧	بعض مظاهر تدني التنمية في مصر
١٤٠	تقارير التنمية البشرية في محافظات مصر
١٤١	الأهداف المرجوة من تقارير التنمية البشرية علي مستوى المحافظات
١٤١	قياس حالة التنمية البشرية في المجتمع
١٤٤	البيانات الإقليمية في مصر
١٤٦	التنمية البشرية والسياسات الاجتماعية

الفصل السابع**ثقافة التنمية والتنمية البشرية**

١٥١	التعليم والثقافة
١٥٢	القيم الثقافية التنموية
١٥٦	مسؤولية نشر ثقافة التنمية

الفصل الثامن**التنمية البشرية والإدارة "الادارة بشر"**

١٧٦	ملامح عصر المعلومات ودور العنصر البشري
١٧٨	التكنولوجيا والابتكار
١٧٩	العنصر البشري والابتكار

الفصل التاسع**التنمية البشرية والتكنولوجيا**

١٨٥	التغيير في مفهوم التنمية
١٨٥	دوافع التغيير
١٨٦	معوقات التغيير التكنولوجي
١٨٨	خصائص التغيير التكنولوجي
١٨٨	التغيير التكنولوجي
١٨٩	الثورة التكنولوجية

١٩٢ ١٩٥ ١٩٦ ٢٢٣-٢٠١ ٢٠٣ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١١ ٢١٢ ٢١٢ ٢٢٢ ٢٢٣	<p>الثورة التكنولوجية والتغير في عناصر الإنتاج</p> <p>سياسات التكنولوجيا في الدول النامية</p> <p>نقل التكنولوجيا</p> <p>الفصل العاشر</p> <p>التنمية البشرية ودور المرأة</p> <p>الأوضاع الراهنة للمرأة في الدول النامية</p> <p>الأوضاع التعليمية للمرأة</p> <p>الواقع التعليمي لفتاة مصرية كمثال للدول النامية</p> <p>مشكلة الأممية لدى المرأة</p> <p>وضع المرأة في سوق العمل</p> <p>وضع المرأة بالنسبة للائتمان</p> <p>الأوضاع الصحية للمرأة</p> <p>التحيز ضد المرأة في مصر</p> <p>التحيز ضد المرأة في التعليم</p> <p>التحيز ضد المرأة في سوق العمل</p> <p>المشكلات التي تعيق المرأة عن أداء دورها</p> <p>بعض المقترنات لتحقيق التنمية البشرية للمرأة</p> <p>مؤشرات تعكس الفجوات</p> <p>مؤشرات تعكس حالة المرأة</p> <p>الفصل الحادي عشر</p> <p>التعليم الأساسي مرتكز التنمية البشرية الأولى</p> <p>هيكل التعليم الأساسي في مصر</p> <p>مشاكل التعليم الأساسي</p> <p>دور الدولة في مواجهة مشاكل التعليم الأساسي</p> <p>مقترنات للتغلب على مشاكل التعليم الأساسي في مصر</p> <p>مؤشرات تعكس حالة التعليم في المجتمع</p>
--	---

الفصل الثاني عشر	
٢٥٨-٢٤٧	تجربة التنمية البشرية في مصر
٢٥٠	الأهداف المرجوة من تقرير التنمية البشرية
٢٥٠	دليل التنمية البشرية: ما هي دلالته؟
٢٥٢	تجربة تقارير التنمية البشرية في مصر
٢٥٤	أهم النتائج المستخلصة من تحليل مؤشرات التنمية البشرية
	ملحق ١
٢٦١	أدلة ومؤشرات التنمية البشرية طريقة الحساب
	ملحق ٢
٢٨٧	أفقر ١٠٠٠ قرية في مصر

مقدمة

يؤكد تقرير الواقع أن التنمية البشرية هي الركيزة الأساسية للتنمية، في كل المجتمعات، ومهما كان مستوى التنمية في ذلك المجتمع. حيث أن البشر هم وسيلة التنمية وغايتها. ومن هذا المنطلق اهتمت دول العالم بالتعرف على مستويات التنمية البشرية بها، ذلك حتى يمكن توجيه الاستثمارات للمناطق المتعددة في مستويات التنمية البشرية، ليس هذا فحسب بل أن أساليب القياس توضح أسباب تدني التنمية في تلك المناطق، وهي تمثل مؤشرات يهتدى بها للبحث عن كيفية تنمية تلك المناطق.

ونظراً لدور وأهمية التنمية البشرية جاء إعداد هذا الكتاب للتعرف من خلاله على الأساليب والإمكانيات التي يمكن من خلالها أن تؤدى التنمية البشرية ما هو مستهدف منها.

وقد جاء الكتاب في أثني عشر فصلاً، وملحقان. تناولت تلك الفصول الجوانب النظرية للتنمية البشرية بما يمكن من التعرف عليها بالإضافة إلى أهدافها. كما استفاضت في توضيح أدلة ومؤشرات التنمية البشرية وكيفية الحساب.

وتناول الكتاب أيضاً في بعض فصوله تطور تقارير التنمية البشرية في مصر، وما هو مستهدف منها، ونتائجها والتباينات الإقليمية في الدولة. بعد ذلك ناقش بعض أهم الركائز الأساسية المرتبطة بالتنمية - التي تؤثر وتتأثر بالتنمية البشرية -، مثال ذلك ثقافة التنمية، التنمية البشرية والإدارة حيث أن الإدارة بشر، التنمية البشرية والتكنولوجيا حيث ترتبط التكنولوجيا بنوعية البشر في المجتمع وقدراتهم علي إدخال واستخدام وتطوير وتطويع التكنولوجيا.

كما تناول بالدراسة والتحليل دور المرأة في التنمية البشرية وذلك نظراً لما لها من أهمية في تحقيق التنمية في كافة عناصر وتكوينات المجتمع. والتعليم الأساسي والذي يعد المنطلق الأول لتنمية المجتمع وما يمكن أن يحققه من أهدافه التنموية، يقوم ذلك على مستوى وكفاءة التعليم الأساسي والذي يتوقف عليه نوعية ومدى تطور العنصر البشري في المجتمع.

ويختتم الكتاب بتقدير تجربة التنمية البشرية في مصر. وبالكتاب ملحقان الأول عن كيفية حساب أدلة ومؤشرات التنمية البشرية، والثاني عن أدق قرية في مصر (١٠٠٠ قرية في مصر) والذي تم استخراجه من الدراسات التفصيلية لقرى محافظات مصر (٢٦ + الأقصر) والتي صدرت في ٢٧ دراسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وندعوا الله أن تتحقق الفائدة المرجوة من إصدار هذا الكتاب.

والله ولی التوفيق،

المؤلفان

القاهرة / معهد التخطيط القومى

أ.د. سعد طه علام

أ.د. فريد أحمد عبد العال

(١)

الفصل الأول

التنمية البشرية...

أصبحت محور التنمية

الفصل الأول

التنمية البشرية... أصبحت محور التنمية

حدث تطور - تبدل - في مفهوم التنمية عبر نصف القرن الماضي، وهذا التبدل ذاته ظاهرة من مظاهر التنمية، فيمكننا القول بأنه حدثت تنمية لمفهوم التنمية، حيث خلال فترة بداية الخمسينات من القرن الفائت كان مفهوم التنمية ينصب على الاستخدام الأمثل - أو الأكفاء - للموارد المتاحة في المجتمع بحيث يتسمى الحصول على أكبر إنتاج - دخل - بأقل تكلفة، واستمر هذا المفهوم حتى بداية السبعينات حيث أضيف إلى المفهوم ... مع عدالة التوزيع، وذلك مع انتشار الازد بالأسلوب الاشتراكي، والتأمينات، والملكية العامة، وتزايد دور الدولة الاقتصادي وبالتباعيةدور الاجتماعي للدولة.

واستمر هذا المفهوم حتى بداية السبعينات ليتغير إلى مفهوم التنمية المتواصلة المستدامه، وهي التنمية التي تحافظ على حق الأجيال القادمة في موارد الثورة القابلة للنفاد (كالبترول، الغاز الطبيعي، المياه الجوفية ... موارد الثورة المعدنية ...)، وكذلك ادخل المفهوم البيئي في الحسبان، حيث أصبح من الضروري أن تحافظ التنمية على المكون البيئي ولا تؤدي إلى الهدر البيئي أو تدمير البيئة، ومن ثم شرط أساسى في أي مشروع تنموى حتى تتم الموافقة عليه أن يتضمن جزء عن الآثار البيئية للمشروع ضمن دراسة جدوى المشروع، وإذا كان للمشروع آثار بيئية سلبية فالمشروع ملزم بأن تتضمن تكاليف الاستثمارية تكلفة الاصلاح البيئي. ومن هنا جاء تواصل واستدامة التنمية.

وفي منتصف الثمانينات وبداية التسعينات أتضح للقائمين على التنمية بصفة عامة، وللمنظمات الدولية بصفة خاصة أن عمليات التنمية تتم بالبشر وللبشر، وبالتالي فإن تنمية العنصر البشري هي أساس عملية التنمية، ولا يمكن حدوث أو تحقيق التنمية إلا من خلال تنمية العنصر البشري - الموارد البشرية - في المجتمع وذلك من كافة النواحي، اقتصادية، اجتماعية، صحية، وثقافية ... وتعليمية .. وغيرها من الجوانب.

حيث أوضحت تجارب التنمية خلال النصف قرن الاخير انه بغض النظر عن باقى الموارد التي يملكونها - أو متاحة - في المجتمع، فإن العنصر البشري قادر على تحقيق التنمية حتى مع ندرة أو قلة الموارد المادية في المجتمع - اليابان، ودول جنوب شرق آسيا - وحتى يتحقق ذلك كان من الضروري أعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشري، عن طريق تنمية الموارد البشرية على أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليس الموارد الطبيعية والمادية فقط، ذلك عن طريق تحسين نوعية حياة البشر، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد الازمة، وأعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفاء، عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية وإكسابهم المعارف، وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم.

وقد تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية، أو زيادة نصيب الفرد من الدخل، لتأخذ مفهوم التنمية البشرية، وهذا المفهوم يؤكد ربط العلاقة بين البشر والتنمية، ليس فقط باعتبار البشر عنصراً من عناصر التنمية بل أيضاً باعتبار البشر غاية التنمية.

وقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) التنمية البشرية بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها. ومن هذا المنطلق فإن للتنمية البشرية جانبيين، الأول يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب، والجانب الثاني الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج. ولذلك فإن جوهر العلامة التنموية هو الإنسان فهو هدف التنمية ووسيلتها، وفي نفس الوقت يشير التعريف إلى توسيع الخيارات أمام الناس، وبصفة خاصة الخيارات الأساسية وهي الحياة الطويلة الصحية، واكتساب المعرفة، والحصول على الموارد الازمة لمستوى معيشى يحقق جودة الحياة.

إن اهتمام خطط التنمية بالبعد الاجتماعي والبعد الإنساني يعني العمل على التحسن في مختلف نواحي الحياة ورفع مستوى العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص و مجالات الاختيار أمامه وهذا الاهتمام جاء في الخطط القومية من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحة ومياه

الشرب والصرف الصحي، وهي أهم العناصر التي تؤثر بطريقة مباشرة على تنمية العنصر البشري وتبرز مدى اهتمام الخطة بالبعد الاجتماعي في الآتي:

الاهتمام بتنمية العنصر البشري :

* إتاحة وتوسيع فرص و مجالات الاختيار أمام العنصر البشري.

* سيادة الشفافية والحرية والديمقراطية أمام العنصر البشري (في المجتمع).

والمقصود بتنمية العنصر البشري كل ما يتصل بذلك، سواء بطريقة مباشرة كالتعليم والصحة والغذاء أو بطريقة غير مباشرة كالبنية الأساسية (المياه والصرف الصحي)، وغير ذلك من جوانب تؤثر في تنمية العنصر البشري، حيث أتضح انه هو العامل الحاسم في عملية التنمية.

والمقصود بتوسيع فرص و مجالات الاختيار، أن هناك جانبين لابد من العمل من خلالهما لتحقيق التنمية. الجانب الأول وهو جانب العرض للعنصر البشري أي إعداد المتاح في المجتمع من القوى البشرية (قدرة العمل) إعداداً جيداً مناسباً لاحتياجات سوق العمل (من حيث التعليم والتدريب).

أما الجانب الثاني وهو جانب الطلب، ومن اللازم أن تعمل كافة وحدات المجتمع عامة وخاصة في إتاحة المزيد من فرص العمل أمام العنصر البشري.

ونعني بالشفافية والحرية والديمقراطية، أن نجاح عملية الاختيار وضمانها - بل كل جوانب عملية التنمية في المجتمع - مرتبطة إلى حد بعيد بسيادة الديمقراطية. مثلاً فإن عملية ضمان عدالة فرص الاختيار لا يمكن أن تتم إلا في وجود الشفافية والديمقراطية.

الديمقراطية لها جوانب عديدة ومتعددة وليس فقط مجرد أحزاب وصناديق انتخاب، ولكن أول سلمها هو تداول السلطة على كافة المستويات.

وحتى يتحقق ذلك كان من الضروري أعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشري، عن طريق تدريب الموارد البشرية، على أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليس

الموارد الطبيعية والمادية فقط، ذلك عن طريق تحسين نوعية حياة البشر، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد الازمة، وأعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفاء، عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية وإكسابهم المعارف، وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم.

١ حول مفهوم التنمية البشرية المستدامة:

تحوى كلمة مستدامة في تعبير التنمية البشرية المستدامة خطأً بأن أهدافها تحصر في تنمية اقتصادية تنطلق من العرص على البيئة ومصلحة الأجيال المقبلة في عدم استنزاف الموارد البشرية والطبيعية. وعلى الرغم من أن هذه الجزئية تدخل بالضرورة في تركيب مفهوم التنمية المستدامة، فإن الكلمة الأهم في تعبير التنمية البشرية المستدامة هي كلمة البشرية. فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا الاقتصادي فحسب، يجعل الإنسان منطلقها وغايتها، ويعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية، دون أن تهمل أهميتها التي لا تذكر.

ومن الضروري عند هذا المفصل أن نكرر التأكيد أن نظرية التنمية البشرية المستدامة لا تذكر أهمية النمو الاقتصادي ودوره في تحسين مستوى المعيشة، أنها ت يريد له أن يكون نمواً مختلفاً يوسع من خيارات الناس، أي نمو يمكن أن يستمتعوا بهماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل، وحياة أكثر أماناً، ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي، ووصول أفضل للمعرفة، وساعات راحة أكثر كفاية، وحرفيات سياسية وثقافية، وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان ضمنه. فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلافة.

وال مهم في هذا المنظور للتنمية أنه يوسع نطاق خيارات البشر كلها، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية، وليس فقط الاقتصادية كما يفعل منظور الحاجات الأساسية مثلاً الذي لم يهمل، بالرغم من ذلك، دور المشاركة الشعبية في

التنمية. فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها، وتأثيرها الاجتماعية والبيئية، بقابليتها للاستمرار والارتقاء بجهود المستفيدين منها. فالتنمية التي تم على حساب الفئات الأكثر فقرًا أو التي تغنى شرائح اجتماعية على حساب غيرها أو المدمرة للبيئة أو المنهكة للحربيات أو المخلة بالتوزن الاجتماعي والسياسي هي نقىض التنمية البشرية المستدامة.

ومن هنا فان الرابط بين النمو الاقتصادي وحياة البشر لا بد أن يكون سياسة عامة واعية تبدأ وتنتهي بالإنسان والمجتمع، وليس بنمو الأرقام على أهميتها. فالقضية إذاً ليست فقط من يستفيد من النمو، التي يمكن معالجتها من خلال سياسات إعادة توزيع الدخل والثروة. وإذا كان مفهوم تنمية الموارد البشرية قد أحسن لهذا الاتجاه، اتجاه التنمية البشرية المستدامة، فإنه شكل بذلك مجرد مقدمة كانت تحتاج للكثير من التعميق والتوضيح، خاصة من ناحية التركيز على النواحي غير الاقتصادية الضرورية لعملية التنمية.

والاليوم أصبحت الكثير من البلدان المتقدمة والناامية على حد سواء تدرك أن الاستثمار في الدائرة الاجتماعية عملية مجدها اقتصادياً ومكون أساسى من مكونات التنمية، خاصة في البلدان ما بعد الصناعية التي يقوم نجاحها على تبلور الاقتصاد المعرفى في الإنتاج (تحسين نوعية القوة العاملة) وفي الاستهلاك (درجة تطور أذواق المستهلكين في السوق).

وقد وضعت نظرية التنمية البشرية المستدامة في البداية على يد الباحثين محبوب الحق (باكستاني) وأمارتيا سن (هندي)^(١) خلال عملهما في البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. وأبحاث أمارتيا سن تبقى مرجعاً لا غنى عنه لنظرية التنمية البشرية المستدامة، خاصة ما وضعيه عام ١٩٩٠ حول مفهوم تطوير المقدرة البشرية كهدف لعملية التنمية البشرية المستدامة.

وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج، بل تمكن الناس

(١) أمارتياسن- التنمية حرية- عالم المعرفة- الكويت- ٢٠٠٤ .

من توسيع نطاق خياراتهم ليفعلوا المزيد من الأشياء وليعيشوا حياة أطول وأفضل وليتجنروا الأمراض القابلة للعلاج وليملكون المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة. وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تعظيم القدرة أو الرفاه الاقتصادي كما ينظر إليها اليوم. فالأساس في التنمية البشرية المستدامة ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي للناس بما يسمح لهم أن يعيشوا حياة أكثر امتلاءً وإن يمارسوا موهابتهم ويرتقوا بقدراتهم. ويتصفح هنا مثلاً أن التعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فوائدهما الإنتاجية، من احترام الذات إلى القدرة على التواصل مع الآخرين إلى الارتفاع بالذوق الاستهلاكي.

ويلاحظ في هذا المنظور الجديد للتنمية، منظور المقدرة البشرية، أنه يربط ما بين القدرات من جهة والخيارات من جهة أخرى، وما بين هذين المفهومين من جهة ومفهوم الحرية من جهة أخرى، سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي (الحرية من الفقر مثلاً) أو الحرية بمعناها الإيجابي (كرهية المرء في اختيار نوع الحياة التي يرغب بعيشها بأكبر درجة ممكنة). ولذلك يعتبر أمارتاً سن أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية. مثلاً، من المهم أن يملك المرء المقدرة على الحصول على غذاء مناسب، وهو ما يمكن أن يتحقق بالتنمية، أما إن قرر الصوم أو الإضراب عن الطعام، فتلك حرية تعطيه إياها قدرته على الحصول على الغذاء المناسب، لأن من يعيش في ظروف المجاعة لا يملك حرية الإحجام عن الأكل، وهو ما تعجز عن التقاطه المقاييس الاقتصادية المحسنة.

أما زيادة كمية السلع والخدمات في هذا السياق فقد تساعد على زيادة القدرات البشرية وبالتالي الحرية، ولكن بشكل غير مباشر، كما أن هذه الزيادة المادية ليست بالضرورة غاية بذاتها. ومن هنا فإن نظرية التنمية البشرية تعطي بمقاييس الدخل القومي المختلفة، مثل الناتج المحلي الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي، كمؤشر أعلى لنوعية الحياة، وتضع إلى جانبها مقاييس مؤشر التنمية البشرية Human Development Index أو HDI الذي نتطرق إليه في معالجة أخرى. ولكن حتى عند أعلى مستويات الدخل، فإن هناك حدوداً لقدرة زيادة الإنتاج على تعزيز المقدرة البشرية،

(بلغة علم الاقتصاد) وهذا غير المنفعة الحدية المتنافضة للنقد.

وعلى كل حال فان الثراء ليس شرطاً لتحقيق الكثير من الأهداف المهمة للأفراد والمجتمعات مثل الديمقراطية أو المساواة بين الجنسين أو الحفاظ على وتطوير التراث الثقافي. كما أن الثروة لا تضمن الاستقرار الاجتماعي أو التماสك السياسي. هذا فضلاً عن أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية. فالحياة المديدة الآمنة وتذوق العلم والثقافة وتوفير الفرص لممارسة النشاطات الخلاقة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة مجرد بعض الأمثلة على حاجات وحقوق غير مادية قد يعتبرها المرء أهم من المزيد من الإنتاج المادي. بالمقابل، فإن التلوث البيئي وارتفاع معدلات الجريمة أو العنف المنزلي أو الأمراض المعدية كالإيدز في الكثير من البلدان لا يعقل أن يعوض عنها المزيد من ارتفاع متوسط الدخل القومي !!

من ناحية السياسات الاقتصادية، فإن نظرية التنمية البشرية ساهمت بتحدى الفرضية السائدة بان طريق التنمية هو الاستثمار في رأس المال المادي، مثل المصانع والمعادات. لا بل أنها تجاوزت مفهوم رأس المال البشري وهو ما نتطرق إليه في معالجة أخرى. فذهبت إلى أن الاستثمار في الكائنات البشرية بجميع أشكاله هو استثمار منتج، سواء كان يهدف لزيادة الناتج القومي أو لتوسيع الطاقات البشرية.

٢ عناصر التنمية البشرية المستدامة:

أولاً الإنتاجية: أو مقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلافة.

ثانياً المساواة أو عدالة الفرص: أو تساوى الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر عن العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

ثالثاً الاستدامة: أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاعتراف بتنمية الموارد البشرية معاً

يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

رابعاً التمكين: فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم. ولذلك عليهم أن يشاركون بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم. وتبذر هذا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة. فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقٍ سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها.

ومن اهتمام مصر بهذا الموضوع يتم إصدار تقارير للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٤ عن معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتأتي أهمية تلك التقارير لما توليه من عناية واهتمام لقياس والتعرف على الأدلة والمؤشرات المتعلقة بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، كما أنها توضح مستويات التنمية والفجوات التنموية في مختلف محافظات ومدن وأحياء الجمهورية وكما قامت وزارة التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية) بإعداد التقارير على مستوى القرية، وتتوفر قاعدة بيانات شاملة وجيدة، تستخدم في وضع الخطط التنموية قومية وإقليمية حيث لا تخطيط بدون بيانات. ومن خلال الخطة القومية يمكن ترتيب الأولويات وتحديد الأهداف التي تعمل على تصحيح تلك الفجوات التنموية، وتحقيق معدلات التنمية التي تستهدفها الخطة.

ومن أهم ما تظهره تقارير التنمية البشرية - الوطني والمحافظات - التفاوتات أو الفجوات الموجودة في المجتمع، فهناك التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت الثاني بين المناطق الحضرية وبعضها (الحضر المركزي/ حضر الوجه البحري/ حضر الوجه القبلي). والتفاوت الثالث هو التفاوت بين المناطق الريفية وبعضها (ريف الوجه البحري/ ريف الوجه القبلي).

والتفاوت الرابع - وهو من أهمها - هو التفاوت النوعي بين الذكور والإناث.

ويوضح جميع تلك الجوانب تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٨).

البيان في بعض أهم المؤشرات التنموية بين محافظات الجمهورية

معدل وفيات الأمومة لكل ألف مولود حي ٢٠٠٥	معدل البطالة (+١٥) ٢٠٠٦	معدل القراءة والكتابة % (+١٥) ٢٠٠٦	نسبة القد بالتعليم الأساسي والثانوي (%) ٢٠٠٦/٢٠٠٥	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بالجنيه	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٦
٦٦٧	١١٠	٨٠٧	٧٧٣	٦١٥٦٥	٠٧٣٧
٤٣٨	١٠٠	٧١١	٨٠٧	٦٧٦٩١	٠٧٢٣
٤٥٨	٩٢	٧١٩	٧٧٤	٦١٥٣٩	٠٧٢٢
٣١٥	٣٧	٥٧٣	٧٩١	٥٧٠٥٥	٠٦٦٩
٤٧٠	٥٨	٦٠٢	٨٠٨	٥٤٢٠٢	٠٦٨١
٤٦٩	٩٤	٦٠٥	٨٥٦	٥٣٦٩٩	٠٦٨٥
٧٠٦	١٧٥	٧١٠	٨٥٣	٦٠٥٣٠	٠٧٣٠
٥٢٩	٩٣	٦٩٥	٨٩٤	٦٣٧١٧	٠٧٢٣
الجمهورية					

المصدر: معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ - العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني.

حتى تتحقق التنمية البشرية في المجتمع هناك مجموعة من الركائز التي تقوم عليها تلك التنمية، لابد من العمل من خلالها، والنقص والغياب لبعضها يعد من معوقات التنمية البشرية، وينعكس بدون شك على كل الآليات التنموية في المجتمع يعيقها ويؤخرها، ومن هذه الركائز؛ ركائز التنمية البشرية في المجتمع:-

* تحقيق التعليم الأساسي الشامل والقضاء على الأمية.

* تحسين الأحوال الصحية للمرأة والطفل.

* مقاومة أمراض نقص المناعة والأمراض المتعدنة.

* تمكين المرأة وتحقيق المساواة في النوع.

* تحقيق بنية تحتية سلية.

* تحقيق الديمقراطية والمشاركة.

١- التعليم:

إن خلق فرص اجتماعية يشكل إسهاماً مباشرأً للتوسيع في القدرات البشرية ونوعية الحياة، وإن التوسيع في الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي لا شك

انه يسهم مباشرة في تحسين نوعية الحياة وازدهارها^(١).

وبالرغم من الإنجازات التي تحقق في مجال التوسيع الكمي في التعليم منذ منتصف القرن العشرين إلا أن الوضع العام للتعليم (من حيث النوعية ومتطلبات سوق العمل) ما زال متواضعاً بالمقارنة بإنجازات دول أخرى حتى في بلدان العالم النامي، لذا فإنه لتطوير التعليم يجب العمل على:-

* إيلاء أولوية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وذلك من خلال أنشطة المؤسسات التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة.

* الاستفادة من المؤسسات التعليمية المتخصصة لتعليم المريضات في الطفولة المبكرة أصول التربية السليمة المؤهلة لفتح المواهب.

* إتاحة مواد تعليم محررة للأطفال ومطلقة لمواهبهم.

* تعميم التعليم الأساسي للجميع وذلك من خلال القضاء على أشكال الحرمان من التعليم الأساسي كافة.

* الاهتمام بشقي العملية التعليمية وهي المدرس والتلميذ وذلك كما يلى^(٢):-
أولاً: بالنسبة للمعلم:-

* التركيز على أهمية دور المعلم في إصلاح التعليم وأن القدرة على تحويل التعليم من شكله النمطي والتقليدي إلى الصورة المستهدفة المبنية على الفهم والتحليل والمناقشة إنما يتوقف على قدرة وكفاءة هذا المعلم حيث يتطلب ذلك الاهتمام بإعداد المعلم بداية من اختياره ثم تدريسه المستمر.

* تحسين أوضاع المعلمين وتوفير كافة الوسائل المساعدة لهم.

* الارتفاع بنوعية التدريب المقدمة للمعلمين.

(١) امارينا سن، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، مايو ٢٠٠٤ ، ص ١٦٣ .

(٢) معهد التخطيط القومي، تقييم الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٥٥ ، يونيو ٢٠٠٢ .

* العمل على تقييم أداء المعلمين والعاملين بشكل أفضل على أن يكون ذلك عائداً على المتميزين منهم مباشرة بالفائدة الأدبية والمادية بدلاً من توزيع المكافآت بشكل عام على الجميع بغض النظر عن مستوى أدائهم أو قيمة عملهم.

* إعطاء فرص أكثر للسلطات المحلية، وحرية زيادة المكافآت والترقية ومدح الأجازات والإعارات في حضوء المعايير التي تضعها وزارة التربية والتعليم وكذلك الترشيح للدورات الخارجية والداخلية والتدريب الدورى.

أ - ونخلص إلى:-

- ١ - الاهتمام بالتعليم الأساسي (وذلك ما قبل التعليم الأساسي).
- ٢ - الاختيار والإعداد الجيد للمعلم.
- ٣ - تحسين الأحوال المادية للمعلمين.
- ٤ - تطوير وإعداد مناهج مناسبة لمرحل التعليم.
- ٥ - ربط التعليم بسوق العمل واحتياجاته.
- ٦ - إعادة النظر في مضمون وآلية التعليم المجاني، والمحدود الحقيقي لمكانية التعليم.

٢- القضاء على الأمية من خلال:-

- * ترشيد الإنفاق على برامج محو الأمية.
- * الإعداد الجيد للعاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
- * تفعيل دور المنظمات الأهلية ودور العبادة.
- * القضاء على معوقات عدم الارتداد للأمية.
- * توفير الحافز للتحرر من الأمية^(١).

(١) جريدة الأهرام، بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٤ .

* تفعيل دور المحليات في القضاء على مشكلة الأمية من خلال قيام كل منها بفتح الفصول الالزمة لذلك.

* القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي

* تكليف الخريجين بالإسهام في مواجهة هذه المشكلة بقيام كل منهم بالقضاء على أمية عدد معين يتفق عليه ويتناسب مع تخصص الخريجين وأمكاناتهم على أن يعتبر ذلك من أبواب قضاء الخدمة العامة الملزם بها الخريج المعفى من قضاء الخدمة العسكرية^(١).

ب - اختيار القيادات الكفؤ لبرنامج محو الأمية، واعتباره المشروع القومي للمجتمع خلال السنوات الخمس القادمة، ذلك لأنّه العامل الحاسم في التنمية البشرية.

٣- الرعاية الصحية للأم والطفل:

* الاهتمام بالصحة الوقائية مع رفع كفاءة الخدمات والتسهيلات الصحية والعلاجية.

* ضرورة أن تشجع السياسة الصحية من قيام منظمات أهلية تتولى عملية استنهاض مشاركة الناس في تحسين الصحة.

* تحقيق مستوى للاستثمار في الرعاية الصحية وإدارتها بما يكفل تحقيق الجودة والعدالة معاً، وبما يضمن الوصول إلى الشريائح الأكثر عرضه للتأثير في المجتمع بما في ذلك الأطفال الرضع والصغار والمرأهقين والشباب والبالغين في سن الإنجاب.

* مواجهة مشاكل التغذية التي تشمل الأنماط الغذائية والظروف البيئية.

(١) الحزب الوطني الديمقراطي - الأمانة العامة، ورقة التعليم - دعوة للمشاركة، سبتمبر

* الاهتمام بالأم من الناحية الصحية والثقافية إذ أن الوضع الصحي للمرأة يرتبط بالوضع الصحي للطفل خاصة فيما يتعلق بوضعه الصحي في بداية حياته بل وقبل أن يولد ويعظم قطاع الطفولة باهتمام بالغ من المسؤولين في الدولة، حيث توجد العديد من البرامج والمشروعات الصحية التي تهدف للارتقاء بصحة الطفل ونمائه ومنها^(١):-

* المشروع القومي لمكافحة أمراض الإسهال، تحصين الأطفال ضد الأمراض القاتلة الستة.

* مشروع الحفاظ على الطفل ونمائه.

* إن أهم وأخطر الأمراض هي أمراض سوء التغذية ومن أسبابها الجهل بالعادات الغذائية السليمة وتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وانتشار الممارسات الخاطئة عند فطام الأطفال.

* متابعة التطعيمات الأساسية للطفل منذ ولادته وحتى السن المناسب للتطعيمات.

ج - العودة لنظام الزائرات الصحيات في الريف، لتعليم وتجهيز الأمهات.

٤- بالنسبة للأمراض المتعددة:-

تضمن إستراتيجية التنمية البشرية ما يلى:-

* ضرورة اتباع إستراتيجية للإصلاح البيئي في الدولة بالتعاون مع الوزارات المختلفة، وإصدار القوانين والتشريعات الملزمة.

* معالجة العوامل البيئية المؤثرة والتي تساعد على انتشار الأمراض المتعددة من بلهارسيا، ملاريا... الخ والتي تتمثل في:

(١) عزة الفدرى، التنمية البشرية والبعد الاجتماعي، معهد التخطيط القومى، التعليم والتدريب، ورقة غير منشورة، ٢٠٠٤ .

- * المياه السطحية الملوثة.
- * مخرجات الإنسان.
- * التلوث في المستنقعات ومخرجات السيول والأنهار.
- * إمداد المياه النقيمة ومعالجة الصرف الصحي مع التثقيف الصحي.
- * القضاء على الواقع داخل المياه بتغير منسوب المياه ومستواها من وقت لأخر داخل المصارف والترع.
- * تعریض الفنوات للجفاف، إزالة الحشائش وتبطين الترع.
- * اختيار توقيت رش المبيدات.
- * اشتراك الوزارات المعنية ووزارة الصحة.
- * مكافحة الحشرات وانتقاء المخصبات للأراضي والكيماويات المستعملة.
- * رفع مستوى الثقافة الصحية لاستخدام المواد الكيماوية من أسمدة ومبيدات ومخصبات وغيرها بنشر الثقافة الصحية ونشرها بمختلف الوسائل^(١).
- * الاهتمام بالحملات القومية على مستوى المحافظات (المalaria، البليهارسيا).

د - نخلص بأنه يلزم للمحافظة على العنصر البشري:

إصدار قانون وتشريع بيئي يلزم بحفظ علي سلامة البيئة وعدم التلوث سواء الماء/ التربة/ الهواء/ الحيوان/ النبات/ والإنسان، وان ينفذ بكل حزم.

(١) المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر وتحديات المستقبل (قطاع الصحة وتحدياته)
المجلد التاسع العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٠١ .

٥- تمكين المرأة:

وذلك عن طريق:

- * محو أمية النساء، وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي.
- * المساواة في فرص العمل والأجر.
- * رفع المستوى الصحي للمرأة وخاصة الريفيات منها.
- * إدماج النوع الاجتماعي في إستراتيجية وزارة القوى العاملة، ومكاتب التشغيل.
- * مساعدة العمالة الزائدة من النساء الناجمة عن برامج الخصخصة من خلال برامج للتدريب التحويلي في المجالات المطلوبة في سوق العمل، مع تقييم مدى مساهمة هذه البرامج في توفير فرص عمل جديدة.
- * تشجيع المرأة على إقامة مشروعات صغيرة وإتاحة الفرصة لها للتدريب والحصول على قروض لتنفيذ هذه المشروعات.

هـ - إتاحة الفرص لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، في الأحزاب، والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات وغيرها.

٦- البنية التحتية:

تتطلب إستراتيجية التنمية البشرية وجود بنية تحتية سليمة يمكن من خلالها نجاح هذه الإستراتيجية من الناحية العملية، كما أن إقامة بنية تحتية دون الحاجة الفعلية إليها أو أكثر مما تتطلبه حاجة النشاط الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تعطيل جزء من موارد المجتمع التي يمكن أن تستغل في أنشطة أكثر كفاءة، هذا بجانب أن الإنفاق على قطاعات البنية الأساسية تصغرى بطبيعته وذلك بسبب ما يتولد عنه من دخول جديدة تتحول إلى زيادة في الطلب الكلى على السلع والخدمات، إذا لم يقابلها زيادة في عرض السلع والخدمات.

وقد أشارت إحدى الدراسات انه لتحقيق أكبر عائد ممك من الاستثمارات فى البنية الأساسية فإنه يجب مراعاة الآتى (١) :-

* التحديد الواضح للهدف منها ومن ثم تحديد مفصل لأنواع البنية التحتية التي تحقق هذه الأهداف لتلبية الاحتياجات الفعلية.

* إقامة هذه الهياكل بأقل تكلفة ممكنة وذلك من خلال خطط زمنية محكمة.

* مراعاة أن مشروعات البنية الأساسية تستغرق وقتاً أطول في التنفيذ عن المشروعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، مما يستلزم أن تسبق الاستثمارات فيها المشروعات في قطاعات الإنتاج المباشر في الترتيب الزمني للتنفيذ خلال سنوات الخطة.

* مراعاة التكامل فيما بين الأنشطة المختلفة المكونة لقطاع الواحد من قطاعات البنية الأساسية، حيث يعتبر بعضها رغم تعدد مكوناته وحدة واحدة مترابطة ومكملة لبعضها.

و - ومن ثم يجب إعطاء أولوية لكل من:

شبكة الطرق، وسائل الانتقال (السكك الحديدية / السيارات العامة)، مياه الشرب، الصرف الصحي.

١/٦ - معاور البنية الأساسية:-

- مياه الشرب هي أول مطلب للحفاظ على صحة العنصر البشري والذي من خلاله يمكن تحقيق التنمية البشرية وبالتالي ف توفير مياه الشرب المأمونة هو العنصر الأول في البنية التحتية والذي يعطى الأولوية الأولى.

(١) عبد المنعم إبراهيم العبد المنعم، عبد الرحيم البخطيطي، دور الإنفاق العام على مشروعات البنية الأساسية في دعم الناتج المحلي وهيكل الاقتصاد القومي (حالة تطبيقية على السعودية) المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الأول، يونيو ٢٠٠٣ .

- يلى ذلك الصرف الصحى الذى يعد من الأهمية بمكان، ويرتبط مباشرة بالحالة الصحية ومستوى العنصر البشرى، والذى تعانى من النقص فيه وعدم كفائه غالبية الدول النامية.
- ضرورة زيادة توسيع شبكات الطرق المرصوفة والمعبدة والتى تتميز بتوافر مستوى عالى من عوامل الأمن والسلامة.
- تطوير مسارات شبكة السكك الحديدية وإنشاء العديد من المحطات، وادخال القطارات السريعة، تحسين أداء خدمات النقل للركاب.
- الاهتمام بالتطوير الكمى والكيفى وذلك من خلال:
 - زيادة أطوال الطرق وزيادة كفاءة أدائها وخدماتها المتاحة وربط ذلك بالخطط المستقبلية فى مجال التنمية الإقليمية والتنمية الريفية والتوسع السكانى والعمانى.
 - ربط مراكز الإنتاج بمراكز الاستهلاك بالنسبة لقطاع الكهرباء.
 - يجب توسيع قطاع الإسكان والمرافق والخدمات لمقابلة الاحتياجات الناتجة عن زيادة السكان والهجرة إلى الأماكن الجديدة وتحديد الأراضى الخاصة بالبناء بالقرب من التجمعات القائمة^(١).
- **المشاركة:**
 - يجب تدعيم صور وأدبيات المشاركة الاجتماعية من خلال:-
 - * تدعيم دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية المحلية.
 - * توسيع المشاركة وحرية الرأى واحترام الذات، حيث يبقى الأفراد فى المجتمع هم الضمان الأكيد لبناء المستقبل.
 - * توسيع مفهوم اللامركزية باعتباره الشرط الضرورى لإمكانية تحقيق المشاركة الشعبية.

(١) معهد التخطيط القومى، واقع وأفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٧٠)، ١٩٩٢.

* توسيع فرص المشاركة الفعالة للجامعات والمراکز البحثية الوطنية فكرياً أو علمياً بما يرفع مستوى كفاءة وجودة مختلف الأنشطة والخدمات التنموية.

ز - ومن ثم يجب العمل على:

إتاحة الفرص لكل منظمات المجتمع المدني للمشاركة في التنمية / والتخطيط / والمشاركة السياسية الحرة. حيث يعد ذلك مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية ومن ثم التنمية الشاملة.

نخلص مما سبق أن هناك عدة محاور يجب العمل من خلالها لتحقيق التنمية البشرية:-

- ١ - التعليم الأساسي.
- ٢ - حماية الأممية.
- ٣ - الصحة (للجميع / وخاصة للمرأة والطفل).
- ٤ - تمكين المرأة.
- ٥ - البنية التحتية.
- ٦ - الديمقراطية والمشاركة.

وعلى كل جهة من الجهات المعنية ذات العلاقة وضع الخطط والوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق تلك المحاور بما يؤدي إلى تنمية بشرية سريعة وفاعلة وحقيقية في المجتمع.

٣ تحديات التنمية البشرية في القرن العالى:

بتصنیف سكان العالم وفقاً لمقاييس التنمية البشرية - لدى الأمم المتحدة - سوف نرصد أربع حالات:

الأول: عالم متقدم اقتصادياً وبشرياً.

الثاني: عالم متقدم بشعرياً ومتخلف اقتصادياً.

الثالث: عالم متقدم بشرياً وفي سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي.

الرابع: عالم متخلف اقتصادياً وبيرياً.

وإذا استثنينا الحالتين الثانية والثالثة نظراً لأن دراجهما تحت مقياس متقدم للتنمية البشرية فإنه يتبقى لدينا حالتان الأولى لعالم متقدم، والثانية لعالم متخلف.

فيما يتعلق بالعالم المتقدم الذي يمتلك معايير المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، لا شك انه سينفق كل غالٍ ونفيس من أجل الحفاظ على استمرار رياضته وتقدمه، سواء كان ذلك من خلالبذل المزيد من الجهد لتنمية شعوبه أو اللجوء لاستقطاب العقول البشرية من كل حدب وصوب إن لزم الأمر. ولعل ذلك سيكون ملتبعاً يقين تلك البلدان بان سر التقدم والرقي يكمن فيما تمتلكه من عقول قادرة على الإبداع والابتكار المستمر وسرعة الاستجابة للاحتياجات المتتجدة التي تفرزها البيئة الدولية.

أما بالنسبة للعالم المتخلف أو النامي - كما يطلق عليه تأديباً - فان مسیرته نحو معدلات أفضل من التنمية البشرية في القرن القادم تعترضها العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة، وتمثل أهم هذه التحديات فيما يلى:

١- الفقر: يمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن القادم، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومدحومون نحو ١,٣ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية من ناحية أخرى، سوف يتربّط عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلاً على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

٢- الأممية: وما تشكله من خطر داهم على شعوب الدول النامية، فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولاً من مأكل ومشروب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معذومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلاً عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات

اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير. ومن الطريف أن تجد شعار محو الأمية سائداً في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلأً شعار التعليم العالي للجميع !!!

٣- التلوث البيئي: الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، هذا بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. وعمليات تصدير التلوث تلك هي عبارة عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنًا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكتها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنها.

٤- شروط التجارة العالمية: غير المتكافئة وأثرها على مستقبل البلدان النامية، حيث تؤدي الشروط المجنحة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيل الدول الفقيرة لخسائر قدرتها أحد المنظمات الأمريكية غير الحكومية تدعى اوكسفام انترناشونال بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار تقريباً في العام؛ أي ما يعادل ١٤ مرة ضعف مما تتلقاه تلك الدول من مساعدات مخصصة للتنمية !! من جانب آخر فقد أثبت فشل مفاوضات سياتل إلى تناقضات العولمة، وعدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والنامية، وهو ما عبر عنه شعار المتظاهرين في سياتل والذي تمثل في لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة.

٥ التنمية البشرية والفقير (أساليب القياس) (*) :

الفقير هي مشكلة وهدف التنمية الأساسية، وإذا تحقق خفضه أو الإقلال من معدلاته في المجتمع، عندئذ يعتبر أن التنمية قد حققت غايتها أو هدفها. وفي الآونة

الأخيرة كثُر الكلام عن الفقر وتعدهُ وتضارب أرقامه.

ورغم أنه آفة المجتمعات النامية والفقيرة، فإنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للفرد، كما أنه كذلك لا يوجد مقياس واحد له متفق عليه. ومن ثم فإن هناك أكثر من اجتهاد لتعريف الفقر، فقد عرف البنك الدولي الفقر في تقريره عام (١٩٩٠) بأنه عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة - وبالتالي يعزى ذلك إلى تدنى مستوى الدخل (فقر الدخل). وتجدر الإشارة إلى أن مستوى المعيشة (الرفاهية) يعتمد على استخدامات الدخل إلى جانب مستوى الدخل.

وخط الفقر هو قيمة الإنفاق اللازم لحصول الفرد على احتياجاته الأساسية غذائية وغير غذائية - دونه الفقر المدقع - وهذه الحاجات مادية؛ كالطعام والمسكن والملابس، وخدمية؛ كالتعليم، الصحة، مياه الشرب، والصرف الصحي. وتلك الحاجات لها تكلفة. وهناك الحاجات الاجتماعية؛ كالحرية، الديمقراطية، الشفافية، والمشاركة.

وقدر خط الفقر المدقع (وهو الفقر الغذائي) بنحو ٢١٠ جنيهاً شهرياً (٣٨,٢ دولار بسعر ٥,٥ جنيه للدولار) (أي نحو ٧ جنيهات يومياً)، وهي التي تبقى الفرد على قيد الحياة أي بنحو ٢٥٢٠ جنيهاً سنوياً. أما خط الفقر - هو الذي يغطي الاحتياجات الأساسية وهي التي فوق الضرورية متضمنة النواحي الخدمية فيصل إلى نحو ٤٨٠ جنيهاً شهرياً (نحو ٥٧٦٠ جنيهاً سنوياً) (١٠٤٧ دولار) (جدول ١-١). وتجدر الإشارة إلى أنه هناك قدر من التفاوت قد يرجع إلى حجم الأسرة أو المعيشة في الريف أو الحضر كذلك التباين من مجتمع لأخر ولن يكون هذا التفاوت كبيراً.

وفقاً لتقرير التنمية البشرية (٢٠٠٨) في مصر - فان المحافظات التي يقل فيها نصيب الفرد عن ٥٧٦٠ جنيهاً سنوياً (١٠٤٧ دولار) يعتبر السكان من الفقراء - ومتضمن الفقر المدقع -، وتلك المحافظات هي: الجيزة، الفيوم، أسيوط، سوهاج، قنا، والأقصر. ويبلغ جملة سكانها نحو ١٩,٤٢ مليون نسمة ومن ثم فان نسبة الفقراء تبلغ نحو ٢٦,٧٦ % من سكان الجمهورية، (جدول ١-٢).

وياستبعاد أغنى ٢٠ % من سكان المحافظات الست (٣,٨٨ مليون نسمة)، يصبح فقراء تلك المحافظات نحو ١٥,٥٤ مليون نسمة.

وبإضافة أفق ٢٠٪ من سكان باقى المحافظات (١٠,٦٣ مليون نسمة)، يصبح إجمالي الفقراء في الجمهورية نحو ٢٦,١٧ مليون نسمة، تمثل نحو ٣٦,٠٥٪ من إجمالي سكان الجمهورية البالغ عددهم ٧٢,٥٨ مليون نسمة.

(جدول ١-١) الاحتياجات اليومية للأفراد بالجيئه

نوع السلعة أو الخدمة	للفقر المدقع (جيئه)	للفقر (جيئه)
سلع		
خبز	١٩٥٠	١٩٠٠
فول	٢٠٠٠	٢٠٠٠
جبنة	١٥٠٠	١٥٠٠
خضر	٢٠٠٠	١٩٠٠
(باذنجان / خيار / طماطم / بطاطس...)	٠٩٥٠	٠٩٥٠
زيت	٠٩٢٥	٠٩٢٥
سكر	٠٩٢٥	٠٩٢٥
شاي	١٠٠٠	٠٩٠٠
بروتين حيواني	٢٠٠٠	١٩٠٠
أخرى		
اجمالي السلع	١١٩٠٠	٧٠٠٠
خدمات		
مواصلات	١٠٠٠	-
صحة	٠٥٠٠	-
ملابس	٠٥٠٠	-
مسكن	٢٠٠٠	-
تعليم	١٠٠٠	-
اجمالي الخدمات	٥٠٠٠	-
اجمالي العلم (اليومي)	١٦٠٠٠	٧٠٠٠
الاحتياجات الشهرية	٤٨٠٠٠	٢١٠٩٠٠
الاحتياجات السنوية	٥٧٦٠٠٠	٢٥٢٠٩٠٠
	(٦٩٦٠٤٧٤ دولار) [*]	(٤٥٨٠٤٠١ دولار) [*]

المصدر: تقديرات وفقاً للاستهلاك الحقيقي للأفراد

مشتق من بحوث ميزانية الأسرة .. وغيرها.

(*) قدر سعر الدولار بنحو ٥ جلبياً وفقاً لوقت الدراسة. وليس الدولار المكافئ وفقاً للقوة الشرائية له.

(جدول ٢-١) محافظات دون خط الفقر

المحافظات الفقيرة	المحافظات	عدد السكان (بالآلاف)	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالغنيه)	العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)	دليل التنمية البشرية
الجيزة		٦٢٧٢٦	٥٥٥٢٠٠	٦٩١	١٩٧٠٥
الفيوم		٢٥١٢٦	٥٧٠٥٥	٦٩١	١٩٦٦٩
أسيوط		٣٤٤١٦	٥٤٢٠٢	٧٠٣	١٩٦٨١
سوهاج		٣٧٤٦٤	٥٣٦٩٩	٧٠١	١٩٦٨٥
قنا		٣٠٠١٥	٥٥٤٣٠	٧٠١	١٩٦٩٩
الأقصر		٤٥١٠	٥٣٨١٥	٦٩٤	١٩٧١٢
الجمهورية		٧٢٥٧٩٠	٦٣٧١٧	٧١٣	١٩٧٢٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٨

اجمالي سكان الجمهورية في ٢٠٠٦ = ٢٠٠٦ = ٧٢,٥٧٩ مليون نسمة

اجمالي السكان في المحافظات الست الفقيرة = ١٩,٤٢٥٩ مليون نسمة

$$\text{نسبة الفقراء} = \frac{١٩,٤٢٥٩}{٧٢,٥٧٩} = \%٤٦,٧٦$$

(جدول ٢-١) الفقراء وفقاً لتقارير التنمية البشرية / فقر الدخل

سنة التقرير	نسبة الفقراء %	نسبة الفقراء %	نسبة الفقراء %	اجمالي سكان الجمهورية مليون نسمة	الفقراء المدقعون مليون نسمة	الفقراء المدقعون مليون نسمة	الفقراء مليون نسمه
٢٠٠٣	٤٦,٧٦	٢٠٩١	٥٩٨	٦٥٩٣٦	٣,٧٨٩	١٣٩١٣٢	
٢٠٠٤	٤٦,٣٥	-	-	٦٧٩٧٦٠	-	-	١١,٠٧٩
٢٠٠٥	٤٠٩٢	٢٠٩٢	٢٩١	٦٨٩٦٤٨	١,٤٤٤٢	١,٤٤٤٢	١٣,٨٦٧
٢٠٠٨	١٩٦	١٩٦	٣٩	٧٢,٥٧٩	٢٩,٨٣١	٢٩,٨٣١	١٤,٢٢٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية للسنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥/٢٠٠٤/٢٠٠٣

وحالياً ينظر إليه (الفقر) على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها. فبالإضافة إلى فقر الدخل، هناك أيضاً مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن الفقر هو الذي لا قدره له على تحقيق حياة جيدة وهذا المفهوم يعني أن هناك مواصفات لابد أن تتتوفر في الفرد حتى يستطيع الحصول على حياة جيدة، وهي التي تقوم على التعليم/ الصحة/ الدخل، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية التي تقول أن التنمية هي؛ تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص و مجالات الاختيار أمامه في شفافية و حرية وديمقراطية بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر.

ومن ثم أصبح قياس فقر القدرة يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي في عام ٢٠٠٦:

١ . مؤشر غذائي صحي = نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة. (٪ ٦,٢)

٢ . مؤشر صحي إنجابي = نسبة حالات الولادة دون أشراف صحي. (٪ ٢٠)

٣ . مؤشر تعليمي معرفي = نسبة الأمية بين الإناث. (٪ ٤٢,٧)

(جدول ٤-١) مكونات مقياس فقر القدرة %

البيان	٢٠٠٣ بيانات	٢٠٠٤ بيانات	٢٠٠٥ بيانات	٢٠٠٨ بيانات
١. نسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة	٨,٨	٨,٨	١,٣	٦,٢
٢. نسبة حالات الولادة دون أشراف صحي	٤٣,٥	٤٣	٤٨,٣	٤٠
٣. نسبة الأمية بين الإناث	٤٥,٨	٤٢,٧	٤٣,٨	٤٢,٧
فقر القدرة	٣٢,٧	٣١,٥	٤٤,٥	٤٣,٠

المصدر: تقارير التنمية البشرية لنفس السنوات ويتم جمع هذه المؤشرات وقسمتها على ثلاثة ويقيس هذا المتوسط فقر القدرة وكلما كان ملخصناً كان فقر القدرة أقل. (جدول ٤-١).

$$\text{وبالتالي} = \frac{٦٨,٩ + ٤٢,٧ + ٤٠ + ٦,٢}{٤٣,٠} = \frac{١٥٣}{٤٣,٠}$$

وهي فقر القدرة في مصر وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٦ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨.

كما أن هناك تعريفاً للفقر مبني على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من عدة مصادر غذائية (نحو ٢٥٠٠ سعر حراري يومياً كحد أدنى). ويقوم على ما يحصل عليه الفرد من وحدات غذائية يومياً ويتباين حسب العمر والجنس والمكان والمناخ.

٥ مقاييس التنمية البشرية:

وتقيس التنمية البشرية بما يطلق عليه دليل التنمية^(١) HDI، الذي صاغه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويحتوى على ثلاثة مكونات وهى:

١ - **دليل الصحة:** وتقيس بطول العمر (العمر المتوقع عند الميلاد)، وفيات الأطفال دون الخامسة، أو وفيات الأطفال الرضع.

٢ - **دليل التعليم:** ويقاس التحسن فيه بمتغيرين؛ أدراك (الإلمام) بالقراءة والكتابة، ومتوسط سنوات الدراسة.

٣ - **دليل الرفاهية:** ويشير إليها متوسط نصيب الفرد من الدخل، مع تعديله. ويفترض أن يكون الدليل يساوى الواحد الصحيح، لتساوى قيمة مكونات البسط مع قيمة مكونات المقام، وذلك يندر وجوده، ولكن كلما اقترب الدليل من الواحد الصحيح كلما كان أفضل، وقد صنف مستوى الدليل كما يلى:

أ - دليل التنمية البشرية المرتفع ٨٠٠،٠٠٠ فما فوق.

ب - دليل التنمية البشرية المتوسط ٥٠٠،٠٠٠ لأقل من ٨٠٠،٠٠٠

ت - دليل التنمية البشرية المنخفض أقل من ٥٠٠،٠٠٠

ولحساب الأدلة الثلاث (الصحة/ المعرفة (التعليم)/ الدخل) فقد تم تحديد قيم عالمياً لكل دليل (UNDP) وبالنسبة للعمر يتراوح بين ٢٥ سنة و٨٥ سنة، أما معدل القراءة والكتابة فيتراوح بين صفر٪، ١٠٠٪، ونصيب الفرد من الناتج بين ١٠٠ دولار إلى ٤٠ ألف دولار سنوياً. وسيتم توضيح كيفية الحساب لاحقاً.

وعلى الرغم من التوسع الحادث لمفهوم التنمية البشرية - كما ذكرنا - إلا أن محاولات تأليف مقاييس للتنمية البشرية قد اتسمت بالضعف والقصور، حيث أسفرت عن مقاييس يجمع بين ثلاثة مؤشرات لا تعبر عن المفهوم بكفاءة، وتمثل هذه المؤشرات في: توقع الحياة عند الميلاد، معدل أمية البالغين، نصيب الفرد من الناتج

(١) كيفية حساب الأدلة ملحق (١) بالدراسة.

المحلي الإجمالي. حيث كان ابرز الانتقادات على هذا المقياس هو بساطته الشديدة التي يفتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهة الإنسانية وتغيراتها، وذلك نظراً لإغفاله عدداً من المؤشرات المعتبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهة الإنسانية، هذا فضلاً عن السلبيات التي تحيبط بالمؤشرات الثلاث، فمثلاً مؤشر توقع الحياة عند الميلاد - الذي يقصد به متوسط سنين عمر الإنسان - قد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد، أما معدل أمية البالغين فإنه لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة وتنمية قدراتهم، وفيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل. ورغم ذلك فإن هذه المقاييس هي أفضل المتاح حالياً. وتسكمل بباقي مؤشرات التنمية البشرية والتي تصل في بعض الحالات لأكثر من مائة مؤشر تتناول كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعنصر البشري.

٦ مؤشر العرمان:

كما أن هناك مقياس (مؤشر) للفقر على درجة كبيرة من الأهمية والدقة، وهو ما يطلق عليه دليل العرمان، ونرى أنه أكثر دقة من مقاييس الفقر الأخرى (سواء فقر الدخل، الفقر الغذائي، فقر القدرة) ذلك لأنه يأخذ في الاعتبار العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ذات الارتباط الوثيق وال مباشر برفاهية وجودة حياة البشر.

ويضم هذا المقياس؛ توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة، ومعدل الأمية والبطالة (وهي مقاييس صحية واجتماعية)، كما يضم نسبة السكان تحت خط الفقر، (وهو مقياس اقتصادي). كما يضم نسبة السكان المحروميين من مياه الشرب والصرف الصحي، ونسبة الأطفال المحروميين من الالتحاق بالتعليم (وهي مؤشرات خدمية واجتماعية)، كذلك نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي (وهو مؤشر صحي).

ويعطى المقياس نسبة المحروميين (الفقراء بأنواعهم) وهو أوضح من فقر الدخل لأن الدخل قد يكون مضللاً، لأن الحصول على الدخل لا يعني القضاء على الفقر، لأن

الدخل مرتبط بعدها توزيعه في المجتمع وعدها توزيع الدخل متداة في المجتمع المصري ومن ثم لا يعد متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشراً لحالة الفقر في المجتمع. (جدول ٥-١).

(جدول ٥-١) مكونات مقياس دليل الحرمان %

البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٨
	٩٥	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
١- توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة	٣٠,٥	٣٦,٣	٣٩,١	٣٦,٤	٣٠,٥
٢- معدل الأمية للبالغين (+١٥)	٩,٣	٩,٩	٩,٠	٩,٠	٩,٣
٣- معدل البطالة	١٩,٦	٢٠,٧	١٦,٣٥	٢٠,١	١٩,٦
٤- نسبة السكان تحت خط الفقر					
٥- فجوة مستوى المعيشة:					
أ- نسبة السكان المحروم من مياه شرب نقية (%)	٤,٥	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٤,٥
ب- نسبة السكان المحروم من صرف صحي (%)	٩,٥	٩,٤	٩,٦	٩,٦	٩,٥
ج- نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي من سن ٥ سنوات (%)	٦,٢	٨,٨	٨,٨	٨,٨	٦,٢
د- نسبة الأطفال المحروم من الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%)	٣,٣	٣,٦	٨,٣	٨,٣	٣,٣
نسبة فجوة مستوى المعيشة	٥,٨٨	٦,٨٨	٨,٠٥	٨,٠٥	٥,٨٨
دليل الحرمان	١٨,٤٦	٢٠,٣٦	١٩,٥١	١٦,٢١	١٨,٤٦

المصدر: تقرير التنمية البشرية لنفس السنوات

* تقريري

١) عدل بعض الأرقام وفقاً للتقارير السابقة.

$٥+٤+٣+٢+١$

$$\text{دليل الحرمان} = \frac{٥}{١٣}$$

ومن ضمن مؤشرات الفقر في الدول النامية^(١)، المؤشر الذي يقيس مدى الحرمان - أو النقص - في الأوجه الثلاثة المذكورة في مؤشر التنمية البشرية.

١- **لحياة الطويلة الصحية:** مدى التعرض للموت عند أعمار مبكرة نسبياً

مقدره باحتمال عدم العيش حتى عمر ٤٠ عاماً منذ الولادة.

٢- **المعرفة:** عدم الالامام بالقراءة مقدراً بنسبة الأمية بين البالغين.

٣- **مستوى معيشة جيد:** مقدراً بمؤشرين هما نسبة السكان الذين لا يصلون إلى

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

مصدر ماء آمن، ونسبة الأطفال ناقصي الوزن بالنسبة لأعمارهم (خمس سنوات).

دليل الفقر في الدول النامية المبنى على مؤشرات التنمية البشرية:

تنمية متقدمة تنمية مرتفعة

% ٥	% ١٥	- معدل الموت عند سن ٤٠ سنة
% ١٥	% ٣٥	- نسبة أمية البالغين
% ٢٠	% ٤٠	- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة
% ١٠	% ٢٥	- نسبة الأطفال ناقصي الوزن
٥٠	١١٥	

وكلما انخفض هذا الدليل كلما يعني ذلك انخفاض مستوى الفقر في تلك الدول.

وليس من المقبول علمياً التعويل فقط على نسبة الفقراء في المجتمع، اعتماداً على نصيب الفرد من الدخل (أو الناتج)، ولكن له نفس الأهمية ما يطلق عليه حدة الفقر، وهو المرتبط بالتضخم وارتفاع الأسعار وارتفاع السلع الضرورية - كما في حالة الخبز - ويؤدي ذلك إلى شدة الإحساس بالفقر رغم ما قد يكون لدى الأفراد من دخل - دولار أو دولارين في اليوم كما يشير البنك الدولي - وبالنظر إلى (جدول ٦-١) والذي يوضح متوسط مؤشرات الفقر في المجتمع يتضح أن ظاهرة الفقر في المجتمع ما زالت حادة (من ناحية عدد الفقراء) وليس كما يدعى البعض أنها تتناقص - (جدول ١-٣)، ومن ثم يمكن القول أن نسبة الفقراء في المجتمع تتراوح بين ٣٠٪ - ٢٠٪ - وهو متوسط الفقر، وبين ٢٣٪ وهو فقر القدرة، ونحو ٣٦٪ وهو فقر الدخل وفقاً لتقدير مستويات الإنفاق. (جدول ١-١). وأشد حالات الفقر هي فقر القدرة، حيث ليس هناك إمكانية أمام هؤلاء الفقراء للخروج من دائرة الفقر.

(جدول ٦-١) مقاييس الفقر في المجتمع٪

متوسط الفقر	فقر الحرمان	فقر القدرة	فقر الدخل	السنوات
٢٣,٠٠	١٦,٢١	٣٢,٧	٢٠,١	٢٠٠٣
٢١,٤٢	١٩,٥١	٣١,٥	١٦,٣٥	٢٠٠٤
٢٢,٤٧	٢٠,٣٦	٢٤,٥	٢٠,٢	٢٠٠٥
٢٠,٣٤	١٨,٤٢	٢٣,٠	١٩,٦	٢٠٠٨

المصدر: احتسب من تقارير التنمية البشرية لذات السنوات

وتجدر الإشارة إلى أن مركز معلومات مجلس الوزراء قد قدر الفقر البشري (وهو مقاييس مركب يقيس الحرمان من خلال ثلاث أبعاد أساسية هي؛ العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة) قدره بنحو ٢٠٪ لعام ٢٠٠٥، كما قدر السكان تحت خط الفقر بنحو ١٦,٧٪ للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤.

وفي تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية لنسبة السكان تحت خط الفقر بنحو ٢٤,٣٪ عام ١٩٩٠، وبنحو ١٤,٥٪ عام ٢٠٠٥.

وقد قدرت بعض الدراسات متوسط خط الفقر السنوي عام ٢٠٠٦ بـ٢٠٠٦ جنديها، أي بنحو ١٦٦ جنديها شهرياً، وبنحو ٥,٥ جنديها يومياً. ذلك في عام ٢٠٠٦ وبالطبع قد ازداد كثيراً في عام ٢٠٠٨ بما لا يقل عن ٢٥٪ تقريباً.

ومشكلة التنمية الأكبر هي هؤلاء الفقراء المدقعون، حيث لا يستطيعون الاستفادة من أي أنشطة موجهة للفقراء، مثل تعليم الأطفال/مياه الشرب/الصرف الصحي/المشروعات الصغيرة... وغيرها، لأن هذه الخدمات والأنشطة لها تكاليف لا يستطيعوها الفقراء المدقعون نظراً للتدني الشديد لدخولهم، كما أن بعض من هذه المشروعات تقوم على الطلب - أي لابد أن يطلبها الناس - وهو ما يثير العديد من العقبات في وجه الفقراء المدقعين.

كما أن الفقراء المدقعون هم أولئك الذين لا منفذ لهم سوى إلى فرص الكسب غير النظامية، أو إلى أعمال عرضيه ومؤقتة، وغير منتجه، وطفيلية، تعيق حركة

المجتمع أكثر مما تؤدي إليه من دخل لهؤلاء الفقراء.

ولعل من ضمن أهم أسباب التخلف والفقر في المجتمعات النامية هو تدني حالة المرأة - من كل النواحي - في تلك المجتمعات. جانب من هذا التدني يرجع إلى التقاليد الموروثة في تلك المجتمعات، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات، وجانب منهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة، ويظهر هذا التحيز في: مستويات الأجور الأعلى للرجال من النساء، تفضيل تشغيل الرجال عن النساء، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال. كما أن معدلات تسرب النساء من التعليم أعلى من معدلات الأولاد.

ورغم الجهد المستمر في المجتمع لمحاربة الفقر، فإن ظاهرة انتشار الفقر وأعداد الفقراء في تزايد وكذلك المناطق العشوائية تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع حيث أنها مأوى من لا مأوى لهم من المهاجرين من الريف إلى الحضر.

ويقدر عدد سكان الأحياء الفقيرة في القاهرة على سبيل المثال بنحو ٥٠٪ من سكان العاصمة، وهذه الأحياء هي: حلوان- المطرية- البساتين- حدائق القبة- الزيتون- عين شمس- الزاوية الحمراء.

بالإضافة إلى المناطق العشوائية حول بعض الأحياء مثل دار السلام- منشية ناصر- الدوقي- وعدد من المسميات الأخرى ...

ولمكافحة الفقر لابد من وجود إستراتيجية واضحة لذلك، وقد أكدت المنظمات الدولية أن أي إستراتيجية لمكافحة الفقر لابد أن تتضمن العناصر التالية:-

- الاستقرار الاقتصادي الكلى.

- معدل متسرع للنمو الاقتصادي.

- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء.

- برنامج شامل للتحويلات ولشبكات الأمان الاجتماعي.

- العدالة في توزيع الدخل.

وفي هذا المجال يركز البنك الدولي على:-

- الاستخدام المنتج للعمل باعتباره أكثر أصول الفقراء وفره (بخلق مزيد من فرص العمل).

- توفير الخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية الأولية - تنظيم الأسرة - التغذية - التعليم) بحيث تصبح في متناول قدره الفئات الفقيرة في المجتمع - ولا تحرم منها بسبب فقرها - وإنما سيترتب على ذلك زيادة أعداد الفقراء في المجتمع.

- ومن ثم فإنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي الجيد من منظور التنمية البشرية ومكافحة الفقر هو ذلك النمو الذي يحقق الآتي:-

- يولد توظيفاً كاملاً، وأماناً للناس في معيشتهم (من أمثلة ذلك الأمان هو استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وعدم زیادتها في فترات متتالية مفاجئه للناس مما يشعرهم بعدم الأمان).

- ينمي حرية الناس بديمقراطية، ويدعم وجودهم وفاعليتهم.

- يوزع المكاسب بالعدل (عدالة التوزيع).

- يدعم الترابط والتعاون الاجتماعي.

- يؤمن تواصل التنمية البشرية في المستقبل، حيث أن البشر هم الذين يحقّقون التنمية ويستفيدوا من عوائدها حالياً ومستقبلاً، ومن ثم وجوب المحافظة على حق الأجيال القادمة في موارد الثورة القابلة للنفاذ (النفط - الغاز الطبيعي - المياه الجوفية - الثروات المعدنية) وهذا ما يحقق تواصل التنمية.

كما أن هناك عدد من السياسات لا يترتب على تطبيقها تحويل أعباء على الخزانة العامة؛ منها منع التمييز وإزالة العقبات التي تتعرض لنمو القطاع غير المنظم،

ووصول المشروعات الصغيرة للاستفادة من التسهيلات الإنمائية، وتوجيه الإنفاق العام على نحو أكثر تفضيلاً للفقراء.

كما أن محاربة الفساد والحد من جوانبه المختلفة يؤدي بطبيعة الحال للحد من الفقر، لأن للفساد جوانب اقتصادية واجتماعية التي تعيق النمو مع سوء توزيع الدخل القومي.

(٢)

الفصل الثاني
مؤشرات التنمية
البشرية

الفصل الثاني

مؤشرات التنمية البشرية

تكشف المتابعة التاريخية للكتابات التي نشرت والدراسات الميدانية التي أجريت في مجال مؤشرات التنمية بصفة عامة، أن إجراءات القياس الكمي لعملية التنمية تعتبر أمراً حديثاً نسبياً، وأنه قد يكون هناك محاولات لهذا القياس قد ظهرت في حقبة الخمسينات من القرن السابق، إلا أن الاهتمام الحقيقي بهذا الموضوع قد اخذ يتسع ويتعمق مع إشراقه الثمانينات^(١).

كما تكشف هذه المتابعة التاريخية لموضوع القياس الكمي لعملية التنمية أن للمدرسة الأمريكية للعلوم الاجتماعية، وللأمم المتحدة بمنظوماتها المختلفة دوراً سبق والرياده في إجراء دراسات علمية متخصصة لبناء مؤشرات كمية لقياس التنمية في مجالاتها المختلفة.

ففقد سعت الأمم المتحدة منذ نشأتها بتشكيل لجان علمية متخصصة لدراسة وقياس مستوى المعيشة، وفي عام ١٩٤٩م وضعـت اللجنة الاجتماعية United Nation توصيات لتحسين مقاييس مستوى المعيشة، ولقد تمضـت كل هذه الأنشطة والجهود إلى صدور ما يـعرف بالوثيقة الأولى لمجموعة الخبراء الدوليين لقياس مستويات المعيشة عام ١٩٥٤م^(٢).

ولقد جاءت هذه الوثيقة في كل تقرير يعتبر بحق لبنة هامة لقياس مستوى المعيشة من خلال مجموعة من المكونات مثل الصحة Health والأحوال السكانية Demographic Condition والتغذية Nutrition والتعليم Education والمهارات

(١) أكاديمية البحث العلمي - قطاع المجالس النوعية - تطوير مؤشرات التنمية الريفية التقرير النصف سنوي الثاني - ١٩٩٩ - المشروع البحثي ٢١٩ - غير منشور.

(٢) احمد مصطفى خاطر - التنمية الاجتماعية - المكتب الجامعى الحديث - الإسكندرية ١٩٩٣ ، محمد حامد يوسف - فرءاءات فى التنمية الاقتصادية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة أسيوط ١٩٩٧ .

وظروف العمل Skills وSaving and Total Work Condition والادخار والاستهلاك الكلى Consumption والنقل والمواصلات Transportation والإسكان والتجمهر Dwellings المنزليّة Housing and Equipment والملابس Clothing والترفيه Entertainment والأمن Social Security حقوق الإنسان Human Rights.

ولقد جاءت مؤشرات القياس فى كل هذه المكونات فى صورة كمية ولكنها واجهت صعوبات كبيرة أثناء التطبيق نظراً لعدم وفرة البيانات الضرورية اللازمة لذلك فى كثير من دول العالم آن ذاك.

ومن المنظمات الدوليّة التي بُرِزَ دورها وعظمت نشراتها وتقاريرها في مجال قياس التنمية ومؤشراتها، المنظمة الأوروبيّة للتعاون والتنمية (OECD) والمجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة (EEC) ومجلس التنمية لما وراء البحار (EDC) ومعهد أبحاث التنمية التابع للأمم المتحدة (UNRLSD) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالميّة (WHO) ومنظمة العمل الدوليّة (ILO) ومنظمة اليونسكو (UNESCO).

وعلى الرغم من أن الكثيرين حالياً يتفقون على أن الهدف النهائي للتنمية إنما يتمثل في توفير الحياة الكريمة واللائقة للمواطنين وكفالة الرفاهية الاجتماعيّة لهم إلا أن الاختلافات تظهر كبيرة عند التعرض لأبعاد هذه الحياة الكريمة، وتلك الرفاهية الاجتماعيّة.

ورغم أن ذلك قد تسبّب في وجود تباينات واختلافات كبيرة فيما يتعلق بعمليّة القياس الكمي وبناء مؤشرات تعبر عن هذه الأبعاد المختلف عليها أصلًا إلا أنه لوحظ أن الغالبية من تعرضوا لمشقة العمل في هذا المجال قد كانت تسسيطر عليهم غاية عامة وهي العمل على توصيف العائد على الأفراد والمجتمعات نتيجة تطبيق برامج ومشروعات التنمية.

ولقد تعددت المحاولات التي تعرضت لقياس كل من التخلف والتنمية والتقدم وتبينت فيما بينها، وأخذت كل منها طابع المناخ أو الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة التي انطلقت منها، إلا أنه يلاحظ أيضاً أن الأمر حينما يتعلق بالجوهر فإن كثير من

المقاييس تقترب من بعضها البعض وتکاد تأخذ نفس الدلالة، وأن هذه النتائج أو الاختلافات تعتبر ظاهرية أو فرعية حينما يمتد الأمر إلى التفاصيل من ناحية أو إلى الهدف أو الغاية من ناحية أخرى^(١).

وعلى الرغم من أن عملية القياس قد انحصرت في بدايتها في سيادة بعض المؤشرات الاقتصادية المادية مثل مؤشر الناتج القومي الإجمالي، أو إجمالي الدخل القومي أو متوسط دخل الفرد، إلا أنه بمرور الوقت أخذت تتکشف المخاطر التي ترتب من الاعتماد على مثل هذا النوع من المؤشرات، وأخذ البعض يتناولها بالنقد ويکشف عما يمكن أن يصاحبها من فصور قد يصل في بعض الأحيان إلى حد التضليل مما يدفع بالمتهمين إلى البحث عن مؤشرات أكثر فاعلية وأدق تعبيراً وأشمل تمثيلاً للواقع التنموي، وأخذ الحديث يتطرق للعديد من الأبعاد الهامة والضرورية في مسيرة العمل التنموي مثل البعد الاجتماعي والبعد الثقافي والبعد السياسي والبعد الإداري والبعد البيئي والبعد المؤسسي وبعد المشاركة وأخيراً بعد التواصل أو البعد المستقبلي^(٢).

وفي هذا المجال يجب الإجابة على بعض التساؤلات الحيوية والتي من أهمها على سبيل المثال وليس الحصر ما هو المقصود بمفهوم المؤشر التنموي؟ ما هي الأسباب أو الدواعي التي من أجلها يتم اللجوء إلى مؤشرات التنمية أو ما يعرف في الأدب التنموي بوظائف المؤشرات؟ ما هي الصفات أو الخصائص أو السمات التي يجب أن تتوفر في المؤشر الجيد؟ ما هي المعايير التي على أساسها يمكن تصنيف مؤشرات التنمية؟ وأخيراً وليس آخرأ ما هي المجالات أو الأبعاد التي يجب أن تغطيها مؤشرات التنمية؟.

١ مؤشرات التنمية Development Indicators:

مؤشرات التنمية هي وسيلة لقياس التغير في ظاهرة ما في مجال معين وهي بمثابة أدوات إحصائية لتوصيف الحالة الإنسانية في مجتمع ما، وهي تمثل رموز

(١) محمد شفيق- التنمية الاجتماعية- المكتب الجامعي للحديث- الإسكندرية- ١٩٩٣ .

(٢) إبراهيم العيسوى- مناهج قياس التنمية- معهد التخطيط القومى- القاهرة ١٩٨٧ .

لمستوى المعيشة ولنوعية الحياة إلى يعيشها سكان مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وتقدير لنتائج التأثير الذي أحدثه جهود وبرامج ومشروعات التنمية في هذا المجتمع.

ويرى آخرون أن مؤشرات التنمية هي بمثابة مقاييس كمية أو نوعية تلخص العديد من المعلومات والمعارف عن الظواهر التي تقع في مجتمع ما، قد تظهر في شكل أرقام خام Raw Numbers أو في شكل نسب Ratios أو في شكل معدلات Rates أو في شكل بنود أو جمل قياسية Standard Items لتشير إلى مستوى معين من الانجاز^(١).

وأشار بعض الباحثين إلى ضرورة عدم الخلط بين مفهوم المؤشرات وغيره من المفاهيم مثل مفهوم الإحصاءات Statistics أو مفهوم الاختبارات الإحصائية Statistical Test لأن مفهوم المؤشرات أغنى من هذه المفاهيم من حيث كمية المعلومات التي يتضمنها أو التي يرمي إليها ومن حيث أتساع النطاق الذي يعمل من خلاله وأنها (أى المؤشرات) أكثر دلالة وأعظم دوراً في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم واتخاذ القرارات^(٢).

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين كل مؤشر تنموي وغيره من المؤشرات إلا أن جميع مؤشرات التنمية تتفق في أن قيمتها تتراوح بين اتجاهين، الأول الاتجاه السلبي وفيه يكون إحداث التغير في عكس اتجاه الأهداف الموضوعة أو المرغوبة تحقيقها، وهنا يتأثر مستوى جودة حياة البشر من عملية التنمية ككل^{(٣)، (٤)}. حيث تسوء الأوضاع ويزداد السخط العام، أما الاتجاه الإيجابي حيث تسير إحداث التغير في اتجاه أهداف العمل التنموي فتزداد جودة الحياة ويزداد معه شعور الناس

(١) البنك الدولي (١٩٩٧-٨١)- تقرير عن التنمية في العالم- نيويورك- أعداد مختلفة.

(٢) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية- تنمية افتراضيات القرية- المؤتمر القومي للتنمية الريفية- ١٩٩٤ .

(٣) حامد عمار- التنمية البشرية في الوطن العربي- سيناء للنشر- القاهرة- ١٩٩٢ .

(٤) دكتور عبد الهادى الجوهري- دراسات في التنمية الاجتماعية- مكتبة نهضة الشرق- القاهرة- ١٩٨٤ .

بالرضا نحو عملية التنمية.

ومؤشرات التنمية ما هي إلا أداة للقياس والتوصيف، وكفاءة المؤشر في القيام بهذه المهمة ترتبط ارتباطاً كبيراً ب مدى جودة البيانات التي تستخدم لحساب قيمته الرقمية من حيث الصدق والصحة والوفرة، وبصياغة أخرى فإن المؤشر قد يعطى صورة عن الواقع إلا أن البيانات هي التي ستحدد مدى قدرة الصورة في التعبير عن هذا الواقع.

٢ داعى أو مبررات اللجوء لمؤشرات التنمية^(١):

هناك العديد من الأسباب التي تدعى الكثيرين (باحثين أو تنفيذيين أو مخططين أو مسؤولين) والمؤسسات (محلية أو قومية أو دولية) إلى الاستعانة بمؤشرات التنمية، وذلك بغرض تحقيق الوظائف التالية:

- التعرف على حالة المجتمع الاقتصادية/ الاجتماعية/ السياسية (جودة الحياة).
- وصف وتشخيص الأوضاع المراد تغييرها.
- وصف وتشخيص الأوضاع المراد تحقيقها.
- وصف وتحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالعمل التنموي.
- التعرف على الواقع المحلي والقومي الذي تعمل في ظله مشروعات وبرامج التنمية.
- مقارنة الاتجاهات القائمة في المجتمع وتحديد مدى اتفاقها أو تعارضها مع اتجاهات العمل التنموي المستهدف في الخطة.
- التعرف على المستوى الذي وصل إليه العمل التنموي.
- التقدير الدقيق لمستويات الانجاز وللأهداف التي تحافت وتلك التي لم تتحقق.

(١) أكاديمية البحث العلمي - مرجع سابق.

- التقدير الدقيق لنتائج وأثار تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المختلفة وتحديد مستوى التغيير الذي تحقق.
- توصيف مستويات المعيشة قبل التغيير، وقدر التحسينات المستهدفة تحقيقها والتي تحققت بسبب التغيير.
- التعرف على البيانات الموجودة في المجتمع بالنسبة لمختلف جوانب عملية التنمية.
- تلخيص الأوضاع المجتمعية المختلفة في شكل مجموعة من القيم والرموز المختصرة والبساطة.
- القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية في الوقت والمكان المناسبين.
- العمل على ترشيد الإنفاق والاستثمار والمحافظة على الموارد المجتمعية.
- توصيف مدخلات وخرجات برامج ومشروعات التنمية في شكل رقمي ييسر عمليات المتابعة والتقييم.
- استخدام المؤشرات لتحديد أهداف خطة التنمية المحلية والقومية.
- إمكانية متابعة تنفيذ خطط التنمية في مراحلها المختلفة أول بأول مما يساعد في الكشف عن مواطن الضعف وأسباب التعثر في التغيير قبل استفحال الأمور وإهدار الوقت والجهد والمال.
- التعرف على ما تقدمه الدول لمواطنيها من خدمات ومدى مقابلتها للاحتياجات.
- تيسير مؤشرات التنمية للمؤسسات المحلية والدولية من متابعة ما تقدمه من معونات لتنفيذ مشروعات وبرامج سواء كانت هذه المعونات في شكل مادي أو عيني.
- إمكانية إجراء المقارنات بين الدول المختلفة، وبين القطاعات الجغرافية داخل الدولة الواحدة من حيث نوعية الحياة التي يعيشها سكان هذه المجتمعات.

- تيسّر مؤشرات التنمية لكثير من المنظمات المحلية والدولية التابعة للأمم المتحدة من متابعة حقوق الإنسان في بقاع العالم المختلفة.

٣ خصائص مؤشر التنمية الجيد:

تعرض كثير من الباحثين إلى ضرورة توفر خصائص معينة في مؤشر التنمية ليصبح أداة جيدة للتعرف على مستوى التنمية في المجتمع، ومن هذه الخصائص:

- القابلية للتطبيق، تحت هذه الصفة يجب أن يكون المؤشر واصحاً ويسهل تطبيقه ويطلب توفر بيانات يمكن الحصول عليها بتكلفة مناسبة.

- أن يمكن المؤشر من إجراء المقارنات المختلفة في المناطق المختلفة في الأزمنة المختلفة، ويطلب هذا أن يكون المؤشر مستقلاً بذاته ولا يتطلب تطبيقه أي ترتيبات تنظيمية خاصة.

- أن يتصف المؤشر بالتكامل والتجانس ويعبر عن الحقيقة.

- حساسية المؤشر لأى تغيرات تحدث في الظاهرة موضوع القياس.

- يتم المؤشر بالدقة والكفاءة العالية في القياس والتناسق الداخلي في مكوناته.

- المؤشر الذي يقيس ما وضعت لقياسه وهذا يحقق صفة الصلاحية (Validity).

٤ معايير تصنیف مؤشرات التنمية:

هناك العديد من المعايير التي يمكن على أساسها تصنیف مؤشرات التنمية المختلفة، مثل:

١- تصنیف مؤشرات التنمية تبعاً لتركيب وسيلة القياس:

ووفقاً لهذا المعيار فان هناك مؤشرات تكون مجرد أرقام تعبر عن معلومة أو معلومات ترتبط بظاهرة ما مثل الرقم الذي يمثل عدد الأميال الإناث في المجتمع كل أو في إحدى المحافظات، أو عدد السكان، عدد المواليد.....

وهناك مؤشرات يقتضي الحصول على القيمة الرقمية لها إجراء بعض

الحسابات التي قد تكون بسيطة كالجمع، والطرح، والضرب، والقسمة مثل مؤشر نسبة ما يساهم به قطاع من القطاعات من إجمالي الدخل القومي، مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع، ويقتضى بعض المؤشرات إجراء عمليات أكثر تعقيداً مثل معدلات المواليد الأساسية، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار.

٢- تصنيف مؤشرات التنمية حسب مصادر البيانات التي يتم الاستعانة بها لحساب قيم المؤشرات:

هناك مؤشرات تعتمد على مصادر البيانات الثانوية لاستخراج قيمها الرقمية مثل بيانات التعدادات والبيانات الصادرة من مختلف القطاعات، والتقارير المؤسسية الدورية والمجلات الحكومية، وهناك مؤشرات يتم استخراج قيمها الرقمية أو الكيفية من خلال مصادر البيانات الأولية مثل إجراء المقابلات، والإجابة على تساؤلات استثمارات الاستبيان بأنواعه المختلفة أو من بيانات الرصد الدوري (السجلات..) كمعظم المؤشرات التي تتعلق بالمواليد والوفيات والتطعيم والتحصين وخلافه.

٣- تصنیف مؤشرات التنمية وفقاً للجوائب المختلفة للمشروع التنموي التي تسعى لقياسها:

هناك مؤشرات تقيس المدخلات في المشروع التنموي (Input Indicators) مثل حجم الاستثمار المادي في مشروع معين، كمية الطاقة المستخدمة، وكمية المياه المستهلكة.

وهناك مؤشرات تقيس مخرجات المشروع التنموي (Output Indicators) مثل عدد الطلاب الحاصلين على مؤهلات جامعية في سنة معينة، عدد الطلاب المنتقلين إلى الصف الأعلى، عدد المرضى المتزددين على المستشفى.

وهناك مؤشرات تقيس التفاعلات الداخلية للمشروع التنموي (Inside Interaction Indicators) مثل مؤشرات كثافة الفصل المدرسي في المرحلة الابتدائية، عدد التلاميذ لكل مدرس في مرحلة التعليم الإعدادي، أو عدد المرضى لكل سرير في منطقة ما، وعدد الأفراد لكل غرفة إعاقة، وعدد الأسر لكل وحدة سكنية.

ويلاحظ هنا مثلاً أن عدد الأسرة بالمستشفيات، أو عدد المدرسين في مرحلة من المراحل التعليمية، هي بمثابة مؤشرات مدخلات في حين أن عدد التلاميذ لكل مدرس أو عدد المرضى لكل سرير، فهي مؤشرات تفاعلات داخلية لأنها تكشف عن العلاقات التفاعلية بين مكونات المدخلات لإنتاج المخرجات.

٤- تصنیف مؤشرات التنمية حسب مستوى موضوعيتها:

هناك مؤشرات ترصد الواقع وترصد الظواهر، أو الأحداث كما تجري وتسمى مؤشرات الواقع (Objective Indicators)، وهناك نوع آخر من المؤشرات تسمى مؤشرات الرأى (Subjective Indicators)، حيث يسأل الأفراد عن مستوى رضاهما أو عن رأيهم وتقييمهم لوضع معين، أو عن مدى استفادتهم من تطورات معينة في مجالات النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره من المجالات، والاختلافات بين النوعين من المؤشرات تحت هذا التصنيف أن المؤشر الموضوعي يرصد الحدث كرقم أو رمز أو معلومة كم هو أى أن المؤشر في هذه الحالة بمثابة صورة فوتوغرافية للحدث، أما مؤشر الرأى فهو حكم ذاتى أو شخصى يصوره المستفيدون من الحدث ليعبر عن رأيهم فيما يجرى.

٥- تصنیف مؤشرات التنمية حسب دائرة النشاط أو مدى الشمول:

تحت هذا التصنيف توجد المؤشرات القطاعية مثل مؤشرات قطاع الصحة ومؤشرات قطاع التعليم، مؤشرات قطاع الإسكان... وهكذا، وهناك المؤشرات الإقليمية مثل نسبة الأمية بين إناث المناطق الريفية بمحافظات معينة، أو كثافة الفصل في مرحلة التعليم الابتدائى بمحافظة معينة... وهكذا، وهناك المؤشرات القومية مثل متوسط نصيب المواطن من الدخل، أو إجمالي الإنتاج القومى، أو إجمالي الدخل القومى... وهكذا، كما يمكن تقسيم مؤشرات التنمية تحت هذا التصنيف إلى قسمين رئيسيين، مؤشرات محلية مثل نسبة الإصابة بمرض معين في قرية من القرى أو في حى من الأحياء أو في مدينة من المدن، وأخرى وهى المؤشرات القومية حيث تكون نسبة الإصابة بنفس المرض ولكن على مستوى القطر ككل.

٦- ترتيب مؤشرات التنمية وفقاً للنظام الاجتماعي الذي يقع فيه النشاط:

تحت هذا المعيار لترتيب مؤشرات التنمية المختلفة توجد المؤشرات الاقتصادية مثل مقدار الدخل القومي لبلد ما في سنة من السنوات، حجم الاستثمارات القومية في مجال معين مثلاً ومتوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية أو من الدخل القومي.

وهناك قسم المؤشرات الاجتماعية مثل متوسط عدد سنوات التعليم للسكان عمر ١٠ سنوات فأكثر في قرية ما أو في محافظة ما أو في دولة ما في سنة معينة، ومثل نسبة الإصابة بمرض ما في سنة ما في منطقة ما، ومثل معدل القبول في مرحلة التعليم الجامعي في سنة ما لدولة ما... وهكذا.

وهناك المؤشرات الثقافية مثل عدد المواطنين لكل صحفة وعدد المواطنين لكل جهاز إرسال إذاعي، وعدد المواطنين لكل مسرح، وعدد المواطنين لكل كتاب ينشر... وهكذا.

وتحت هذا القسم أيضاً هناك المؤشرات السياسية مثل نسبة المشاركين في انتخابات معينة من إجمالي من لهم حق الانتخاب، وعدد المعتقلين في قضايا رأى، والرقم القياسي لتطور هذا العدد عبر السنوات المختلفة في دولة ما، عدد المظاهرات السياسية في العام، عدد المشاركين في كل مظاهرة، عدد الإضرابات عن العمل... وهكذا.

وهناك المؤشرات الإدارية مثل مؤشرات كفاءة التخطيط ومؤشرات المتابعة مثل عدد مرات إجراء عملية المتابعة ومؤشرات الرقابة مثل عدد استثمارات الرقابة إلى المستهدف ومؤشرات تقييم الأداء مثل عدد الكيلومترات التي تم رصفيها من الطريق المطلوب تنفيذه في فترة معينة في منطقة ما، ونسبة ما تحقق من إجمالي هذه المهمة في فترة معينة... وهكذا.

٧- ترتيب مؤشرات التنمية وفقاً لمدى مباشرة مدلولها:

يتم ترتيب مؤشرات التنمية في ظل هذا المعيار إلى مؤشرات لها مدلول مباشر أو ظاهر كما هو الحال في مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل، وكما هو الحال في

مؤشرات العمالة، وهناك مؤشرات أخرى يكون مدلولها غير مباشر (Indirect) كما هو الحال في معظم المؤشرات الاجتماعية التي يستدل بها عن التغيرات التي تتعلق بظواهر أو أحداث معينة مثل مؤشرات الوفيات ونسب الإصابة بالأمراض للاستدلال على الحالة الصحية في المجتمع، ومثل عدد السنوات التي أتمها الفرد في المراحل التعليمية للاستدلال بها على مستوى التعليمي ومدى إجادته للقراءة والكتابة ... وهكذا.

٨- تصنیف مؤشرات التنمية وفقاً للبعد الزمني:

تحت هذا التصنیف توجد مؤشرات تعبر عن أحداث أو ظواهر وقعت وانتهت بالفعل مثل نسبة الأمية في المجتمع في سنة سابقة أو نسبة النجاح في مرحلة الثانوية العامة سنة ٢٠٠٠ م، كما توجد مؤشرات تعبر عن ظواهر أو أحداث حالية ما زالت فاعلة مثل نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي حالياً، وعدد المواطنين لكل جهاز تليفزيون في محافظة معينة هذا العام وعدد المرضى لكل سرير في مركز من المراكز، وهناك مؤشرات التنبؤ بالمستقبل حيث تعبر عن أحداث أو ظواهر متوقعة مثل عدد الطلاب المتوقع قبولهم في مرحلة التعليم الجامعي عام ٢٠٢٥ م، أو كمية الإنتاج المتوقع تحقيقها من سلعة معينة في نهاية الخطة ... وهكذا.

٩- المجالات التي يجب أن تغطيها مؤشرات التنمية البشرية:

المحاولة لحصر المجالات أو الأبعاد التي يجب أن تتناولها المؤشرات عند السعي لقياس التنمية تزامنت منذ البداية مع محاولة بناء المؤشرات نفسها لتحقيق هذا المقياس.

ففقد رأى (١) Wilkinson أن مؤشرات التنمية يجب أن تغطي أبعاد رئيسية هي **البعد الاقتصادي (Economic Dimension)** وبعد **العلاقات الإنسانية (Social Relationships Dimension)** وبعد **جودة البيئة (Healthy Environmental Dimension)**.

وتحت **البعد الاقتصادي** ذكر (ويلكتسون) مجموعة من الأبعاد الفرعية لابد من

(١) عبد الباسط محمد حسن - التنمية الاجتماعية - الطبعة السادسة - مكتبة وهبة - ١٩٩٣ - القاهرة .

بناء مؤشرات لقياسها مثل الكفاءة الإنتاجية، الدخل، قوة العمل، الموارد البشرية، نوع ومستوى الخدمات، الأنظمة والأبنية المؤسساتية.

وبالنسبة بعد العلاقات الإنسانية فقد أقترح أن يتضمن:

- مدى المساواة والعدل الاجتماعي.
- مدى مشاركة المواطنين في العمل التنموي.
- مدى الالتزام (سواء من جانب المواطنين أو من جانب المؤسسات) باحترام القوانين والتشريعات المختلفة.
- مدى فاعلية قنوات ووسائل الاتصال.

ويخصوص بعد جودة البيئة فقد أشار (ويلكنسون) إلى ضرورة وجود مؤشرات تلبى الحاجات للإجابة على التساؤل: كيف نحافظ على البيئة نظيفة وصحية - في ظل إقامة مشروعات التنمية لتحقيق أهداف البعدين الأول والثاني؟

وعند الرجوع إلى وثائق وتقارير الأمم المتحدة ومطبوعاتها الدورية وما يصدر عن منشأتها المختلفة من معارف ومعلومات فإنه يلاحظ أنها قد أولت اهتماماً كبيراً بموضوع المؤشرات كما أنها حددت الاهتمامات التي يجب أن تتحول إلى مؤشرات كما يلى:

- مجال السكان والأسرة.
- مجال الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية الاجتماعية.
- مجال التعليم والخدمات التعليمية.
- مجال الصحة والخدمات الصحية والتغذية.
- مجال الدخل وتوزيعه والاستهلاك والتراسيم.
- توظيف الوقت واستغلال وقت الفراغ والثقافة.
- مجال الإسكان والبيئة السكنية.
- النظام العام والأمان الشخصي.

- مجال التمايز والحراك الاجتماعي.

- مجال أنشطة التكسب وغير النشطين اقتصادياً.

- البيئة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

ونخلص من هذا بأن المجالات التي تتناولها مؤشرات التنمية متباينة ومتعددة وأن ما يجدر الإشارة إليه وإضافته في هذا الشأن أنه ليس هناك قائمة ثابتة للمجالات ولكن يتوقف تحديد محتوى قائمة المجالات وفقاً لبعض المتغيرات الأساسية مثل الأهداف المنشودة من وراء توظيف المؤشرات، المنطقة الجغرافية والمستوى الذي سيتم تطبيق المؤشرات عليه، والفتررة الزمنية التي سيقع فيها التقييم أو القياس.

إذا كان الهدف العام هو بناء منظومة مؤشرات للتعرف على المستوى العام للتنمية في الدولة فإن قائمة المجالات ستختلف عنها لو كان الهدف العام هو بناء منظومة مؤشرات لتقييم مشروع معين مثلاً.

أيضاً فإن المجالات التي يجب أن تتناولها مؤشرات القياس للبعد السياسي للتنمية على مستوى قرية من القرى، أو على مستوى حى من الأحياء تختلف في محتواها عن تلك التي تستهدف نفس الهدف ولكن على المستوى القومي أو القطرى.

كما أن عامل الزمن باستمرار يطرح كثيراً من التغيرات في الاهتمامات خصوصاً مع التطور التكنولوجي^(١) والتقدم العلمي، مما يضفي باستمرار على قائمة المجالات العديد من الاهتمامات الجديدة بل والمتعددة، كما هو الحال حالياً من إضافة مجالات الاهتمام بالبيئة والتلوث وكذا الاهتمام بالتواصل ومستقبل الأجيال القادمة وبقضايا الطاقة والمياه وتطوير قاعدة المعلومات.

ولا شك أن أي إضافة لقائمة المجالات التي يجب أن تغطيها مؤشرات التنمية بالقياس الكمي إنما تعنى في نفس الوقت أنه على خبراء التنمية وعلى المهتمين بقضاياها ضرورة البحث عن أو بناء مؤشرات قياس لتغطي المجالات الجديدة التي أضيفت مما يعني أيضاً أن منظومة المؤشرات نفسها تتصرف بالдинاميكية.

(١) راجع الفصل الخاص بالتكنولوجيا والتنمية البشرية.

(٣)

الفصل الثالث

أدوات وأساليب القياس

الفصل الثالث

أدوات وأساليب القياس

١ أدوات القياس:

وكما سبق الاتفاق على تعريف التنمية البشرية بأنها تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص و مجالات الاختيار أمامه بما يؤدي إليه تحسين جودة الحياة في شفافية وحرية وديمقراطية. ومن ثم فإن تحسين جودة الحياة يعني زيادة رفاهية الإنسان - هدف التنمية وأداتها - ومستوى الرفاهية يعتمد على استخدامات الدخل (سواء الإنفاق العام أو الخاص) إلى جانب مستوى الدخل، حيث لا يمكن اعتبار الدخل بديلاً للخيارات الإنسانية المتنوعة. فحيث تشير تجارب كثير من البلدان إلى إمكانية تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية رغم تواضع مستويات الدخل فيها. وكما تشير تجارب بلدان أخرى إلى تواضع مؤشرات التنمية البشرية رغم الارتفاع النسبي لمستويات الدخل فيه^(١). وهذا يؤكد أن مفهوم التنمية البشرية يتضمن جانباً، الأول هو تكوين القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والثقافة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس واستخدامهم لتلك القدرات التي اكتسبوها في الأغراض الإنتاجية والثقافية والاجتماعية والسياسية، ويجب أيجاد التوازن بين هذين الجانبيين وإلا فلن تتحقق التنمية البشرية.

كما يجدر الإشارة إلى أن المتosteطات الرقمية المتعلقة بالتنمية البشرية تخفى كثيراً من التباين فيما بينها. حيث أن الفجوات في التنمية البشرية داخل كل بلد على حدٍ كبيرة، وتتوارد هذه الفجوات بصورة عامة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين الذكور والإإناث، وبين الأغنياء والفقراء. وهذا يدل على أن هناك إمكانية وخاصة لإدخال تحسينات كبيرة على أوجه توزيع الإنفاق الاجتماعي بناءً على هذه المؤشرات.

ومن ثم فقد أتضح أن هناك مجموعة من الأبعاد ذات الارتباط المباشر بمفهوم

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، عام ١٩٩٦ .

التنمية البشرية ومن تلك الأبعاد:-

- أن مفهوم التنمية البشرية هو أوسع وأكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي. حيث يضم مفهوم التنمية البشرية - ضمن ما يحويه - مفهوم النمو الاقتصادي، فهو أحد مكونات التنمية البشرية. فإذا كان النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل، فإن مستوى رفاهية المجتمع وبالتالي مستوى التنمية البشرية يعتمد على استخدامات هذا الدخل بجانب مستوى الدخل.
 - يتبع النمو الاقتصادي للحكومات من خلال ما تتخذه من سياسات وإجراءات، أن تزيد الموارد المادية المخصصة للتنمية البشرية. ويوجه عام، كما ازدادت الحصة من الناتج المحلي الإجمالي التي تخصصها الحكومة للخدمات الاجتماعية كلما تحسنت ظروف حياة (جودة حياة) ذوى الدخل المنخفض وتحسين حالة التنمية البشرية.
 - حتى إذا تحقق نمو اقتصادي جيد فإن البشر الذين لا يمكنهم الوصول إلى الأصول الإنتاجية، مثل الأرض والانتمان والبنية الأساسية المادية ستكون إمكانية حصولهم على الفرص الاقتصادية والتي هي من أهم مقومات التنمية البشرية ضعيفة. مع العمل على خلق أنماط تنموية مولده للعملة والتي هي تمثل المصدر الرئيسي للدخل.
 - كما أن الشفافية والحرية تتأتى مع الحكم الجيد الذى ينطوى على تمكن الناس من تقاسم ثمار النمو، والمشاركة فى الحياة العامة والتنمية والسياسة، وإدارة الموارد بنزاهة وفاعلية وعدل. كما يكفل الحكم الجيد حرية الاختيار فى كافة المجالات.
- كما أن المشاركة تؤدى إلى تسارع عملية التنمية وان تكون احتياجات الناس واهتماماتهم هى التى تحدد اتجاهات التنمية.

٢ أساليب قياس التنمية البشرية:

١- الأدوات التحليلية لقياس التنمية البشرية

إن اختيار مقياس (أو دليل) يجمع ويقيس المتغيرات الرئيسية التي تعبّر عنها التنمية البشرية يعدّ اللبنة الأساسية في التعرّف على واقع التنمية وتحديد الأهداف والأولويات للتنمية البشرية، ومن ثم يمكن التعرّف على المستوى الذي تم الوصول إليه في تحقيق التنمية البشرية، ويمكن من المقارنة فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وفيما بين المناطق ضمن الدولة، كالمقارنة بين الريف والحضر، أو بين الذكور والإإناث. كما يمكن المقارنة بين الدول وبعضها.

وبصفة عامة، فأى نظام لقياس والتعرّف على مستوى التنمية البشرية فإنه بالضرورة يشتمل على أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي تدخل في تكوين التنمية البشرية^(١). ولكن التركيز بصفة أساسية على ثلات مقاييس وهي الصحة (أو العمر المتوقع)، المعرفة (أو التعليم)، مستوى المعيشة (أو الدخل).

أولاً: إن الدليل المستخدم للتعبير عن الصحة هو العمر المتوقع عند الميلاد، وأهمية هذا المتغير في أنه يعكس المؤشرات الصحية بصفة عامة ومنذ الولادة، عدد الأطباء للسكان، التطعيمات، التغذية، تلوث البيئة، المياه النظيفة، المسكن، حالة الصرف الصحي ... وغيرها من العوامل المؤثرة على صحة الإنسان وبالتالي على طول العمر، والتي يجعلها هذا الدليل في مقياس واحد وإن كان بعضها لا يمكن تحديده منفرداً ولكن له تأثيراً كبيراً على الحالة الصحية ومن ثم عمر الإنسان. وبالتالي يصبح دليل العمر (المشتق من العمر المتوقع عند الميلاد) أحد المؤشرات الهامة للتنمية البشرية، والتي على أساسه يمكن إجراء العديد من المقارنات.

ثانياً: المعرفة (أو التعليم)؛ وهو المقياس الثاني الذي به يمكن إجراء القياس لمستوى التنمية البشرية والمقارنات المختلفة. والتعليم له أهميته في تكوين

(١) راجع ص ٦٩، أدلة ومؤشرات التنمية البشرية.

قدرات الإنسان وبالتالي في خياراته. فالخيارات الأكثر للأكثر تعليماً وقدرات. وقد تم تطوير هذا المقياس في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ثم تقرير عام ١٩٩٥ للأمم المتحدة. ففي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، استخدمت نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة للتعبير عن هذا المقياس. وفي تقرير عام ١٩٩١، تم استخدام متوسط عدد سنوات التعليم إلى جانب نسبة إلمام الكبار بالقراءة والكتابة للتعبير عن هذا المقياس. ثم في عام ١٩٩٥ استخدم معدل القيد في جميع المراحل التعليمية (الابتدائية، والثانوية، والجامعة) ^(١).

ثالثاً: نصيب الفرد من الدخل أو من الناتج المحلي، ويعد هذا المقياس أكثرها تعقيداً في القياس، حيث له دلالة على حيازة الموارد والأصول الإنتاجية الأخرى - ولحد ما عدالة التوزيع في المجتمع -. ولذا يمكن الاكتفاء باستخدام مؤشر الدخل مع إدخال التحسين أو الموائمة المناسبة عليه حتى يمكن المقارنة بين الدول وبعضها وذلك نظراً لتبادر مسوى الدخل الاسمي بين الدول فيتم التغلب على هذه الصعوبة باستخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية. أما باقي خيارات التنمية البشرية مثل الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية والتنمية ويافق هذه النوعية من الخيارات فقد يتعدى قياس بعضها أو كلها في بعض الدول، ولكن مع الوقت واستخدام مؤشرات جديدة باستمرار فإنه يمكن قياسها والتعرف عليها لأنه ينبغي عدم إهمالها.

رابعاً: دليل التنمية البشرية (الدليل العام للتنمية البشرية HDI) : إن استخدام دليل واحد - مركب - لقياس التنمية البشرية ضروري لأن الناس لا يفصلون بين الجوانب المختلفة لحياتهم بل يكون هناك أحساس إجمالي عام بالرفاهية وجودة الحياة. وحيث أن البشر وسيلة التنمية وهدفها (التنمية

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقارير التنمية البشرية لسنوات ١٩٩١، ١٩٩٠، ١٩٩١.

بالبشر وللبشر)، فإن هذا الدليل لابد أن يستوعب هذين الجانبين معاً.

وهكذا تم وضع دليل يستوعب العناصر الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي طول العمر المتوقع عند الولادة (الصحة)، والمعرفة (التعليم)، الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي). حيث يشير طول العمر المتوقع عند الولادة والمعرفة إلى تكوين القدرات البشرية، بينما يشكل الدخل مؤشراً بديلاً للخيارات المتاحة أمام الناس للاستفادة من قدراتهم^(١).

ولاحتساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان ثابتتان إحداهما دنيا والثانية قصوى لكل من العناصر أو المتغيرات الثلاثة على النحو التالي^(٢):

- العمر المتوقع عند الولادة: القيمة الدنيا ٢٥ عاماً والقيمة القصوى ٨٥ عاماً.

- مستوى المعرفة أو التحصيل العلمي:

* معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين: القيمة الدنيا صفر بالمائة والقيمة القصوى ١٠٠ %.

* نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية: القيمة الدنيا صفر بالمائة والقيمة القصوى ١٠٠ %.

* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب القوة الشرائية: القيمة الدنيا ١٠٠ دولار حسب تعادل القوة الشرائية، والقيمة القصوى ٤٠ ألف دولار حسب تعادل القوة الشرائية.

- وفي خطوة أولى لاحتساب دليل التنمية البشرية يجرى احتساب دليل لكل من تلك العناصر أو المتغيرات يمكن تسميتها مؤشراً بسيطاً، وذلك على النحو التالي:

(١) راجع تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة - UNDP عام ١٩٩٠ - ص ٢٧ .

(٢) انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، ص ١٠٦ ، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ص ١٢٢ ، و تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، ص ١٠٨ .

القيمة الفعلية - القيمة الدنيا**الدليل =****القيمة القصوى - القيمة الدنيا**

وهذا باستثناء دليل الدخل، حيث لابد من الأخذ بالاعتبار تصاول المنفعة الحدية للدخل وذلك ابتدءاً من مستوى معين محدد. وقد اعتبر هذا المستوى مساوياً لمتوسط الدخل العالمي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية. ولتضمين هذا المفهوم في دليل الدخل يجرى بداية خصم أي دخل يفوق هذا المستوى باستخدام صيغة رياضية للحصول على ما يسمى القيمة المخصومة للدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية، كما تتحسب القيمة المخصومة للقيمة القصوى للدخل حسب تعادل القوة الشرائية. ومن ثم يجرى احتساب دليل الدخل على النحو الذي سبقت الإشارة إليه أي:

القيمة الفعلية - القيمة الدنيا**دليل الدخل =****القيمة القصوى - القيمة الدنيا**

مع ملاحظة ما يلى:

- إن المقصود هنا هو القيمة المخصومة للقيمة القصوى.
- المقصود بالقيمة الفعلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار. وعندما تكون القيمة الفعلية أعلى من مستوى الدخل (متوسط الدخل العالمي) فلا بد من احتساب قيمتها المخصومة واستخدامها في هذه المعادلة. أما إذا كانت أدنى من المستوى المحدد للدخل فلا داعي لاحتساب قيمتها المخصومة.

- أما القيمة الدنيا فليس ما يدعوا لاحتساب قيمتها المخصومة كونها بالتعريف أدنى من مستوى الدخل المقدر.

بعد ذلك يجرى احتساب دليل التنمية البشرية والذي هو الوسط الحسابي لدليل العمر المتوقع ودليل التحصيل التعليمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بالدولار حسب القوة الشرائية. وتتراوح القيمة النظرية لدليل التنمية البشرية بين واحد كحد أقصى وصفر كحد أدنى. وبحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، فإن كندا تحقق أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٩٦٠) بينما يبلغ دليل التنمية البشرية في سيراليون أدنى قيمة له بين دول العالم (٠,١٨٥)^(١)

١-١-٢ أدلة ومؤشرات التنمية البشرية:

وفي دراستنا النظرية والتطبيقية تم تصنيف المؤشرات وفقاً للأقسام التالية^(٢):

١- أدلة التنمية البشرية وتشمل:

- دليل الحياة عند الميلاد (أو الصحة).
- دليل التعليم (أو المعرفة).
- دليل الناتج المحلي.
- دليل التنمية البشرية.
- دليل الحرمان (تم اقتراحه وأضافته).

٢- الملامح الأساسية للتنمية البشرية:

- توقع الحياة عند الميلاد.
- الأسر التي تحصل على خدمات صحية٪ / مياه مأمونة٪ / صرف صحي٪ .
- إمدادات السعرات الحرارية للفرد يومياً.
- معدل القراءة والكتابة (١٥ +٪) .
- نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي.
- توزيع الصحف اليومية (لكل ألف أسرة).

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ ، ص ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) راجع كيفية حساب وتركيب كل مؤشر بالملحق.

- أجهزة التلفزيون (لكل ألف أسرة).

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنية.

٣- الملامح الأساسية للمردود البشري:

- السكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية / مياه مأمونة / صرف صحي.

- أطفال يموتون دون الخامسة.

- أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية.

- أطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي معاً.

- أميون (+١٥).

- متعطلون (+١٥)، إجمالي / إناث.

- فقراء، إجمالي / مدفعون.

- معدل وفيات الرضيع (لكل ألف مولود حي).

٤- تكوين رأس المال البشري:

- أصحاب المهن العلمية والفنية (% من المشغلين +١٥).

- الحاصلون على تعليم ثانوي أو أعلى (% من السكان +١٥).

- نسبة خريجي التعليم العالي (% من فئة العمر المقابلة).

- خريجو الكليات والمعاهد العلمية (% من إجمالي الخريجين).

٥- حالة المرأة:

- توقع الحياة عند الميلاد (سنوات للإناث).

- معدل وفيات الأمومة (لكل ١٠٠ ألف مولود حي).

- متوسط العمر عند الزواج الأول.

- القيد بالتعليم العالي (% إناث).

- الإناث الحاصلات على تعليم ثانوى أو أعلى (+١٥٪).

- العاملون في الإدارة والتعليم (% إناث).

- أصحاب المهن العلمية والفنية (% إناث).

- الإناث في قوة العمل (% من الإجمالي).

٦- الإناث كنسبة من الذكور

- توقع الحياة عند الميلاد (سنوات).

- السكان

- الإللام بالقراءة والكتابة(+١٥)

- القيد بالابتدائى

- القيد بالإعدادى

- القيد بالثانوى

- القيد بالتعليم الجامعى والعلائى

- قوة العمل

٧- الفجوات بين الريف والحضر:

- سكان الريف (% من الإجمالي)

- الأسر التي تحصل على خدمات صحية % (حضر/ ريف)

- الأسر التي تحصل على مياه مأمونة % (حضر/ ريف)

- الأسر التي تحصل على خدمات الصرف الصحي % (حضر/ ريف)

- معدل القراءة والكتابة (+١٥) % (حضر/ ريف)

- التفاوت بين الريف والحضر % (خدمات صحية/ مياه مأمونة/ صرف

صحي/ القراءة والكتابة)

٨-بقاء الطفل على قيد الحياة ونماوئه :

- % للحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة
- معدل وفيات الأمومة (لكل ١٠٠ ألف مولود حى)
- معدل وفيات الرضيع (لكل ألف مولود حى)
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حى)
- الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية %
- حالات الولادة تحت إشراف صحي %
- الأطفال المحسنون بصورة كاملة في سن ١٢-٢٣ شهراً (*) (%)
- ناقصو الوزن دون الخامسة %

٩-الملامح الأساسية للحالة الصحية:

- الأسر التي تحصل على (خدمات صحية %؛ حضر-ريف / مياه مأمونة %؛ إجمالي-ريف / صرف صحى %؛ إجمالي-ريف)
- عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠ ألف نسمة)
- عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠ ألف نسمة)
- نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة والسكان %
- عدد الأسرة لكل ١٠ ألف نسمة (وزارة الصحة والسكان / الإجمالي)
- عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠ ألف نسمة
- الإنفاق العام على الصحة (% من إجمالي الإنفاق العام / % من الناتج المحلي الإجمالي)

* تشمل أولئك الذين تم تطعيمهم ضد الدرن، الحصبة، الدفتيريا، التيفود وشلل الأطفال (التطعيم الثلاثي) بالجرعات الثلاث.

١٠- التدفق التعليمي

- معدل دخول الصف الأول الابتدائي %
- نسبة القيد الإجمالية بالابتدائي %
- الباقيون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد الابتدائي
- الانتقال للإعدادي % من أتموا الابتدائي
- نسبة القيد الإجمالية بالإعدادي %
- الباقيون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالإعدادي
- الانتقال للثانوي % من أتموا الإعدادي
- نسبة القيد الإجمالية بالثانوي %
- الباقيون للإعادة كنسبة مئوية إجمالي القيد الثانوي
- نسبة القيد بالتعليم العالي %

١١- الاختلالات في التعليم

- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائي
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالإعدادي
- متوسط كثافة الفصل (بالابتدائي / بالإعدادي)
- القيد بالثانوي الفني (% من إجمالي القيد الثانوي)
- القيد بالكليات والمعاهد العلمية (% من إجمالي القيد بالتعليم العالي)
- الإنفاق العام على التعليم (% من إجمالي الإنفاق العام)
- الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (% من الإنفاق على جميع المراحل)

- الإنفاق العام على التعليم العالي (%) من الإنفاق على جميع المراحل)
- القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في مدارس (حكومية/ خاصة/ أزهرية)
- المباني المدرسية غير الصالحة % (الإجمالي/ غير صالحة كلها/ صيانة غير مناسبة)

١٢- الملامح الأساسية للاتصال:

- الأسر التي لديها تليفزيون % (إجمالي/ ريف)
- توزيع الصحف اليومية (لكل ألف أسرة)
- أجهزة الهاتف (لكل ألف نسمة)
- عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد واحد
- المترددون على دور السينما سنوياً (لكل ألف أسرة)
- المترددون على المسارح سنوياً (لكل ألف نسمة)
- المترددون على المتاحف سنوياً (لكل ألف نسمة)
- عدد الكتب بالمكتبات لكل ألف نسمة (إجمالي المكتبات/ المكتبات العامة فقط)
- سيارات الركوب (لكل ألف نسمة)

١٣- قوة العمل

- قوة العمل (+١٥) كنسبة مئوية من إجمالي السكان
- النسبة المئوية للإناث في قوة العمل (+١٥)
- النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥) في: الزراعة/ الصناعة/ الخدمات
- المستخدمون بأجر % من قوة العمل (+١٥) إجمالي/ إناث
- المستغلون بالمهن العلمية والفنية % من قوة العمل (+١٥) إجمالي/ إناث

- المستغلون بالحكومة والقطاع العام % من إجمالي العمالة (١٥+) إجمالي/
إناث

١٤- البطالة :

- معدل البطالة % من قوة العمل (١٥+) إجمالي/ الإناث/ بالغون (١٥-
٢٩)/ حضر/ ريف

- معدل البطالة حسب المستوى التعليمي (١٥+) % دون الثانوى/ ثانوى/
جامعي

- نسبة الإحلال لقوة العمل في المستقبل إجمالي

١٥- توزيع الدخل والفقر والاستثمار الاجتماعي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالجيئه)

- نسبة أدنى ٤٠ % من الأشخاص من الدخل (إجمالي/ ريف)

- نسبة أعلى ٢٠ % إلى أدنى ٢٠ % (إجمالي/ ريف)

- معامل جيني (إجمالي/ ريف)

- الفقراء كنسبة مئوية من إجمالي الأسر

- الفقراء المدقعون كنسبة مئوية من إجمالي الأسر

- أجور الأسر الفقيرة (% من دخولهم/ % من إجمالي الأجور)

- % من إجمالي الإنفاق العام على (التعليم/ الصحة/ الضمان الاجتماعي/
الدفاع والأمن والعدالة)

- الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)

- الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

- استحقاقات الضمان الاجتماعي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

- الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة (% من الناتج المحلي
الإجمالي)

١٦- التحضر:

- سكان الحضر (% من إجمالي السكان)
- معدل النمو السنوي لسكان الحضر %
- سكان المدينة الأكبر (% من إجمالي سكان الحضر)
- منازل مضاءة بالكهرباء %

١٧- الملامع الديموجرافية:

- السكان (آلاف)
- معدل النمو السنوي للسكان %
- تاريخ تضاعف السكان (بالمعدل الحالى)
- معدل الخصوبة الكلية
- معدل الخصوبة في ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٧
- معدل استخدام وسائل منع الحمل %
- معدل الإعالة الديموجرافي %

١٨- الموارد الطبيعية:

- مساحة الأرض بالألف كم^٢
- كثافة السكان (عدد السكان لكل كم^٢)
- الأراضي الصالحة للزراعة (بالألف فدان / % من مساحة الأرض / عدد الأفراد لكل فدان)
- الأراضي المروية (% من الأراضي الصالحة للزراعة)
- المساحة المحصولية (بالألف فدان / % من الأراضي المنزرعة)
- إجمالي الموارد المائية (بليون م^٣)

- المياه المستهلكة (% من إجمالي الموارد المائية)
- المياه الداخلية المتتجدة (% من إجمالي الموارد المائية)
- نصيب الفرد من المياه الداخلية المتتجدة (م^3 سنة)
- السحب السنوي من المياه العذبة بواسطة؛ الزراعة %، بلديات %، الصناعة %، الملاحة %
- إجمالي الصيد السمكي (بالألف طن)
- الصيد السمكي من؛ المياه العذبة (مصادرها) %، البحار (البحر الأبيض والبحر الأحمر) %، بحيرات أخرى %، مزارع سمكية %

١٩- استهلاك الطاقة:

- إجمالي استهلاك الكهرباء (بالمليون كيلووات - ساعة)
- نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلووات - ساعة)
- إجمالي استهلاك الطاقة التجارية (بما يعادل مليون طن من البترول)
- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية (بما يعادل كجم من البترول)
- استهلاك الطاقة التجارية من؛ منتجات بترولية/ غاز طبيعي/ كهرباء
- استهلاك الطاقة التجارية بما يعادل كجم من البترول لكل ألف جنيه من الناتج المحلي الإجمالي
- صافي الواردات من الطاقة التجارية (% من استهلاك الطاقة)
- إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول)
- % الاستهلاك النهائي للطاقة من؛ منتجات بترولية/ غاز طبيعي/ كهرباء/ فحم
- % الاستهلاك النهائي للطاقة بواسطة؛ الصناعة/ النقل والمواصلات/ الزراعة/ عائلى وتجاري/ أخرى

٢٠- الأمان الغذائي:

- الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي ($1996/95 - 100$)
- الإنتاج الزراعي (%) من الناتج المحلي الإجمالي
- السعرات الحرارية للفرد يومياً
- السعرات الحرارية للفرد يومياً من؛ منتجات نباتية % / منتجات حيوانية %
- الواردات من الحبوب (بالألف طن متري)
- الصادرات الغذائية (%) من الواردات الغذائية
- الواردات الغذائية (%) من الصادرات السلعية
- نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي %
- نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية %

٢١- الاختلالات في تدفق الموارد:

- إجمالي الدين الخارجي المدنى (%) من الناتج القومى الإجمالي
- نسبة خدمة الدين الخارجي المدنى (%) من الصادرات
- تحويلات العاملين بالخارج (بالمليون دولار)
- نسبة الصادرات إلى الواردات %
- نسبة الاعتماد على التجارة (الصادرات + الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
- ميزان الحساب الجارى (بالمليون جنيه)

- إجمالي الاحتياطيات الدولية متضمنة الذهب؛ بيليين الدولارات / عدد أشهر تغطية الواردات

٢٢- حسابات الدخل القومى:

- إجمالي الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق (ببليين الجنيهات)

- الناتج الزراعي (% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)
- الناتج الصناعي (% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)
- الخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)
- الاستهلاك العائلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الاستهلاك الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الاستثمار المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الادخار المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الإيرادات الضريبية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الصادرات (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الواردات (% من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٣- اتجاهات الأداء الاقتصادي:

- الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج (ببلايين الجنيهات)
- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
- معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %
- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (١٠٠ - ١٩٩٦/٩٥) حضر- ريف
- الرقم القياسي لأسعار الجملة (١٠٠ - ١٩٨٧/٨٦)
- معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية
- الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من إجمالي الضرائب
- الفائض (العجز) العام في الميزانية % من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

٤- المشاركة في التنمية:

- المشاركة السياسية في التصويت على الانتخابات % (المحليات / مجلس الشعب)
- العاملون في خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية % (إجمالي / إناث)
- نسبة القيد الإجمالية في التعليم الخاص %
- المشاركة الشعبية في برنامج التنمية % من استثمارات مشاريعات (البنية الأساسية / التنمية الاقتصادية)
- المشغلون بالأنشطة الحرفية % من قوة العمل (+١٥) (إجمالي / الإناث)
- المشغلون بالقطاع غير المنظم % من قوة العمل (+١٥) (إجمالي / الإناث)

٤-٢ أدلة التنمية البشرية:

الدليل العام للتنمية البشرية = $\frac{1}{3}$ (دليل توقع الحياة + دليل التعليم + دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

*** دليل توقع الحياة**

توقع الحياة - أقل قيمة لحياة الإنسان (٢٥ سنة)

= أكبر قيمة لحياة الإنسان (٨٥ سنة) (*) - أقل قيمة لحياة الإنسان (٢٥ سنة)

(*) وفقاً للأمم المتحدة.

مثال: إذا كان توقع الحياة ٧٠ سنة

$$\therefore \text{دليل توقع الحياة} = \frac{٢٥ - ٧٠}{٢٥ - ٨٥} = ٠,٨٣٣$$

نسبة القراءة والكتابة (%) = ١ - معدل الأمية

$$= ١ - \frac{\text{عدد الأميين (١٥ سنة فأكثر)}}{\text{إجمالي عدد السكان (١٥ سنة فأكثر)}} \times ١٠٠$$

نسبة القيد الإجمالية (%) (تعليم أساسى وثانوى وجامعى)

$$= \frac{١٠٠ \times \text{مجموع التلاميذ والطلاب في المراحل الثلاث}}{\text{عدد السكان (٦ - ٢١ سنة)}}$$

* دليل التعليم (التحصيل العلمي)

$$= \frac{٢}{٣} (\text{نسبة القراءة والكتابة}) + \frac{١}{٣} (\text{نسبة القيد الإجمالية})$$

مثال: نسبة القراءة والكتابة (%) = % ٣٨,٩

نسبة القيد الإجمالية (%) = % ٦١,٠

$$\text{دليل التعليم (التحصيل العلمي)} = \left(\frac{٢}{٣} \times ٣٨,٩ \right) + \left(\frac{١}{٣} \times ٦١,٠ \right) = ٠,٤٦٣$$

* دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (*)

لوغاريتم القيمة الفعلية لنصيب الفرد - لوغاريتم القيمة الدنيا لنصيب الفرد

$= \frac{\text{لوغاريتم القيمة العليا لنصيب الفرد} - \text{لوغاريتم القيمة الدنيا لنصيب الفرد}}{\text{من الناتج المحلي}}$

مثال: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = ٤٢٠٣ دولار سنوياً

$$\text{دليل نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{لو} 100 - \text{لو} 4203}{\text{لو} 100 - \text{لو} 4000}$$

$$= 0.624$$

مثال على دليل التنمية البشرية:

$$0,833 =$$

* دليل توقع الحياة

$$0,463 =$$

* دليل التعليم (التحصيل العلمي)

$$0,624 =$$

* دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$$* \text{دليل التنمية البشرية} = \frac{1}{3} (0,833 + 0,463 + 0,624)$$

$$= 0,640$$

* دليل الحرمان: إلا أن هناك مقياس أكثر شمولاً لحالة الفقر في المجتمعات وهو ما يطلق عليه دليل الحرمان. ويقدر كالتالي:

١ - توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة.

٢ - معدل الأمية للبالغين (+١٥).

٣ - معدل البطالة.

٤ - نسبة السكان تحت خط الفقر.

(*) القيمة الدنيا لنصيب الفرد ١٠٠ دولار شهرياً، والقيمة العليا ٤٠٠٠٠ دولار شهرياً -

وفقاً للأمم المتحدة .

٥- فجوة مستوى المعيشة: ويتم قياسها من خلال المعادلة:-

- أ) نسبة السكان المحروميين من مياه شرب نقية.
- ب) نسبة السكان المحروميين من صرف صحي محسن.
- ج) نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي في سن ٥ سنوات.
- د) نسبة الأطفال المحروميين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

$$\text{فجوة مستوى المعيشة} = \frac{أ + ب + ج + د}{٤}$$

$$\text{ومن ثم دليل الحرمان} = \frac{٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١}{٥}$$

وكلما انخفض الدليل كان ذلك أفضل.

كما يتضح من الجدول

دليل الحرمان

القيمة %	المؤشر
٩,٥	توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة*
٣٤,٤	معدل الأمية للبالغين (+١٥)
٩	معدل البطالة
٢٠,١	نسبة السكان تحت خط الفقر
	فجوة مستوى المعيشة:
٨,٧	نسبة السكان المحروميين من مياه شرب نقية
٦,٤	نسبة السكان المحروميين من صرف صحي محسن
١٥,٤	نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي في سن ٥ سنوات
١٠,٣	نسبة الأطفال المحروميين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي

المصدر: تقارير التنمية البشرية - ٢٠٠٤، ٢٠٠٣.

* تقرير بناء على بيانات تقارير التنمية البشرية في المحافظات.

$$\text{فجوة مستوى المعيشة} = \frac{٨,٧ + ٦,٤ + ١٥,٤ + ١٠,٣}{٤} = ١٠,٣$$

$$= 10,3\%$$

$$\text{دليل الحرمان} = \frac{٩,٥ + ٣٤,٤ + ٩ + ٢٠,١ + ١٠,٣}{٥} = ١٦,٦٤$$

$$= 16,64\%$$

٣-٢ مؤشرات إضافية لتقدير التنمية البشرية

- ١- معدل الاستثمار من الناتج المحلي.
- ٢- حجم المدخرات القومية- ونسبتها من الناتج المحلي.
- ٣- نسبة مساهمة القطاع الخاص في التنمية (في الاستثمار وفي الناتج المحلي).
- ٤- عدد النقابات في الدولة.
- ٥- عدد النقابات التي تم حل مجالس إدارتها.
- ٦- مستوى الخدمات الطبية (ينسب إلى أن العدد الأمثل هو ١٢٠ شخص لكل سرير).
- ٧- مدى انتشار الثانوية في المجتمع (في التعليم/ في الثقافة/ في اللغة/ في العادات الاجتماعية/ في الديانة ...).
- ٨- مدى تركز القوى السياسية.
- ٩- قوة المؤسسات الديمقراطية.
- ١٠- مدى حرية المعارضة.
- ١١- متوسط استهلاك الفرد من الحبوب.
- ١٢- متوسط استهلاك الفرد من البروتين الحيواني.
- ١٣- معدل الحوادث المرورية (....)
- ١٤- عدد قضايا الفساد (....)
- ١٥- عدد الجامعات الخاصة وتبنياتها.
- ١٦- نسبة طلاب الجامعات الخاصة إلى الجامعات الحكومية.
- ١٧- عدد مدارس اللغات وأنواعها/ عدد تلاميذها/ النسبة من إجمالي طلاب المدارس

١٨ - الأسر التي تملك سيارة أو أكثر.

١٩ - نسبة واردات الغذاء من إجمالي الواردات.

٢٠ - إنتاجية المشتغل في القطاعات المختلفة.

٤-٢ مشاكل تقدير مؤشرات التنمية البشرية:

١ - مشاكل وصعوبات جمع البيانات:

أ- مشاكل عامة:

- * ضخامة حجم البيانات وتنوعها.

- * الافتقار إلى توحيد المفاهيم.

- * عدم دقة بعض البيانات بسبب طريقه جمع البيانات وتسجيله فكثير من الوفيات لا يسجل خاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية وهذا يفسر انخفاض في أعداد الوفيات.

- * اختلاف أسلوب تبويب البيانات.

- * كثير من البيانات يصعب الحصول عليها على المستويات المحلية المختلفة مثل (الدخل، الأدخار، الاستهلاك، الأجور).

- * النظم الإحصائية مازالت ضعيفة في المستويات الإقليمية المختلفة وتختلف الأساليب الإحصائية والتغطية والمعارضات والتعريف اختلافاً كبيراً بين هذه المستويات.

- * معظم البيانات غير كاملة ومبصرة ومصادرها متعددة ومتضاربة وغير موجودة بالتفصيل المطلوب.

- * عدم كفاءة أجهزة جمع البيانات فمازال كثير من نظم جمع المعلومات ضعيف هذا بالإضافة إلى عدم كفاءة جامعي ومدخلي البيانات.

* معظم البيانات ذات الطبيعة الاجتماعية تكون مستمدة من مسوح أو من استقصاءات تؤثر عوامل كثيرة على توافر بياناتها.

* هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأسلوب والمنهجية المستخدمة في معالجة البيانات وفي الأسلوب المستخدم في تحليلها (دلالة المؤشرات ومكوناتها) .

بـ- مشاكل متعلقة بالبيانات الديمografية:

من المعروف إن البيانات الديمografية يشملها التعداد العام للسكان الذي يصدر كل ١٠ سنوات في معظم الدول العربية، والأمر قد يتطلب عمل تقديرات للسكان في السنوات البيانية، وقد يشوب ذلك عدم الدقة، خاصة وإن هذه التقديرات تعتمد على الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات)، ومن المعلوم أن غالبية الدول النامية (ومنها العربية) تعاني من قصور في تسجيل بيانات المواليد والوفيات بطريقه سليمة ومنتظمه خاصة في المناطق الريفية والبدوية ، إضافة إلى أن التقديرات لا تأخذ في الحسبان حركة السكان.

جـ- مشاكل متعلقة ببيانات الصحة:

* نقص البيانات عن القطاع الخاص والاستثماري في قطاع الصحة وذلك لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة به وحتى في حالة توفرها فهي غير دقيقة وغير كاملة.

* افتقار بعض البيانات الصحية للدقة، مثل بيانات وفيات الأطفال، والبيانات المتعلقة بوفيات الأمهات، وكذلك رعاية الأمهات أثناء الحمل أو الولادة .. الخ فكثير من هذه البيانات لا يسجل أو يسجل تحت أسماء أخرى بسبب الجهل ونقص الوعي والعادات والتقاليد مما يؤدي إلى نتائج غير سليمة ومضللة وذلك بصفه خاصة في المناطق الريفية والمدنية.

* البيانات الخاصة بالأسر التي تحصل على خدمة الصرف الصحي ومياه

الشرب النقية لا تعكس الواقع، لأنه يتم تبني المفهوم الدولي للحصول على الخدمة وهو ما لا يتفق مع الواقع في معظم الدول العربية.

د- مشاكل متعلقة ببيانات التعليم:

- * تتجاوز بعض نسب القيد أو الانتقال ١٠٠٪ نتيجة لتجاوز بعض التلاميذ عامل السن، والهجرة بين المحافظات، إضافة إلى افتقاد أو عدم دقة التسجيل حسب محل الإقامة، خاصة في المحافظات الحضرية، مما يعطي دلالات غير منطقية لا يوجد مثيل لذلك في الدول المتقدمة.

- * عدم توافر بيانات التعليم الجامعي والعلمي على المستويات المحلية المختلفة (مركز، مدينة، قرية) مما يعطي دلالات غير منطقية في بعض الأحيان.

هـ- مشاكل متعلقة بمنهجية حساب الناتج المحلي الإجمالي :

- * تضارب البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي بين المصادر المختلفة المسئولة عن حسابه (جهاز الإحصاء، وزارة التخطيط، البنك المركزي...).

- * يتم تقييم الناتج المحلي المعادل بالقوة الشرائية من جانب وزارة التخطيط بقيم لا تنسق مع القيم المعلنة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أو البنك الدولي، مما يؤدي إلى اختلاف القيم المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين التقرير الدولي والوطني.

- * البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي غير متوفرة على أي من المستويات المحلية ولذلك يضطر إلى الاعتماد على أساليب وتقديرات يشوبها كثير من عدم الدقة والصعوبة وازدواج في الحسابات.

و- مشاكل أخرى:

- * عدم وجود بيانات متعلقة بالنسيج الاجتماعي والثقافي.

- * نقص البيانات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية.
- * نقص بعض البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية.
- * غياب أو نقص البيانات المتعلقة بالحرفيات السياسية والضمان الاجتماعي والأمن والأمان والاستقرار الشخصي.

لذلك لابد من مراعاة:

- * تحديث البيانات.
- * التغلب على صعوبات جمع البيانات علي المستويات الإقليمية المختلفة ومحاوله توحيدها وتنميتها وذلك لضمان القابلية الكاملة للمقارنة علي كافة المستويات المحلية.
- * تطوير نظم جمع البيانات وتبويتها وجدولتها وتحليلها.
- * التأكيد على دقه وسلامه التسجيل.
- * تدريب جامعي البيانات.

(تابع جدول ١-٣)

الرتبة	البلد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل الشراء بالدولار الأمريكي)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي للبالغين والأبتدائية والثانوية (%)	نسبة الأسرة للأفراد البالغين (١٥+) (%)	المرتب المتوفّع (بالأعوام)	نسبة المأهولة البدنية (الولادة)	نسبة المأهولة البشرية (٢٠٠٥)	الترتيب ولها
١	سلوفاكيا	٣٧,٦٦٣	٣٨,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢	النمسا	٣٧,٤٦٣	٣٨,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣	فنلندا	٣٧,٣٦٣	٣٨,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤	إيطاليا	٣٧,٢٦٣	٣٨,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥	السويد	٣٧,١٦٣	٣٨,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦	المملكة المتحدة	٣٧,٠٦٣	٣٧,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧	البرتغال	٣٦,٩٦٣	٣٧,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٨	النرويج	٣٦,٨٦٣	٣٧,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٩	الدنمارك	٣٦,٧٦٣	٣٧,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٠	النetherlands	٣٦,٦٦٣	٣٧,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١١	النمسا	٣٦,٥٦٣	٣٧,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٢	النرويج	٣٦,٤٦٣	٣٧,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٣	الدنمارك	٣٦,٣٦٣	٣٧,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٤	النetherlands	٣٦,٢٦٣	٣٧,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٥	النرويج	٣٦,١٦٣	٣٧,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٦	الدنمارك	٣٦,٠٦٣	٣٦,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٧	النetherlands	٣٥,٩٦٣	٣٦,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٨	النرويج	٣٥,٨٦٣	٣٦,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
١٩	الدنمارك	٣٥,٧٦٣	٣٦,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٠	النetherlands	٣٥,٦٦٣	٣٦,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢١	النرويج	٣٥,٥٦٣	٣٦,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٢	الدنمارك	٣٥,٤٦٣	٣٦,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٣	النetherlands	٣٥,٣٦٣	٣٦,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٤	النرويج	٣٥,٢٦٣	٣٦,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٥	الدنمارك	٣٥,١٦٣	٣٥,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٦	النetherlands	٣٥,٠٦٣	٣٥,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٧	النرويج	٣٤,٩٦٣	٣٥,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٨	الدنمارك	٣٤,٨٦٣	٣٥,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٢٩	النetherlands	٣٤,٧٦٣	٣٥,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٠	النرويج	٣٤,٦٦٣	٣٥,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣١	الدنمارك	٣٤,٥٦٣	٣٥,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٢	النetherlands	٣٤,٤٦٣	٣٥,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٣	النرويج	٣٤,٣٦٣	٣٥,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٤	الدنمارك	٣٤,٢٦٣	٣٥,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٥	النetherlands	٣٤,١٦٣	٣٤,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٦	النرويج	٣٤,٠٦٣	٣٤,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٧	الدنمارك	٣٣,٩٦٣	٣٤,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٨	النetherlands	٣٣,٨٦٣	٣٤,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٣٩	النرويج	٣٣,٧٦٣	٣٤,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٠	الدنمارك	٣٣,٦٦٣	٣٤,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤١	النetherlands	٣٣,٥٦٣	٣٤,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٢	النرويج	٣٣,٤٦٣	٣٤,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٣	الدنمارك	٣٣,٣٦٣	٣٤,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٤	النetherlands	٣٣,٢٦٣	٣٤,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٥	النرويج	٣٣,١٦٣	٣٣,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٦	الدنمارك	٣٣,٠٦٣	٣٣,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٧	النetherlands	٣٣,٩٦٣	٣٣,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٨	النرويج	٣٣,٨٦٣	٣٣,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٤٩	الدنمارك	٣٣,٧٦٣	٣٣,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٠	النetherlands	٣٣,٦٦٣	٣٣,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥١	النرويج	٣٣,٥٦٣	٣٣,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٢	الدنمارك	٣٣,٤٦٣	٣٣,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٣	النetherlands	٣٣,٣٦٣	٣٣,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٤	النرويج	٣٣,٢٦٣	٣٣,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٥	الدنمارك	٣٣,١٦٣	٣٢,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٦	النetherlands	٣٣,٠٦٣	٣٢,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٧	النرويج	٣٢,٩٦٣	٣٢,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٨	الدنمارك	٣٢,٨٦٣	٣٢,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٥٩	النetherlands	٣٢,٧٦٣	٣٢,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٠	النرويج	٣٢,٦٦٣	٣٢,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦١	الدنمارك	٣٢,٥٦٣	٣٢,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٢	النetherlands	٣٢,٤٦٣	٣٢,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٣	النرويج	٣٢,٣٦٣	٣٢,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٤	الدنمارك	٣٢,٢٦٣	٣٢,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٥	النetherlands	٣٢,١٦٣	٣١,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٦	النرويج	٣١,٩٦٣	٣١,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٧	الدنمارك	٣١,٨٦٣	٣١,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٨	النetherlands	٣١,٧٦٣	٣١,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٦٩	النرويج	٣١,٦٦٣	٣١,٥٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٠	الدنمارك	٣١,٥٦٣	٣١,٤٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧١	النetherlands	٣١,٤٦٣	٣١,٣٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٢	النرويج	٣١,٣٦٣	٣١,٢٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٣	الدنمارك	٣١,٢٦٣	٣١,١٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٤	النetherlands	٣١,١٦٣	٣١,٠٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٥	النرويج	٣١,٠٦٣	٣٠,٩٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٦	الدنمارك	٣٠,٩٦٣	٣٠,٨٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٧	النetherlands	٣٠,٨٦٣	٣٠,٧٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٨	النرويج	٣٠,٧٦٣	٣٠,٦٦٣	٩٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣
٧٩	الدنمارك</td							

(تابع جدول ١-٣)

(تابع جدول ١-٣)

نوع التحول	نوع التعليم	نوع العمل	النتائج	نسبة التعليم الإجمالية	نسبة محو الأمية	المتوسط للبالغين	المتوسط عند الراوية	المتوسط في التعليم	نوع التحول وفقاً لتحليل التنمية البشرية	رتبة
نيل	متوسط	الليرة	النتائج العمل	الليرة للفرد (تعادل الفترة الشuttle والإعدادية والثانوية واليمنية (%)	الليرة بالدollar (الأمركي)	نسبة الابتدائية والإعدادية والثانوية واليمنية (%)	الليرة عند الراوية (بالأعوام) ١٥+١٩٩٠	الليرة متوسط التعليم المتوسط العمري	نوع التحول لتحليل التنمية البشرية	١٥٢
٠.٤٥٣	٠.٥٣٨	٠.٥٤٧	١,٥٦	٥٥.٠	٥٣.٢	٥٧.٨	٥١.٢	٥١.٢	نوع	
٠.٣٧٢	٠.٥٤٥	٠.٦٠٨	٩٣٠	٥٥.٢	٥٤.١	٦١.٥	٥٥.٩	٥٥.٩	اليمن	١٥٣
٠.٤٤٧	٠.٦٥٥	٠.٤١٢	١,٤٥٤	٦٣.٠	٦٦.٨	٤٩.٧	٥٥.٥	٥٥.٥	لواغادوا	١٥٤
٠.٤٩٣	٠.٤٥٠	٠.٥٦٣	١,٩٢١	٥٠.١	..	٥٨.٨	٥٥.٢	٥٥.٢	غامبيا	١٥٥
٠.٤٨٢	٠.٣٩٤	٠.٦٢٢	١,٧٩٢	٣٩.٦	٣٩.٣	٦٢.٣	٤٩.٩	٤٩.٩	السنغال	١٥٦
٠.٤٠٢	٠.٥٢١	٠.٥٢٧	١,١٠٩	٣٥.٣	..	٥٦.٦	٤٨.٣	٤٨.٣	إريتريا	١٥٧
٠.٤٠٤	٠.٦٤٨	٠.٣٥٩	١,١٢٨	٥٦.٢	٦٩.١	٤٦.٥	٤٧.٠	٤٧.٠	نيجيريا	١٥٨
٠.٣٣٥	٠.٦٣١	٠.٤٣٤	٧٤٤	٥٠.٤	٦٩.٤	٥١.٠	٤٦.٧	٤٦.٧	تنزانيا	١٥٩
٠.٥٢٤	٠.٣٤٧	٠.٤٩٧	٢,٣١٦	٤٥.١	٢٩.٥	٥٤.٨	٤٥.٦	٤٥.٦	غينيا	١٦٠
٠.٤١٦	٠.٦٠٢	٠.٣٣٧	١,٢٠٦	٥٠.٩	٦٤.٩	٤٥.٢	٤٥.٢	٤٥.٢	روندا	١٦١
٠.٥٢٦	٠.٥٣٥	٠.٢٧٩	٢,٣٣٦	٢٥.٦	٦٧.٤	٤١.٧	٤٤.٦	٤٤.٦	أنجولا	١٦٢
٠.٤٠٦	٠.٤٠٠	٠.٥٠٦	١,١٤١	٥٠.٧	٣٤.٧	٥٥.٤	٤٣.٧	٤٣.٧	بنين	١٦٣
٠.٣١٧	٠.٦٣٨	٠.٣٥٥	٦٦٧	٦٣.١	٦٤.١	٤٦.٣	٤٣.٧	٤٣.٧	ملاوي	١٦٤
٠.٣٨٨	٠.٦٥٥	٠.٢٥٩	١,٠٢٣	٦٠.٥	٦٨.٠	٤٠.٥	٤٣.٤	٤٣.٤	زامبيا	١٦٥
٠.٤٦٨	٠.٤٥٧	٠.٣٧٣	١,٦٤٨	٣٩.٦	٤٨.٧	٤٧.٤	٤٣.٢	٤٣.٢	ساحل العاج	١٦٦
٠.٣٢٥	٠.٥٢٢	٠.٣٩١	٦٩٩	٣٧.٩	٥٩.٣	٤٨.٥	٤١.٣	٤١.٣	بوروندي	١٦٧
٠.٣٢٨	٠.٥٦٠	٠.٣٤٦	٧١٤	٣٣.٧	٦٧.٢	٤٥.٨	٤١.١	٤١.١	الكونغو	١٦٨
٠.٣٩٣	٠.٣٨٠	٠.٤٤٦	١,٠٥٦	٤٢.١	٣٥.٩	٥١.٨	٤٠.٦	٤٠.٦	أنجورينا	١٦٩
٠.٤٤٤	٠.٢٩٦	٠.٤٢٣	١,٤٢٧	٣٧.٥	٢٥.٧	٥٠.٤	٣٨.٣	٣٨.٣	تشاد	١٧٠
٠.٤١٨	٠.٤٢٣	٠.٣١١	١,٢٢٤	٢٩.٦	٤٨.٦	٤٣.٧	٣٨.٤	٣٨.٤	البريطانية الواسعة	١٧١
٠.٤٢١	٠.٤٣٥	٠.٢٩٦	١,٢٤٢	٥٢.٩	٣٨.٧	٤٢.٦	٣٨.٤	٣٨.٤	مدغشقر	١٧٢
٠.٣٩٠	٠.٢٨٢	٠.٤٨٩	١,٠٣٣	٣٦.٧	٢٤.٠	٥٣.١	٣٨.٠	٣٨.٠	مالى	١٧٣
٠.٣٤٣	٠.٢٦٧	٠.٥١٣	٧٨١	٢٢.٧	٢٨.٧	٥٥.٨	٣٧.٤	٣٧.٤	النيجر	١٧٤
٠.٣٥٣	٠.٤٢١	٠.٣٤٧	٨٢٧	٣٦.٧	..	٤٥.٨	٣٧.٤	٣٧.٤	غينيا - بيساو	١٧٥
٠.٤١٧	٠.٢٥٥	٠.٤٤٠	١,٢١٣	٢٩.٣	٢٣.٦	٥١.٤	٣٧.٣	٣٧.٣	بوركينا فاسو	١٧٦
٠.٣٤٨	٠.٣٨١	٠.٢٨٠	٨٠٦	٤٤.٦	٣٤.٨	٤١.٨	٣٣.٦	٣٣.٦	سورينام	١٧٧
٠.٦٦٢	٠.٧٢٥	٠.٦٨٥	٥,٢٨٢	٦٤.١	٧٦.٧	٦٨.١	٥٩.١	٥٩.١	الدول النامية	
٠.٤٥٢	٠.٥١٩	٠.٤٩٢	١,٤٩٩	٤٨.٠	٥٣.٩	٥٤.٥	٤٨.٨	٤٨.٨	الدول الأقل نمواً	
٠.٧٠٢	٠.٦٨٧	٠.٧٠٩	٦,٧١٦	٦٥.٥	٧٠.٣	٦٧.٥	٦٩.٩	٦٩.٩	الدول العربية	
٠.٦٩٩	٠.٨٣٦	٠.٧٧٩	٦,٦٠٤	٦٩.٤	٩٠.٧	٧١.٧	٧٧.١	٧٧.١	شرق آسيا والصينية الهادئ	
٠.٧٤٠	٠.٨٧٣	٠.٧٩٧	٨,٤١٧	٤١.٢	٩٠.٣	٧٢.٨	٨٠.٣	٨٠.٣	أمريكا اللاتينية والカリبي	
٠.٥٨٩	٠.٥٩٨	٠.٦٤٦	٣,٤١٦	٦٠.٣	٥٩.٥	٦٣.٨	٦١.١	٦١.١	جنوب آسيا	
٠.٥٠٠	٠.٥٧١	٠.٤١٠	١,٩٩٦	٥٠.٦	٦٠.٣	٤٩.٦	٤٩.٣	٤٩.٣	جنوب الصحراء الالكترونية	
٠.٧٦١	٠.٩٣٨	٠.٧٢٦	٩,٥٢٧	٨٣.٥	٩٦.٠	٦٨.٦	٨٠.٨	٨٠.٨	الكتاري	
٠.٩٤٧	٠.٩١٢	٠.٨٨٨	٢٩,١٩٧	٣٨.٦	..	٧٨.٣	٩١.٦	٩١.٦	وسط وشرقي أوروبا	
٠.٩٧٢	٠.٩٦١	٠.٩٠٦	٣٣,٨٣١	٩٣.٥	..	٧٩.٤	٩٤.٧	٩٤.٧	دول الكومونولث المستقلة	
٠.٩١٥	٠.٩٢٢	٠.٨٥٤	٢٣,٩٨٦	٦٨.٤	..	٧٦.٢	٨٩.٧	٨٩.٧	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	
٠.٨٤٩	٠.٧٣٨	٠.٧٠٩	٤,٨٧٦	٦٦.٣	٧٨.٠	٦٧.٥	٦٩.٩	٦٩.٩	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات المدخل المرتفع	
٠.٤٠٢	٠.٥١٦	٠.٣٩١	١,١١٢	٤٥.٨	٥٤.٤	٤٨.٥	٤٣.٦	٤٣.٦	تنمية بشرية مرتفعة	
٠.٩٠٦	٠.٩٣٧	٠.٩٠٣	٣٣,٠٨٢	٩٢.٣	..	٧٩.٢	٩٣.٦	٩٣.٦	تنمية بشرية متوسطة	
٠.٧١٩	٠.٨٤٣	٠.٧٦٤	٧,٤١٦	٧٣.٣	٨٩.٩	٧٠.٩	٧٧.٦	٧٧.٦	تنمية بشرية منخفضة	
٠.٥٣٩	٠.٥٨٩	٠.٥٨٣	٢,٦٣١	٥٦.٣	٦٠.٢	٦٠.٠	٥٧.٠	٥٧.٠	دخل سرطان	
٠.٧٦١	٠.٧٥٠	٠.٧١٨	٩,٥٤٣	٦٧.٨	٧٨.٦	٦٩.١	٧٤.٣	٧٤.٣	دخل متوسط	
									علم	

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(٤)

أساليب قياس مؤشرات
عدم العدالة
في توزيع الدخل

الفصل الرابع

الفصل الرابع

أسلوب قياس مؤشرات عدم العدالة

في توزيع الدخل

توصلت الأدبيات المتخصصة في قياس عدم المساواة (العدالة) في التوزيع، إلى عدد من المعايير التي ينبغي توفرها في هذه المؤشرات، وقد تمت صياغة هذه المعايير بحيث تجد قبولاً واسعاً بين الناس بمختلف اتجاهاتهم، وتشمل على:

- معيار البناء للمجهول.

- معيار حجم السكان.

- معيار الدخل النسبي.

- معيار التحويلات (دالتون).

أولاً: فيما يتعلق بمعيار البناء للمجهول: يؤكد على ضرورة التحليل بالقيم الأخلاقية عند قياس عدالة التوزيع، فليس مهماً التعرف على من يحصل على الدخل عند القياس، بل يجب التركيز على ترتيب الدخل بحيث يصنف السكان من الأفقر إلى الأغنى، بهدف تقليل الفوارق بغض النظر عن من الأغني و من الأفقر.

ثانياً: يتطلب معيار السكان عند مقارنته توزيع الدخل لسكان منطقة ما (مكتظة بالسكان) مع توزيع آخر للدخل في منطقة أخرى (مخلاة السكان) مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائداً عند التوزيع المبدئي، بهدف التعرف على التفاوتات في الدخل بين السكان (ويعني ذلك أن حجم السكان ليس له تأثير، فكل ما هو مطلوب للتأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل).

ثالثاً: أما معيار الدخل النسبي فيعني بالدرجة الأولى قياس درجة عدم عدالة التوزيع في نسب الدخل وليس حجم الدخل، ويعني هذا المعيار أنه إذا ما

تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك بزيادة (أو تخفيض) دخل كل فرد بنفس المعدل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين.

رابعاً: ويطلب معيار التحويلات (وهو ما يعرف بمعيار دالتون) أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات من الأفراد الفقراء إلى الأغنياء، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعدها عن العدالة من التوزيع القائم.

وعلى أساس المعايير السابقة، فقد أمكن تعريف مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل، بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان يعني ذلك ارتفاعاً في عدم عدالة التوزيع، وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على أهمية استيفاء المعايير السابقة الأربع التي تمت صياغتها، حيث يعني معيار البناء للمجهول أن المؤشر يتتصف بعدم الحساسية لاستبدال الدخول في مابين الأفراد، ويعني معيار حجم السكان أن المؤشر يظل كما هو إذا ما تضاعف عدد السكان، ويعني معيار الدخل النسبي أن قيمة المؤشر تظل كما هي إذا ما ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة، ويعني معيار دالتون أن قيمة المؤشر ستكون أقل من قيمته بعد تنفيذ تحويلات من الأفق إلى الأعلى.

على أساس من هذه الملاحظات الأولية حول الشروط الواجب توفرها في مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع، فإنه يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريرة التي يمكن استخدامها كالمدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباین، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاریتمات الإنفاق، بالإضافة إلى مؤشر أتكنسون الذي يعتمد على دالة الرفاه المجتمعية، ومؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا أن أهم مؤشر يستخدم في الأدب هو معامل جيني الذي سيتم التركيز عليه في ما يلى:-

١ معامل جيني: Gini Coefficient:

يعتبر معامل جيني، الذي تعتمد فكرته على منحنى لورنزو، أكثر مؤشرات قياس عدالة التوزيع استخداماً^(١)، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطى قياساً رقمياً لعدالة التوزيع.

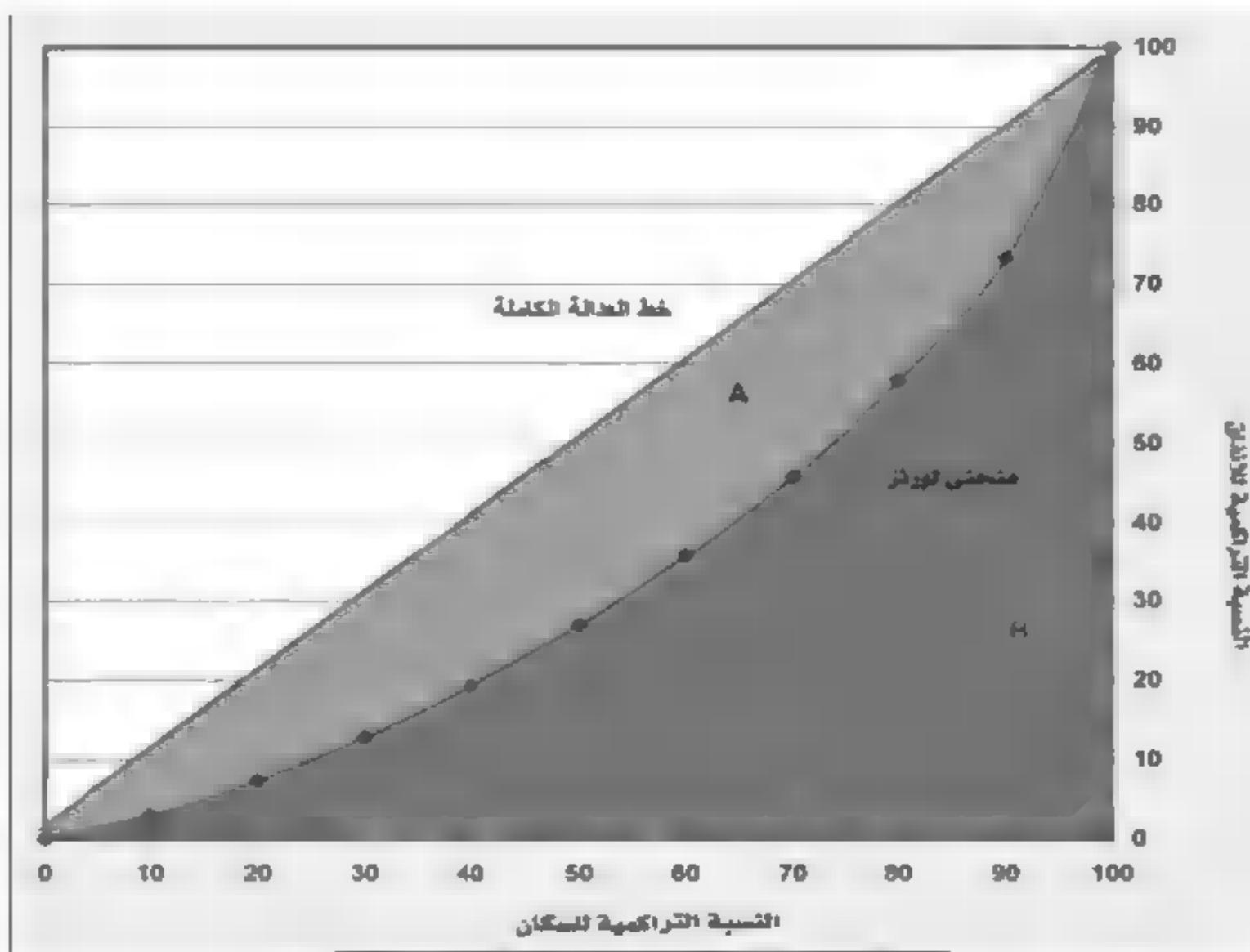
ويعرف معامل جيني على منحنى لورنزو على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنزو ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. ومنحنى لورنزو هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبه حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغنى)، والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان.

وعادة ما يتم رسم منحنى لورنزو في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوى الأضلاع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلى واحد أو مائة) ويمثل محوره الرأسى التوزيع التراكمي للدخل أو الإنفاق (من صفر إلى واحد أو مائة)، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة، بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الداخلية التراكمية - شكل (٤).

وعادة ما يتم قراءة منحنى لورنزو تلقائياً للاستدلال على حالة عدالة التوزيع من خلال أنصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرأً عندما ينطبق منحنى لورنزو على خط التساوى وتكون المساحة متساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساوياً للواحد عندما ينطبق منحنى لورنزو على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط

(١) معامل جيني هو أداة قوية جداً ولكن صحته تعتمد مباشرة على جودة البيانات الإحصائية المستخدمة فيه، لا توجد معايير دولية في هذا الشأن، وهذا يعني أن معامل جيني يمكن اللالعب به إلى حد ما من جانب بعض المحللين الذين يسعون إلى الحط من التفاوت الشديد أو يرغبون في إثبات عدم المساواة في حدتها الأدنى.

التساوي ومنحنى لورنز تساوى $0,5$ و تكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ حالاته، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل، فعلى سبيل المثال يتضح من الشكل السابق أن نصيب أفراد 10% من السكان يمثل نحو 3% من إجمالي الإنفاق. وعادة ما يشار للمساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الداخلية التراكمية.



شكل (٤ - ١) منحنى لورنز

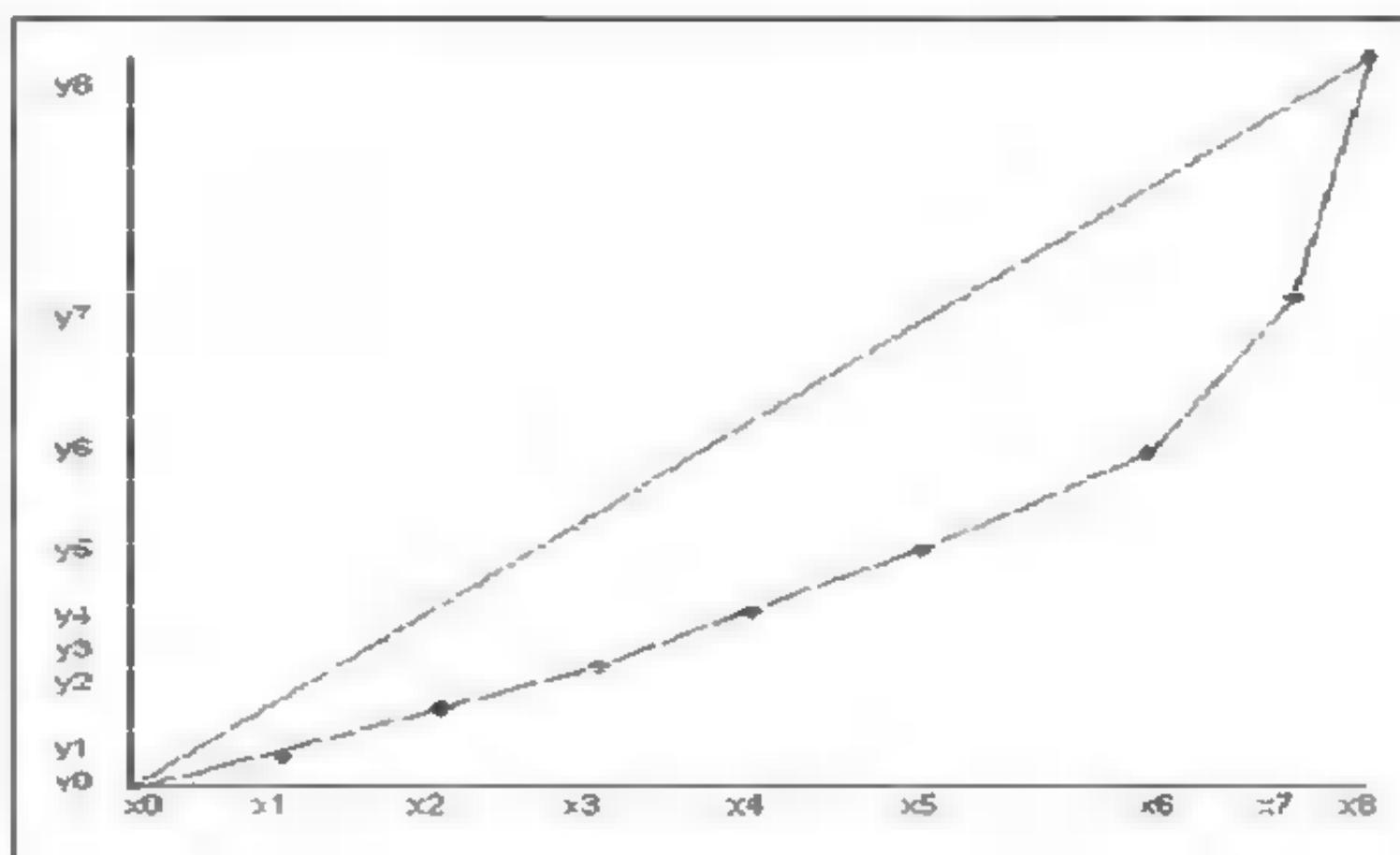
— ٩٩ —

— أساليب قياس مؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل
٢ كييفية حساب معامل جيني

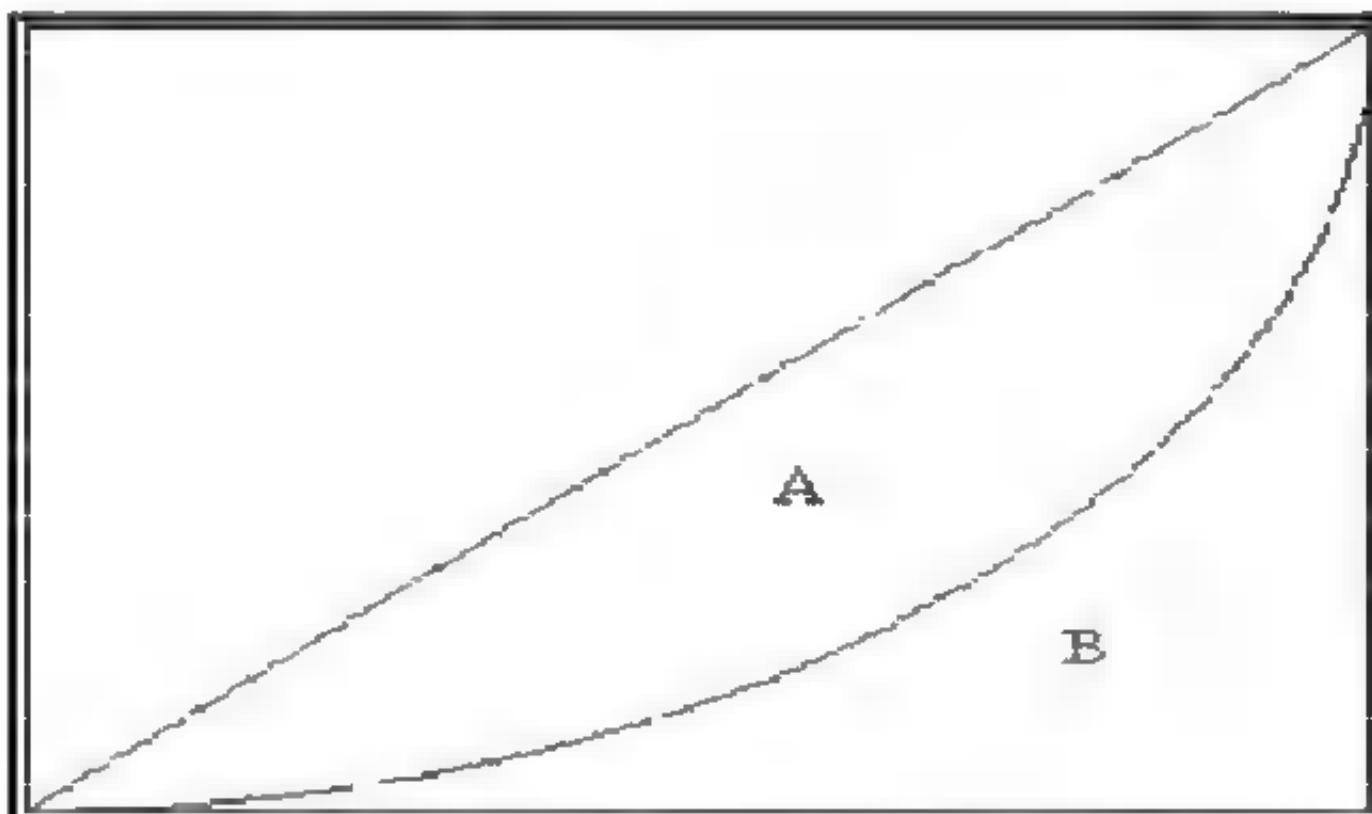
X1 لنفترض أن لدينا النسب التراكمية للدخل والسكان.

النسبة التراكمية للدخل (ص)	النسبة التراكمية للسكان (س)
X_1	Y_1
X_2	Y_2
X_3	Y_3
X_4	Y_4
X_5	Y_5
X_6	Y_6
X_7	Y_7
X_8	Y_8

نأخذ نسبة الدخل على المحور الرأسى ونسبة السكان على المحور الأفقي،
للحصول على ترددات المحنى.



يتضح من الشكل السابق أن هناك قدر من عدم المساواة العددية هي معامل جيني. ويمكن أن تستمد مباشرة من المحنى، على النحو المبين أدناه.



وبناء على الشكل الموضح أعلاه لمنحنى لورنز، يعرف منحنى جيني على النحو التالي:

$$G = \frac{A}{A+B}$$

٣ منهج تقدير الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي والإقليمي والم المحلي (GDP) Gross Domestic Product

غالباً ما يقاس حجم اقتصادات الأمم بإجمالي ناتجها المحلي السنوي GDP الذي يمثل قيمة كل السلع والخدمات النهائية المنتجة الذي يمثل قيمتها المضافة داخل حدودها، كما يمكن أن يقاس بإجمالي الناتج القومي الإجمالي GNP الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى صافي تعاملها مع العالم الخارجي. كما يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي كمقاييس لما يحصل عليه الفرد من السكان من هذا الناتج سنوياً.

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقدير صافي الناتج المتولد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى المحافظات وتشمل على ثلاثة قطاعات اقتصادية^(١)، كل منها يشمل على مجموعة من القطاعات على النحو المبين بالجدول

(١) يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للمحافظات على نفس النهج في وزارة التخطيط، حيث تقسم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاثة سلعية وخدمات إنتاجية وخدمات اجتماعية.

(٤-١). وعادةً ما يتم التقدير من خلال حساب الإنتاج ثم يستبعد منه مستلزمات

— رأينا أن نذكر بعض التعريف والمعادلات المتعلقة بالناتج المحلي .. والتي قد يستفيد منها الباحثون، وتشمل:-

* الناتج هو مجموع السلع والخدمات المنتجة في سنة وقابلة للاستخدام النهائي.

* الإنتاج هو عبارة عن الناتج + سلع الاستخدام الوسيط (أى التى توظف فى العملية الإنتاجية)، أى مستلزمات الإنتاج.

* الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الناتج المحلي الصافى بسعر السوق + المستلزمات (الاستخدام الوسيط).

* الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج - الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة.

* الناتج المحلي الصافى بسعر السوق - الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الناتج - أهلاك رأس المال.

* الناتج المحلي الصافى بتكلفة عوامل الإنتاج - الناتج المحلي الصافى بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة.

ومن ثم فإن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع ما أنتج من سلع وخدمات نهائية في الاقتصاد القومى خلال عام. أى أنه عبارة عن مجموع ما أنتجه قطاعات وأنشطة الإنتاج السلمى كالزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد وغيرها من أنشطة وقطاعات الإنتاج السلمى، وأيضاً قطاعات وأنشطة الخدمات كالنقل والاتصالات والتوزيع والسياحة والمطاعم والفنادق والتمويل، علاوة على ما أنتج في قطاع الحكومة العام، وقطاعات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة.... وما إليها بهدف الاستخدام النهائي. وهي السلع الصالحة للاستخدام النهائي أى للاستهلاك ، والاستثمار، والتصدير إلى العالم الخارجي.

* الناتج المحلي الصافى بتكلفة عوامل الإنتاج (الدخل المحلي الصافى) - الناتج القومى الصافى بتكلفة عوامل الإنتاج (الدخل القومى الصافى) + عوائد عوامل الإنتاج غير المقيمة والمستثقة من العالم الخارجى - العوائد عوامل الإنتاج المقيمة من العالم الخارجى.

* الناتج القومى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج - الناتج القومى الإجمالي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانت الإنتاج.

الإنتاج (يتوقف ذلك على مدى توافر البيانات والإحصاءات اللازمة لتقدير الدخل الإقليمي).

١-٣ القطاعات الساعية:

وتشمل على خمسة قطاعات، على النحو التالي:

١- الزراعة: بالنسبة لهذا القطاع فإن بياناتة متاحة على مستوى المحافظات، ومنتشرة في كثير من الجهات ومن بينها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٢- الصناعة: بيانات هذا القطاع متاحة وتفصيلية على مستوى المحافظات من خلال إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣- البترول: بيانات هذا القطاع متاحة أيضاً لدى جهاز الإحصاء وعلى مستوى المحافظات المنتجة له، غير أننا نقوم بتوزيع قيمة ناتج قطاع البترول على المحافظات المختلفة^(١) على أساس الأهمية النسبية لسكان المحافظات أو على أساس الأهمية النسبية لموازنة الإدارة المحلية للمحافظات.

٤- الكهرباء: يتم توزيع قيمة ناتج قطاع الكهرباء بالجمهورية على المحافظات المختلفة على أساس الطاقة الكهربائية الموزعة على أوجه الاستخدامات المختلفة بالمحافظات، وبيانات هذا القطاع متاحة في كثير من الجهات من بينها وزارة الكهرباء.

- * الناتج القومي الصافي بسعر السوق - الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق - إهلاك رأس المال.

* الدخل القومي الصافي - الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج - الناتج القومي الصافي بسعر السوق - الضرائب غير المباشرة + إعانت الإنتاج

(١) يتم توزيع ناتج القطاعات التي لها الصفة القومية على باقي محافظات الجمهورية، مثل قطاعات البترول والكهرباء وقناة السويس، وذلك لأن الإنفاق على هذه القطاعات لا تقوم به المحافظات المنتجة له، وكذلك إيراداته لا تذهب إليها.

٥- التشييد والبناء: يتم توزيع ناتج هذا القطاع على أساس الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع بالمحافظات المختلفة إلى إجمالي العاملين بالجمهورية.

٤-٢ الخدمات الإنتاجية:

يتم تقدير ناتج هذا القطاع على أساس الأهمية النسبية للعاملين في القطاعات المختلفة إلى إجمالي العاملين في القطاعات المماثلة على مستوى الجمهورية باستثناء^(١) قطاع السياحة، ويضم هذا القطاع على: (النقل والمواصلات/ قنوات السويس/ التجارة/ المال/ التأمين/ السياحة).

ويبيانات هذا القطاع متاحة أيضاً على المستوى القومي والإقليمي من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤-٣ الخدمات الاجتماعية:

يتم توزيع ناتج هذا القطاع مجمعاً بالجمهورية على المحافظات المختلفة وذلك على أساس الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع بكل محافظة إلى الأهمية النسبية للعاملين في هذا القطاع على مستوى الجمهورية^(٢).

(١) يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأهمية النسبية لعدد الليالي السياحية في كل محافظة.

(٢) يتم إتباع هذا الأسلوب لأن أجور العاملين في هذا القطاع تمثل الجزء الأكبر من ناتج هذا القطاع، وأجور العاملين بهذا القطاع لا يختلف ما بين محافظة وأخرى لأن معظمهم يعملون في القطاع العام أو الحكومي.

٤ منهجية تقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
باستخدام بيانات العمالة والناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق^(١):

تعتمد هذه المنهجية في تقديرها لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات على توافر البيانات التالية:

- ١ - توافر بيانات عن السكان النشطين اقتصادياً (توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة)، ويتم الحصول على هذا البيان من بيانات التعداد أو مسوح العمالة بالعينة الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ٢ - الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.
- ٣ - عدد السكان على مستوى المحافظات.

وفيما يلى عرض موجز للخطوات المتتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات باستخدام هذه المنهجية:

أولاً: يتم توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة على المستوى القومي، أي يناسب عدد السكان في كل نشاط من الأنشطة إلى جملة السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي، بمعنى تحويل أعداد السكان الإجمالية حسب أقسام النشاط الاقتصادي المختلفة إلى نسب يتم استخدامها في توزيع الناتج المحلي الإجمالي على الأقسام المختلفة (زراعة- صناعة- تشييد وبناء- خدمات...الخ).

مثال: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق يصل إلى نحو ٣٦١,٨
بليون جنيه عام ٢٠٠١، وكانت أعداد السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي على
النحو المبين في (جدول ٤-١)، فإنه يمكن توزيع هذا الناتج حسب مكوناته (زراعة-

(١) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق - الناتج المحلي الصافي بأسعار السوق + إهلاك رأس المال الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق - الناتج المحلي الصافي بتكاليف عوامل الإنتاج (الدخل المحلي الصافي) + الضرائب غير المباشرة - إعانت الإنتاج .

صناعة - تشييد وبناء - خدمات ... الخ)، وذلك على النحو التالي:

١- ينسب كل أعداد السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان النشطين اقتصادياً، بمعنى جملة العاملين في الزراعة - جملة السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي. (النشطين اقتصادياً).

٢- تحول أعداد السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي إلى قيم أقل من الواحد الصحيح.

٣- يتم استخدام هذه القيم في توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط، بمعنى ضرب قيمة كل نشاط الموضحة (بالمجدول ٤-١) في الناتج المحلي الإجمالي، فنحصل على قيم الناتج موزعة قطاعياً.

مثال: الناتج المحلي الإجمالي لنشاط الزراعة والصيد -

$١٢٢٢٦٤,٥ \times ٣٦١٨٠٠ = ٤٣٧٩٣٤,٥$ (من جدول ٤-١).

(جدول ٤-١) توزيع الناتج المحلي قطاعياً

باستخدام السكان النشطين اقتصادياً

النشاط	جملة السكان حسب القسم النشاط	نصيب كل نشاط من الإجمالي	الناتج المحلي باستخدام القيم المرجحة (٣) (مليون جنيه)
الزراعة والصيد	١٤١٨٨٧	٠,٣٣٧٩٣٤	١٢٢٢٦٤,٥
الصناعة والتعدين	٤٨٣٦٢	٠,١٣٤٠٨٥	٤٨٥١١,٧٧
كهرباء وغاز ومواد	٤٠٤٣	٠,٠١١١٥٤	٤٠٣٥٤٥٩
التشييد والبناء	٤٥٠٧٩	٠,٠٦٩٣٩٣	٤٥١,٦٥١
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٠٧٩٠	٠,٠١١٣٠٩١	٤٠٩١٦,٣٢
التل والعوال	٤٠٥٣٧	٠,٠٥٩٦٩٣٩	٤٠٦٠٦
أنشطة مالية وعقارية	٧٦٨٦	٠,٠٢١٣١	٧٧٠٩,٨٠٣
الخدمات	٩٢٣٦٩	٠,٤٥٦٠٩٥	٩٢٩٥٥,٠٦
الجملة	٣٦١٨٠٠	١	٣٦١٨٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة

ثانياً: لتقدير الناتج المحلي على مستوى المحافظات، يتم إتباع الخطوات التالية:

١- توفير بيانات السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي على النحو المبين (بالجدول ٤-٢).

٢- تحويل أعداد السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي إلى قيم أقل من الواحد الصحيح على مستوى المحافظات - (جدول ٤-٣).

٣- استخدام القيم في البند السابق لحساب الناتج المحلي الإجمالي موزع قطاعياً على مستوى المحافظات، باستخدام بيانات (الجدول ٤-١).

مثال: إذا كان الناتج المحلي المتولد من قطاع الصناعة والتعدين يصل إلى نحو ٤٨٥١١,٧٧ مليون جنيه، كيف يمكن توزيع هذا الناتج على المحافظات.

يتم ذلك باستخدام القيم الموضحة (بالجدول ٤-٣)، أي بضرب قيمة الناتج من قطاع الصناعة في كل قيم كل محافظة، على النحو التالي: إذا كان قيم السكان العاملين بقطاع الصناعة والتعدين في محافظة الجيزة يمثل ١٠٠٥٧٥ من جملة العاملين على مستوى القطاع في الدولة، فإن الناتج المتولد من هذا القطاع على مستوى محافظة الجيزة = $٤٨٥١١,٧٧ \times ١٠٠٥٧٥ = ٤٨٧٩,١$ مليون جنيه

٤- بعد تقدير الناتج المحلي قطاعياً، يتم تجميع كل القطاعات المكونة للناتج المحلي لحساب الناتج الإجمالي لكل محافظة (جدول ٤-٤).

٥- يتم قسمة الناتج المحلي الإجمالي داخل كل محافظة - عدد السكان بالمحافظة للحصول على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(جدول ٤-٤) توزيع السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي

في المحافظات (بالمائة ألف)

الجنة	الخدمات	أنشطة محلية وغيرية	التقى و الاتصال	التجارة والطعام والفنادق	التشهيد و البناء	كهرباء وغاز ومياه	الصناعة و التعدين	زراعة و الصيد	
٢٣٩٩٠	١١٧٥	١٩٤٧	٢٣٠٤	٦٥٨٦	٢٦٧٤	٦٠٧	٨٨١١	٢٤٦	القاهرة
٢٣٩٣٠	٣١١	٦٧٩	١٩٤٩	٣٣٩٥	٣٨٧٧	٧٩١	٥٧٩١	٣٤٧	الاسكندرية
٢٣٩٢٠	١٣٠٠	٧٩	١٣٥	٤٣٥	١٠٦	٦٠	٦٨٢	٣٥	بور سعيد
٢٣٩٧	٧٦٢	٤٨	٢٥٢	٢٢٩	١٢٩	٣٦	٤٤٧	٦٤	السويس
٢٣٨٩٩	١٦٢٢٨	٤٦٩٥	٦٠١٧	١٠٨٨٥	٥٧٧٧	١٠٥	١٠١٦٢	٦٧٠	حضر
٢٣٩٠	١٤٥٠	٨٢	٢٢٨	٤٧٧	٣٢٩	٣٦	١١٧١	١١٢٨	دمياط
٢٣٩١١	٣٦٧	٧٤٣	١٠٧٨	٩٠٧٥	١٠٣٤	٧٥٢	٢٢٣٢	٨٥٩٩	الدقهلية
٢٣٩١٣	٦٥٨٦	٧١٩	١١٤٨	١٩٠٥	٩٢٩	١٩٩	٢٢٦٦	٩٢٧٧	الشرقية
٢٣٩١٤	١٣٦٦	٤٣٣	١٣٧٦	٢١٣٦	١٢٣٧	٧٧٣	١٠٣٦	٣٥٨	القليوبية
٢٣٩١٥	٣٠٧٤	٣٦٣	٦٧٨	١٣٠١	٣٦٩	٦٨	٦١٨	٦٢٥٢	كفر الشيخ
٢٣٩١٦	٩٧٤٧	٧١٧	٨٩٦	١٤٠٧	١٠٨٨	١٧٣	٣٣٧	٢٣٧٣	ال الغربية
٢٣٩١٧	١٧٧٥	٧٧٥	٧٠٠	١٧٣١	٩١٧	١٥١	٧٠٧٥	٧٠٠	المنوفية
٢٣٩١٨	٢٣٨٧	٧١٣	١٠٩	١٩٧١	١٩٩١	١٧٠	٧٠١٦	٩١٨١	البحيرة
٢٣٩١٩	١٩٩٩	٤٩	٧٩٦	٢١٧	٢٨٦	٨٨	٧٧٢	٣٦١	الإسماعيلية
٢٣٩٢٠	٢٣٨٨٩	٢٣٧٧	٧٧٦١	١٣٣٧٦	٨٢٤٢	١١٢٧	٢٨٤٦٢	٣٦٩٣	وجه بحري
٢٣٩٢١	٠١٩٧	٧٩٥	١٣٩٩	٣٥٦	٢٢٦١	٧٨	١٨١٦	٣٨٠	الجيزة
٢٣٩٢٢	٢٣٧٦	١٩١	٧٧١	٨٧٦	٣٩٣	٦٨	٢٢٧	٣١٧٩	بني سويف
٢٣٩٢٣	٣٦٨	١١٧	٣٧٧	٧٦١	٣٨٩	٥٣	٢٢٣	١٠٤١	القليوبية
٢٣٩٢٤	٢٣٧٦	١٩٧	٩٧٦	١٣٢١	٥٧٤	٦٩	٨٢٤	١٣٤١	المنيا
٢٣٩٢٥	٢٣٨٩	١٠٦	١٧٨	١١٢٢	٦٨٢	٦٢	٨٠٨	١٠٠	المنوفية
٢٣٩٢٦	٢٣٧٦	١٣٦	١٣٦٢	٨٠٦	٦٧	٦٧	٧١٢	٧١٩٣	سوهاج
٢٣٩٢٧	٢٣٧٦	١٣٣	٧٧٩	١٠٧٥	٩٣٥	٧٨	٨٧٩	٦٠١	قنا
٢٣٩٢٨	١٢٤٠	٤١	٧٧٥	٤٧	٢٨٥	١٦٣	٢١٦	٣٢٧	لسوان
٢٣٩٢٩	٢٣٧٦	١٩٧	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	وجه قبلي
٢٣٩٣٠	٢٣٧٦	١٩٣	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	البحر الأحمر
٢٣٩٣١	٢٣٧٦	١٩٣	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	الوادي الجديد
٢٣٩٣٢	٢٣٧٦	١٩٣	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	مطروح
٢٣٩٣٣	٢٣٧٦	١٩٣	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	شمال سيناء
٢٣٩٣٤	٢٣٧٦	١٩٣	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	جنوب سيناء
٢٣٩٣٥	٢٣٧٦	١٩٣	٧٧٦	٢٣٧	٧٧٦	٨٨٣	٢٢٣٦	٣٦٩٣	الجمهورية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان في

مصر.

(جدول ٤-٣) قيم توزيع السكان

حسب أقسام النشاط الاقتصادي

* تم الحساب وفقاً للشرح السابق، ثم حساب بيانات هذا الجدول اعتماداً على بيانات جدول (٤-٢).

(جدول ٤-٤) تقييم الناتج المحلي الإجمالي

قطاعياً على مستوى المحافظات

(مليون جنية)

* تم الحساب وفقاً للشرح السابق، ثم حساب بيانات هذا الجدول اعتماداً على بيانات الجداول (٣-٤) ، (٤-٢) .

٥- منهجية الحساب المستخدمة في تقرير التنمية البشرية:

بعد تقدير الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقدير الناتج المتولد في القطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى الجمهورية، يتم النزول بهذا الناتج على مستوى المحافظات باستخدام البيانات التالية:

- ١ . توافر بيانات عن السكان.
- ٢ . نسبة السكان ريف / حضر.
- ٣ . متوسط إنفاق الفرد ريف / حضر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).
- ٤ . الأرقام القياسية للإنفاق ريف / حضر(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).
- ٥ . يتم تقدير الإنفاق ريف / حضر (بمعلومية بند ٣ ، ٤).
- ٦ . يتم حساب متوسط نصيب الفرد من الإنفاق ريف / حضر (بمعلومية بند ٥ ، ١)
- ٧ . يتم حساب متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالي (ريف + حضر).
- ٨ . يتم ترجيح هذا المتوسط بقسمة المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالي، ويرجع السبب في استخدام قيم الترجيح إلى اختلاف قيم ما ينفقه الفرد عن قيم الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشمل قيم الإنفاق على مجموع ما ينفقه الفرد على السلع والخدمات، وفي المقابل يعكس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق قيم الدخل الإجمالية غير المنظورة، والتي يحصل عليها السكان في صورة سلع وخدمات مدعاة.
- ٩ . يتم استخدام قيم الترجيح التي تم الحصول عليها في البند ٨ في حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل محافظة على حدة،

من خلال ضرب قيم الترجيح في قيم الإنفاق.

١٠ . يتم تحويل ما تم الحصول عليه من متوسط وتحويله إلى مكافئ للدولار باستخدام القوة الشرائية المعادلة، والمعلنة من جانب المؤسسات الدولية، مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والبنك الدولي WB .

وفيما يلى عرض موجز للخطوات المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المحافظات:

أولاً- يتم حساب متوسط نصيب الفرد من الإنفاق بحضر وريف المحافظات، اعتماداً على بحث الدخل والإنفاق الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانياً- الحصول على الرقم القياسي للإنفاق بحضر وريف المحافظات، اعتماداً على النشرة الاقتصادية لأسعار المستهلكين الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثالثاً- تقدير الإنفاق الفردي من خلال ضرب متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في الرقم القياسي للإنفاق بكل من حضر وريف المحافظات - (جدول ٤-٥).

والمثال التالي يوضح كيفية تقدير الإنفاق:

إذا كان متوسط إنفاق الفرد في محافظة القاهرة = ٤٢١٣٧,٤ جنيه

وكان الرقم القياسي للإنفاق في محافظة القاهرة = ٦٦٦,٦

فإن متوسط الإنفاق الفردي في محافظة القاهرة

= ٤٢١٣٧,٤ × ٦٦٦,٦ - ١٠٠ = ٩٥٦٠,٩ جنيه

رابعاً- يتم ضرب نسب سكان الريف والحضر في نسب الإنفاق بالريف والحضر في نسب الإنفاق بالريف والحضر، بهدف حساب المتوسط الإجمالي الفردي للإنفاق على مستوى حضر وريف المحافظة -

(جدول ٤-٦)

والمثال التالي يوضح كيفية تقدير المتوسط الإجمالي الفردي للإنفاق على مستوى حضر وريف المحافظة:

إذا كانت قيمة إنفاق الفرد في حضر محافظة دمياط = ٢٥٣٧,٣ جنيه

وقيمة إنفاق الفرد في ريف محافظة دمياط = ٢٠٥٧,٨ جنيه

وإذا كانت نسب السكان تتراوح ما بين ٢٧,٤ % للحضر و ٧٢,٦ % للريف

فإن نسبة متوسط الإنفاق الفردي في حضر محافظة دمياط =

$$٦٩٥,٢ = \frac{٢٧,٤}{١٠٠} \times ٢٥٣٧,٣$$

ونسبة متوسط الإنفاق الفردي في ريف محافظة دمياط =

$$١٤٩٤ = \frac{٧٢,٦}{١٠٠} \times ٢٠٥٧,٨$$

ومن ثم يتم الحصول على المتوسط الإجمالي الفردي للإنفاق في محافظة

$$\text{دمياط} = ٦٩٥,٢ + ١٤٩٤ = ٢١٨٩,٢ \text{ جنيه}$$

— ١١٣ —

— أساليب قياس مؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل —

(جدول ٤-٥) تقدير الإنفاق في محافظات مصر

المحافظات	متوسط إنفاق الفرد					
	(١)			(٢)		
	حضر	ريف	حضر	حضر	ريف	حضر
القاهرة	٢١٣٧٤	٢٠٣٦٦	٢٥٦٠٩	٢٥٦٠٩	٢٠٣٦٦	٢٠٣٦٦
الإسكندرية	١٦٧٨٦	١٦٨٣	٢٨٢٥١	٢٨٢٥١	١٦٨٣	١٦٨٣
بور سعيد	٢٩٢٠٢	٢٩٢٠٢	٤٢٣٧٢	٤٢٣٧٢	٤٢٣٧٢	٤٢٣٧٢
السويس	٢٧٠٤	٢٧٠٤	٣٢٠٦٩	٣٢٠٦٩	٣٢٠٦٩	٣٢٠٦٩
الحضر	٢٣٦٠١	٢٣٦٠١	٣٥٣١٨	٣٥٣١٨	٣٥٣١٨	٣٥٣١٨
دمياط	١٥٩٢٨	١٣١٩١	٢٥٣٧٣	٢٥٣٧٣	١٥٩٢٨	٢٥٣٧٣
الدقهلية	١٦٩٧٨	١١٨٢٤	١٩٦٦١	١٩٦٦١	١١٨٢٤	١٩٦٦١
الشرقية	١٤٢١٦	١٠٧٣٩	١٧٣٠١	١٧٣٠١	١٢٩٢	١٧٣٠١
القليوبية	١٢٢٤٩	٩٥٧٨	٢١٨٨٩	٢١٨٨٩	١٧٥٧	٢١٨٨٩
كفر الشيخ	١٧٤٣	١١٣٢٣	٢٠١٦٧	٢٠١٦٧	١٤٩٢	٢٠١٦٧
ال الغربية	١٢٤٧٧	١٢٤٧٧	٢٣٦٣٧	٢٣٦٣٧	١٣٦٤٥	٢٣٦٣٧
المنوفية	١٣٧١٨	١٠٨٠٥	١٨٣٨,٢	١٨٣٨,٢	١٣٨٥٢	١٨٣٨,٢
البحيرة	١٢٨٩	٩٠٣٤	١٩٣١,٩	١٩٣١,٩	١٥٤٨,٤	١٩٣١,٩
الإسماعيلية	٢٠٩٠	١٤١٩٣	٢٤٦٢	٢٤٦٢	١٧٢٨,٧	٢٤٦٢
الوجه البحري	١٥٧٢٧	١١٤٣٣	٢١٥٠١	٢١٥٠١	١٦٢٧,٤	٢١٥٠١
الجيزة	١٩٥٤٦	١٤٧٠٤	٢٦٧٩,٢	٢٦٧٩,٢	١٥٣٧,٢	٢٦٧٩,٢
بني سويف	١٥٢٨,٨	٨٧١٢	١٥٤٦,١	١٥٤٦,١	١٠٥٠,٧	١٥٤٦,١
القليوبية	١٣٥٨,٤	٨٩٨٧	١٦٥١,٨	١٦٥١,٨	١١٥٣	١٦٥١,٨
المنيا	١١٢٤,٤	٩٠٦	١٦٦٤,١	١٦٦٤,١	١٣٠١	١٦٦٤,١
أسيوط	١١٧٦,٢	٧٠٣٢	١٤٠٨,٨	١٤٠٨,٨	٩٩٠,١	١٤٠٨,٨
سوهاج	١٠١٦,٣	٨٢٨,٨	١٣٧١	١٣٧١	١٠٨٦,٢	١٣٧١
قنا	١١٣٣,٥	٨,٧	١٦٧٨,٢	١٦٧٨,٢	١٢٧٩,١	١٦٧٨,٢
الأقصر	١١٠١,٧	١٠٨٤,٤	١٥٧٢,١	١٥٧٢,١	١١٦١,٤	١٥٧٢,١
أسوان	١٤١٣,٢	١٠٨٢	١٨٠٨,٩	١٨٠٨,٩	١٥٧٤,٣	١٨٠٨,٩
الوجه القبلي	١٤٧٥,٩	١٠٥٧,٧	٢١٤٩,٨	٢١٤٩,٨	١٥٧٩,٨	٢١٤٩,٨
البحر الأحمر	١٦٧٧	١٢٧٧,٧	٣٤٥٨,٤	٣٤٥٨,٤	١٤٧٩,٤	٣٤٥٨,٤
الوادى الجديد	١٥٠٧,١	١١١٧,٣	٢٧٢٤,٨	٢٧٢٤,٨	١٢٩٩,٥	٢٧٢٤,٨
مطروح	١٣٨٦,٧	١٢٩٤,٥	٢٥٦٦,٧	٢٥٦٦,٧	١٨١١,٣	٢٥٦٦,٧
شمال سيناء	١٦٤٨,٢	٨٦٣,٦	٢٩٩٤,٩	٢٩٩٤,٩	١٠٣٢	٢٩٩٤,٩
جنوب سيناء	٢٩١١,٩	١٩٥٩,٨	٥٧٨٣	٥٧٨٣	٢٢١٢,٥	٥٧٨٣
محافظات الحدود	١٧٩٢,٧	١٣٢١,٢	٢٣٧٣,٩	٢٣٧٣,٩	١٠٩٩	٢٣٧٣,٩
مصر	١٧٥٠	١٠١٦,٣	٢٦٦٠	٢٦٦٠	١٤٠٦,٥	٢٦٦٠

* تم الحساب وفقاً للشرح السابق.

المصدر:

* الجهاز المركزى للتربية العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق.

* الجهاز المركزى للتربية العامة والإحصاء، نشرة أسعار المستهلكين.

* تقدير الإنفاق تم وفقاً للشرح المبين (متوسط نصيب الفرد من الإنفاق × الرقم القياسي للإنفاق).

(جدول ٦-٤) متوسط قيمة الإنفاق الإجمالية للأفراد في محافظات مصر

المحافظات	قيمة الإنفاق (١)	نسبة متوسط قيمة الإنفاق الإجمالية للأفراد (٣)		نسبة السكان بين (٢)		نسبة جملة حضر ريف حضر ريف حضر ريف حضر ريف	
		حضر	ريف	حضر	ريف		
القاهرة	٢٥٦٠,٩	٠	٢٥٦٠,٩	٠	١٠٠	٠	٢٥٦٠,٩
الإسكندرية	٢٨٤٥,١	٠	٢٨٤٥,١	٠	١٠٠	٠	٢٨٤٥,١
بور سعيد	٤٢٣٧,٢	٠	٤٢٣٧,٢	٠	١٠٠	٠	٤٢٣٧,٢
السويس	٣٢٠٦,٩	٠	٣٢٠٦,٩	٠	١٠٠	٠	٣٢٠٦,٩
الحضر	٣٥٣١,٨	٠	٣٥٣١,٨	٠	١٠٠	٠	٣٥٣١,٨
دمياط	٢١٨٩,٢	٩٤٩٤	٦٩٥٢	٧٢٣	٢٧٦	٢٠٥٧,٨	٢٥٣٧,٣
الدقهلية	١٥٢١,٧	٩٨٥٢	٥٤٦٦	٧٢٢	٢٧٨	١٣٦٤,٥	١٩٦٣,١
الشرقية	١٤٦٤,٦	١٠٧٥,٣	٣٨٩,٣	٧٧٥	٢٢٥	١٣٨٧,٥	١٧٢٠,١
القلوبية	١٨٨٨,٣	٤٩٩,٣	٨٨٨,٧	٥٩٤	٤٠٦	١٦٨٢,٩	٢١٨٨,٩
كفر الشيخ	١٧٦٤,٣	١٣٠٢,٥	٤٦١,٨	٧٧١	٢٢٩	١٦٨٩,٤	٢٠١٦,٧
الغربية	١٨٦١,٤	١١٢٥,٣	٧٣٦	٦٨٩	٣١١	١٦٣٢,٢	٢٣٦٦,٧
المنوفية	١٤٧٥,٤	١١٠٩,٥	٣٦٥٨	٨٠١	١٩٩	١٣٨٥,٢	١٨٣٨,٢
البحيرة	١٦٣٦,٥	١١٩٥,٤	٤٤١,١	٧٧٢	٢٢٨	١٥٤٨,٤	١٩٣٤,٩
الإسماعيلية	٢٠٩٧,٦	٨٥٩,٢	١٢٣٨,٤	٤٩٧	٥٠٣	١٧٢٨,٧	٢٤٦٢
الوجه البحري	١٧٧١,٧	١١٧٨,٣	٥٩٣,٤	٧٢٤	٢٧٦	١٦٤٧,٤	٢١٥٠,١
الجيزة	٢١٥٥	٧٠٥,٦	١٤٤٩,٥	٤٥٩	٥٤١	١٥٣٧,٢	٢٢٧٩,٢
بني سويف	١١٦٦,٦	٨٠٢,٨	٣٦٤٩	٧٦٥	٢٢٥	١٠٥٠,٧	١٥٤٤,١
القروي	١٤٩٥,٣	٨٩٣,٦	٣٧١,٧	٧٧٥	٢٢٥	١١٥٣	١٦٥١,٨
المنيا	١٣٧١,٥	١٠٤٨,٦	٣٢٢,٨	٨٠٦	١٩٤	١٣٠١	١٦٦٤,١
أسوان	١٠٥٣,٨	٧١٩,٨	٣٢٣,٩	٧٢٧	٢٧٣	٩٩,١	١٤٢٣,٢
سوهاج	١١٤٨	٨٥٠,٥	٢٩٧,٥	٧٨٣	٢١٧	١٠٨٦,٢	١٣٧١
قنا	١٣٧٦,٥	٩٣٧	٤٠٩,٥	٧٥٣	٢٦٣	١٢٧٩,١	١٦٧٨,٢
الاقصر	١٣٤١,٣	٦٥٢,٧	٦٨٨,٦	٥٦٢	٤٢٨	١١٦١,٤	١٥٧٢,١
أسوان	١٦٧٤,٢	٩٠٢,٧	٧٧٠,٦	٥٧٣	٤٢٣	١٥٧٤,٣	١٨٠٨,٩
الوجه القبلي	١٧٥٥,٤	١٠٩٣,٢	٦٦٢,١	٦٩٢	٣٠٨	١٥٧٩,٨	٢١٤٩,٨
البحر الأحمر	٢٨٠,٨	٢٧١,٨	٢٤٣,١	٢٥٣	٧٤٧	١٤٦٩,٤	٣٢٥٨,٤
الوادي الجديد	١٩٨٧,٩	٩٧١,٨	١٣١٦,١	٥١٧	٤٨٣	١٤٩٩,٥	٢٧٢٤,٨
مطروح	٢٢٣٠,٦	٨٠٦	١٤٢٦,٥	٤٤٥	٥٥٥	١٨١١,٣	٢٥٦٦,٧
شمال سيناء	٢١٩٤	٤٢٢,١	١٧٧,٠	٤١٩	٥٩١	١٠٣٢	٢٩٩٤,٩
جنوب سيناء	٤٠٤٧,٧	١١٥٦,٣	٢٨٩١,٥	٥١	٥٠	٢٣١٢,٥	٥٧٨٣
الحدود	٢٦٢٤,٤	٩٤٣,٦	١٩٨٠,٥	٤١٣	٥٨٧	١٥٥٩	٢٣٧٣,٩
مصر	١٩٣٩,٤	٨٠٣,٢	١١٣٣,٢	٥٧٤	٤٢٦	١٤٠٤,٥	٢٦٦٠

* تم الحساب وفقاً للشرح السابق.

خامساً- يتم استخدام قيمة الترجيح للجمهورية لحساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي^(١)، ويتم ذلك من خلال قسمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على قيم الإنفاق الإجمالية، ومن المعروف أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجيشه يصل إلى نحو ٥٥٣٧,٦، وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق في عام ٢٠٠١ (٣٦١,٨ مليون جنيه) إلى جملة عدد السكان في نفس العام (٦٥,٣٣٦ مليون نسمة).

ويتم حساب قيمة الترجيح المستخدمة على النحو التالي:

قيمة الترجيح

= الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق - قيم الإنفاق الإجمالية
وحيث أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = ٥٥٣٧,٥٦٥١٠١٤٠١٥

وأن متوسط قيمة الإنفاق الإجمالية = ١٩٣٩,٣٥٨٢٦٨٤

من (جدول ٤-٦)

ومن ثم فإن قيمة الترجيح

١٩٣٩,٣٥٨٢٦٨٤ - ٥٥٣٧,٥٦٥١٠١٤٠١٥ =

- ٢,٨٥٥ - ٢,٨٥٥٣٥٩٥٢٤

ويضرب قيمة الترجيح في متوسط الإنفاق الإجمالي يتم الحصول على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (جدول ٤-٧).

(١) تستخدم قيمة الترجيح لتغطية ما قد يكون هناك من تباينات بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقدار إنفاق الفرد، حيث يوجد إنفاق غير منظور أو مدعوم وغير محسوب في نصيب الفرد من الناتج المحلي ولا يمكن تقديره بالطرق التقليدية.

مثال: إذا كان متوسط الإنفاق في محافظة بور سعيد = ٤٢٣٧,٢

وإذا كانت قيمة الترجيح المستخدمة = ٢,٨٥٥٣٥٩٥٢٤

فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي =

متوسط الإنفاق في محافظة بور سعيد × قيمة الترجيح

ومن ثم يصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي في محافظة بور سعيد

$$= ٤٢٣٧,٢ \times ٢,٨٥٥٣٥٩٥٢٤ = ١٢٠٩٨,٨ \text{ جنية}$$

وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) على مستوى المحافظات والوحدات الإدارية المكونة لها (مراكز/ قرى/ مدن)، يمكن الاستفادة من نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي يتم بمعرفة الجهاز центральный للتعبئة العامة والإحصاء. حيث يمكن من خلاله تحديد العلاقة النسبية بين متوسطات دخل الفرد العائلي في المحافظات المختلفة، وفي ضوء هذا النمط وتقدير الدخل القومي يمكن حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلى لكل محافظة على حدة. وفي ضوء هذه التقديرات على مستوى الوحدات الإدارية لكل محافظة باستخدام نسب الملتحقين في الأنشطة الاقتصادية لنفس العام.

(جدول ٤-٧) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

باستخدام قيم الترجيح

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي باستخدام قيمة الترجيح	متوسط قيمة الإنفاق الإجمالي للفرد	المحافظات
١٠١٦٧,٧	٣٥٦٠,٩	القاهرة
٨٠٦٦,٦	٢٨٢٥,١	الإسكندرية
٩٢٠٩٨,٨	٤٤٣٧,٢	بور سعيد
٩١٥٧	٣٢٠٦,٩	السويس
٩٠٠٨٤,٦	٣٥٣١,٨	الحضر
٦٢٥٠,٩	٢١٨٩,٢	دمياط
٤٣٧٣,٦	١٥٣١,٧	الدقهلية
٤١٨١,٩	١٤٦٤,٦	الشرقية
٥٣٩١,٨	١٨٨٨,٣	القلوبيبة
٥٠٣٧,٨	١٧٦٤,٣	كفر الشيخ
٥٣١٤,٨	١٨٦١,٤	الغربية
٤٢١٢,٧	١٤٧٥,٤	المنوفية
٤٦٧٢,٩	١٦٣٦,٥	البحيرة
٥٩٨٩,٣	٢٠٩٧,٦	الإسماعيلية
٥٠٥٨,٨	١٧٧١,٧	الوجه البحري
٦١٥٣,٤	٢١٥٥	الجيزة
٣٣٣١,١	١١٦٦,٦	بني سويف
٣٦١٢,٨	١٢٦٥,٣	الفيوم
٣٩١٦	١٣٧١,٥	المنيا
٣٠٠٨,٨	١٠٥٣,٨	أسيوط
٣٢٧٨,١	١١٤٨	سوهاج
٣٩٣٠,٣	١٣٧٦,٥	قنا
٣٨٢٩,٩	١٣٤١,٣	الأقصر
٤٧٨٠,٦	١٦٧٤,٢	أسوان
٥٠١٢,٣	١٧٥٥,٤	الوجه القبلي
٨٠١١,٦	٢٨٠٥,٨	البحر الأحمر
٥٦٧٦,٢	١٩٨٧,٩	الوادي الجديد
٦٣٦٩,١	٢٢٣٠,٦	مطروح
٦٢٥٩,١	٢١٩٢	شمال سيناء
١١٥٥٧,٨	٤٠٤٧,٧	جنوب سيناء
٧٤٩٣,٥	٢٦٢٤,٤	الحدود
٥٥٣٧,٦	١٩٣٩,٤	مصر

(٥)

الفصل الخامس
بعض الملاحظات الفنية
ومصادر البيانات
لتقارير التنمية البشرية

الفصل الخامس

بعض الملاحظات الفنية ومصادر البيانات

لتقارير التنمية البشرية

في معظم تقارير التنمية البشرية - إن لم يكن كلها - تتضمن عدد من الأدلة والمؤشرات التي تعطى صورة كاملة عن وضع أو حالة أو مستوى التنمية في المجتمع وأماكن النقص. وتشير إلى أن كلما توافرت البيانات الإحصائية كلما زاد عدد المؤشرات الممكن حسابها. وبصفة عامة تضم:

١ دليل التنمية البشرية

يقدم دليل التنمية البشرية المحلي ملخصاً لمتوسط الانجازات التي تمت في الدولة بالنسبة لثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية وهي:

* توقع الحياة، وهي تفاص بالعمر المتوقع عند الميلاد.

* التعليم، وهي عبارة عن متوسط مرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥) (ثلاث) ونسبة القيد الإجمالية في التعليم الأساسي والثانوى والعالى معاً (ثلث).

* مستوى المعيشة، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي حسب القوة الشرائية).

١-١ حساب دليل التنمية البشرية

قبل حساب دليل التنمية البشرية يتم بناء أدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كل على حده . ولحساب أدلة هذه الأبعاد، وهي أدلة توقع الحياة والتعليم والناتج المحلي الإجمالي، يتم تحديد قيمتان قصوى ودنيا (الأهداف المرجوة) من المؤشرات على النحو التالي:

القيم القصوى والدُّنْيَا لأَدَلَّةِ التَّنْمِيَةِ البَشَرِيَّةِ

القيمة الدنيا	القيمة القصوى	المؤشر
٢٥	٨٥	العمر المتوقع عند الميلاد
صفر	١٠٠	الإلمام بالقراءة والكتابة (%)
صفر	١٠٠	نسبة الفيد الإجمالية للتعليم (%)
١٠٠	٤٠٠٠	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية)

المصدر: وفقاً لتقرير التنمية البشرية الدولي - للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP

ويتم التعبير عن أداء كل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية كما يلى:

(القيمة الحقيقة - القيمة الدنيا)

الدليل -

(القيمة القصوى - القيمة الدنيا)

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة التنمية البشرية. وقيمة الدليل تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية. وحينما تبتعد قيمة الدليل عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التي يتوجب على الدولة أو المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف. وفي هذه الحالة فإن على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التي تحول دون الارتفاع بمستوى التنمية، وتضع السياسات والبرامج التي تسرع خطى تحقيق الأهداف.

إن أحد الأهداف الرئيسية للتقرير هو إعداد دليل التنمية البشرية على مستوى الدولة والمحافظات ووحداته الإدارية، ويتطلب ذلك توفير قاعدة بيانات كبيرة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وتشمل كافة البيانات المتعلقة بالسكان والعمالة وغيرها من البيانات، كما تسهم كثير من الجهات في إمداد التقرير بالبيانات الازمة، مثل وزارة التنمية المحلية وجهاز بناء القرية خاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمرافق (مياه شرب- صرف صحي- كهرباء.. الخ)، كما تساهم كل من وزارتي الصحة والسكان والتربيه والتعليم في توفير كافة البيانات المتعلقة بالصحة والتعليم على مستوى محافظات الدولة ووحداتها الإدارية.

ويوضح المثال التالي الخطوات السابقة لحساب دليل التنمية البشرية للمحافظة

س:

١- حساب دليل توقع الحياة:

قدرت توقعات الحياة عند الميلاد بالمحافظة (س) من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر.

لحساب دليل توقع الحياة للمحافظة (س)، قدر العمر المتوقع عند الولادة في عام ٢٠٠٨ وهو ٦٨,٥ عاماً ومن ثم فإن دليل توقع الحياة

$$= ٠,٧٢٥ / (٢٥ - ٦٨,٥)$$

٢- حساب دليل التعليم:

يقيس دليل التعليم الإنجاز النسبي من ناحية معرفة القراءة والكتابة (+١٥)، وإجمالي القيد في مراحل التعليم المختلفة (أساسي وثانوى وعالي معاً). ويتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة (+١٥)، وأخر لإجمالي القيد، ويجمع هذين الدليلين لتكون دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة (+١٥) وثلث الوزن لإجمالي القيد على النحو التالي:

دليل معرفة القراءة والكتابة لسكان محافظة س (+١٥) =

$$٠,٨٣٢ / (١٠٠ - صفر) = ٠,٨٣٢$$

دليل القيد = (٧٦,٨ - صفر) / (١٠٠ - صفر) = ٠,٧٦٨

دليل التعليم = ٠,٨١١ (٣/٢) + ٠,٧٦٨ (٣/١) = ٠,٨٣٢

٣- حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي:

قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من حسابات الدخل القومي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وحولت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية إلى قيمتها بالدولار باستخدام سعر صرف مناسب (مع الأخذ في الاعتبار تقديرات وزارة التخطيط)، ثم حسبت القوة الشرائية المعادلة بالدولار

الأمريكي وذلك بتطبيق معامل مناسب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (تم تطبيق المعامل المستخدم في التقرير الدولي لعام ٢٠٠٧). ونتيجة لذلك تبلغ قيمة دليل الناتج المحلي الإجمالي ٦٥٥,٠٠ بالدولار في عام ٢٠٠٨.

وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات والمراكز فيستخدم التقرير نتائج آخر مسح عن الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يمكن تحديد العلاقة النسبية بين متوسطات دخل الفرد من الدخل الكلي لكل محافظة على حده. وفي ضوء هذه التقديرات على مستوى المحافظات يمكن تقدير نصيب الفرد من الدخل على مستوى المراكز الإدارية لكل محافظة باستخدام نسب الملتحقين في الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠٠٧^(١).

وفي دليل التنمية البشرية يحل الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التي لا تنعكس في مستوى المعرفة وفي العمر المتوقع. ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق المستوى اللائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً محدوداً. وبالتالي يستخدم لوغاریتم الدخل على النحو التالي:

(قدر نصيب الفرد من الناتج بنحو ١١٠٥٧,٢ جنيه سنوياً).

* دليل الناتج المحلي الإجمالي في المحافظة (س) -

لو (١١٠٥٧,٢) - لو (١٠٠) / لو (٤٠٠٠) - لو (١٠٠) = ٠,٧٨٥

٤- حساب دليل التنمية البشرية

باستخدام نتائج الأدلة الثلاث، يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحاً، فهو متوسط بسيط لهذه الأدلة الثلاثة.

دليل التنمية البشرية للمحافظة (س) - ٣/١ (٧٢٥,٧٢٥+٠,٨١١+٠,٧٨٥) = ٠,٧٧٤

(١) راجع كيفية حساب الناتج المحلي من ١٠٩

٢ الجوانب الديموغرافية

تعتبر التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والمسوح القومية الخاصة أهم مصادر البيانات الديموغرافية. والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة الرسمية المسئولة عن إجراء و/أو نشر نتائج بعض هذه المصادر (كالتعدادات السكانية والتسجيل الحيوي). ويشارك الجهاز أيضاً أو يستشار في قيام المصادر الأخرى بإجراء هذه المسوح (كالمسوح القومية للخصوصية). وتعكس المؤشرات التي تستقى من تلك المصادر الوضع السكاني وتطوره. وتستخدم بعض تلك المؤشرات في مجالات أخرى (الصحة مثلاً). وفضلاً عن ذلك، تعتبر الأعداد السكانية (الإجمالية، أو لفئات معينة) ضرورية لحساب مؤشرات كثيرة في مجالات مختلفة. ويسمم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في توفير كافة البيانات المتعلقة بالجوانب الديموغرافية.

وقد اشتقت هذه المؤشرات من بيانات تعدادية أو إسقاطات لهذه التعدادات يتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، باستثناء صافي الهجرة الداخلية خلال الحياة الذي يتم حسابه لكل محافظة وفقاً لبيانات تعداد ١٩٩٦ أو لأخر تعداد، وتاريخ تضاعف عدد السكان الذي يحسب على مستوى الدولة فقط. ويحسب المؤشر الأخير باستخدام الدالة الأساسية وتقدير معدل النمو السنوي للفترة التعدادية ١٩٩٦-١٩٨٦ (أو سنة التعداد).

وتعتمد مقاييس الوفاة ومعدلات المواليد الخام ومتوسط السن عند الزواج الأول على بيانات الإحصاءات الحيوية. وينبغي التنويه إلى القصور في تسجيل بيانات وفيات الرضع (دون الخامسة من العمر)، ولذلك تستخدم معدلات وفيات الرضع المسجلة والمعدلة لآخر بيان. وفضلاً عن ذلك، يميل المتوسط المسجل للسن عند الزواج إلى أن يكون أكبر من الحقيقة وخاصة في المناطق الريفية حيث تميل العائلات هناك إلى تسجيل أعمار أعلى للهروب من القيود القانونية. وتحسبت توقعات الحياة عند الميلاد لأخر تعداد على المستوى القومي وللمحافظات المختلفة ووحداتها الإدارية من البيانات التفصيلية للسكان والوفيات حسب النوع وال عمر بعدأخذ قصور تسجيل وفيات الرضع في الاعتبار. وتحصل على معدلات الأمومة والطفولة من بيانات

وزارة الصحة والسكان والخاصة بالمحافظة على حياة الطفل، وكذلك بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٣ قوة العمل والبطالة (+١٥) :

تعتمد مؤشرات قوة العمل والبطالة على تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المتعلقة ببيانات قوة العمل وتوزيعها المختلفة (حسب النوع وال عمر والنشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية الخ) لمناطق الريفية والحضرية في كل المحافظات.

٤ التعليم والإللام بالقراءة والكتابة:

تتطلب مؤشرات التعليم والإللام بالقراءة والكتابة ثلاثة أنواع من البيانات :

١ . البيانات التعليمية التقليدية، مثل أعداد الطلبة (المقيدين أو الخريجين) والمدرسين والفصول الخ. والمصادر الأولية لهذه البيانات هي النشرات السنوية لوزارة التعليم والإدارات التعليمية. وتنشر هذه البيانات حسب النوع لكل محافظة وذلك بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة قبل الجامعية، ويساهم كل من مركز المعلومات بوزارة التعليم والإدارات التعليمية في توفير هذه البيانات على مستوى محافظات الدولة ووحداتها الإدارية. كما يسهم المجلس الأعلى للجامعات في توفير البيانات الخاصة بالتعليم الجامعي على مستوى القومي (والجامعة) التي يقوم بنشرها سنوياً. أما بيانات المعاهد العليا فيتولى نشرها سنوياً وزارة التعليم العالي.

٢ . البيانات المتعلقة بالإللام بالقراءة والكتابة للسكان (+١٥)، وتنشر هذه البيانات من خلال التعدادات. ويستخدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عمل التقديرات الخاصة بالسكان الأميين والملمين بالقراءة والكتابة (١٥ عاماً فأكثر)، لكل المستويات التفصيلية.

٣ . البيانات الاقتصادية اللاحقة لاستهلاك مؤشرات الإنفاق العام على التعليم، وتعتبر ميزانية الدولة، التي تقوم وزارة المالية بنشرها سنوياً، المصدر الرئيسي لبيانات الإنفاق على التعليم. وهذه البيانات غير متاحة على مستوى المحافظات.

وتحسب هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومي والمحافظات المختلفة ووحداتها الإدارية. علاوة على ذلك يتم استقاق معدلات الإمام بالقراءة والكتابة للريف والحضر أيضاً. ولكن مؤشرات الإنفاق العام على التعليم وتلك الخاصة بالتعليم العالي قد تتحسب على المستوى القومي. وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بـ تلك المؤشرات:

- ١) نظراً لعدم توافر بيانات القيد حسب العمر، وخاصة في التعليم الابتدائي، تتحسب نسب القيد الإجمالية لجميع المراحل التعليمية.
- ٢) تقدر أعداد السكان في الأعمار المناظرة للمستويات التعليمية المختلفة بتطبيق مصريات سراج على أعداد السكان حسب فئات العمر في التعداد.
- ٣) قد تتجاوز بعض النسب للقيد أو الانتقال إلى ١٠٠٪ نتيجة لكون بعض التلاميذ أكبر من (أو أقل من) حدود السن للمرحلة التعليمية، وعوده عدد كبير من العائلات من الخارج و/أو الهجرة بين المحافظات، بالإضافة إلى ميل بعض الأهالى إلى الحصول على خدمة تعليمية خاصة ومتخصصة داخل المحافظة (على مستوى القسم أو المركز) مما يسهم في ارتفاع هذه النسب بدرجات متفاوتة.
- ٤) نظراً لعدم توافر بيانات القيد بالتعليم الجامعي والعالي حسب المحافظة ومرافقها الإدارية، فقد تشتق نسب القيد الإجمالية في جميع المراحل بعد توزيع إجمالي القيد بالتعليم الجامعي والعالي بالدولة طبقاً للأنسبة النسبية للمحافظات ومرافقها الإدارية في القيد بالتعليم الأساسي والثانوى.
- ٥) إن الفرق بين العلوم الأساسية مقابل العلوم الإنسانية وكذا النظري مقابل التقسيم العملي يرجع أساساً إلى التنوع في توصيف المعاهد الفنية (عامين بعد التعليم الثانوى).

التغذية والأمن الغذائي:

يتضمن التقرير أيضاً مؤشرات التغذية والأمن الغذائي التالية:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يومياً.
- الأنصبة النسبية للخضروات والمنتجات الحيوانية من نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية %.
- الأطفال الذين سبق لهم ممارسة الرضاعة الطبيعية %.
- ناقصي الوزن (بين الأطفال دون سن الخامسة) %.
- الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (%) (١٩٧٩ - ١٩٨١ - ١٠٠)، (أو باختيار سنة أساس مناسبة).
- الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الواردات من الحبوب (بالألف طن متري).
- الصادرات الغذائية % من الواردات الغذائية.
- الواردات الغذائية % من إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي %.
- نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية %.

يأخذ المؤشران الأولان من الميزان الغذائي الذي تنشره وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. كما يأخذ المؤشران التاليان، عن تغذية الطفل، من بيانات وزارة الصحة والسكان على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية، أما باقى المؤشرات فتحسب على المستوى القومى فقط. ومؤشر الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من الكتاب السنوى للإنتاج لمنظمة الأغذية والزراعة. وتشتق نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من حسابات الدخل القومى التى توفرها وزارة التخطيط. كما ينشر الجهاز المركزى للتعميل العامة والإحصاء بيانات الواردات وال الصادرات سنويًا (وتتضمن الغذائية منها وغير الغذائية).

وتعتمد المؤشرات الأربعية الأخيرة على قيمة الإنتاج الغذائي المحلي، والواردات الغذائية والصادرات (الغذائية والسلعية) وتتوفر البيانات الخاصة بكميات السلع الغذائية التفصيلية للناتج الغذائي المحلي من وزارة الزراعة، بينما يصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التبويبات التفصيلية للعناصر الأخرى سنويًا.

وتحسب قيمة الإنتاج الغذائي المحلي بتطبيق أسعار الفوب (أى الأسعار على ظهر السفن في الموانئ المحلية) على كميات السلع الممكن تصديرها وأسعار المنتج المحلي على السلع غير القابلة للتصدير وتحسب قيمة الواردات الغذائية بتطبيق أسعار السيف (أى سعر الاستيراد حتى الوصول إلى الموانئ المحلية).

وقد اشتقت النسبة العامة للاكتفاء الذاتي الغذائي وكذا النسب الم比نة للمجموعات السلعية بقسمة قيمة الإنتاج الغذائي المحلي على قيمة الاستهلاك الغذائي. ومن ناحية أخرى، تتحسب نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية بقسمة قيمة الواردات الغذائية على قيمة الاستهلاك الغذائي.

٦. الصحة والمرافق العامة:

تقديم الخدمة الصحية، طبقاً للدستور، لكل من يطلبها مجاناً. ومع ذلك يقدر المؤشر الأول بحوالي ٩٩ % في المناطق الريفية بالمقارنة لإتاحتها تماماً بالمناطق الحضرية.

ويتيح المسح الصحي هذه المؤشرات على مستوى الدولة كل ولريف وحضر المجموعات الرئيسية للمحافظات، يتبعها مركز معلومات وزارة الصحة غالبية البيانات المتعلقة بالصحة على المستوى القومي والمحافظات المختلفة ومرافقها الإدارية كل عام، كما تتيح الخريطة المعلوماتية التي أعدتها وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع مراكز المعلومات بالمحافظات وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية البيانات الخاصة بالمرافق العامة على المستوى القومي والمحافظات المختلفة ووحداتها الإدارية.

والمؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة تعتمد على بيانات ميزانية

الدولة، التي تقوم بها وزارة المالية بنشرها سنوياً، بالإضافة إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من حسابات الدخل القومي التي وفرتها وزارة التخطيط.

وتحسب هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومي والمحافظات المختلفة ومراكزها الإدارية. ولكن مؤشرات الإنفاق العام على الصحة تحسب فقط على المستوى القومي. وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات:

١- قد تعتبر البيانات الخاصة بإجمالي الأفراد الصحيين غير دقيقة، حيث لا يوجد نظام فعال لتحديث أعدادهم معأخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل الهجرة والتقاعد وفترات الأجازة بدون مرتب والازدواج في إحصاءات هؤلاء الأفراد في المؤسسات الخاصة أو الحكومية. وتتضمن المؤشرات ذات الصلة في التقرير على الأفراد الصحيين العاملين بوزارة الصحة فقط. ومن ثم فإن هذه المؤشرات لا تعكس التفاوتات الإقليمية بدقة في هذا الشأن.

٢- ينبغي التنويه بأن المشغلين بالصحة الذين يشرفون على الولادة يتضمنون الأطباء والممرضات والقابلات المدربات، وتلعب الديابات (أى القابلات التقليديات). دوراً هاماً وخاصة في المناطق الريفية، وينعكس ذلك على ارتفاع المؤشر الخاص بالولادات تحت إشراف صحي على المستوى القومي والمحافظات المختلفة ومراكزها الإدارية.

٣- يعكس المؤشر الخاص بالأسر التي تحصل على خدمة الصرف الصحي النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون وسائل صرف صحي مناسبة مثل وصلة إلى بالوعة أو نظام صهريج القاذورات تحت الأرض، مرحاض موصول بشبكة للمجارى، أو مرحاض حفرة بسيط أو مرحاض حفرة محسن. أي نظام للتخلص من الفضلات يعتبر مذاسباً إذا كان خاصاً أو مشتركاً (ولكن ليس عاماً) وإذا كان يفصل بين الفضلات البشرية والتلامس البشري وفقاً لمفهوم علم الصحة - رغم ما عليه من تحفظات. وقد أتاحت الخريطة المعلوماتية على مستوى القرى المصرية هذا البيان.

٧ الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة:

مؤشرات الموارد المائية واستهلاكها ونمط السحب منها من بيانات مركز الموارد المائية بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية.

ومؤشرات الصيد السمكي من الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء. أما مؤشرات استهلاك الطاقة فتشتت من البيانات المتضمنة في نشرة الطاقة التي يصدرها جهاز تخطيط الطاقة. وجدير بالذكر أن الفرق الرئيسي بين الاستهلاك من الطاقة التجارية والاستهلاك النهائي للطاقة هو استبعاد كميات مصادر الطاقة التي تستهلك كمدخلات في إنتاج مصدر آخر في حالة الاستهلاك النهائي (مثل استخدام الغاز أو البترول في إنتاج الكهرباء). وقد اعتمد حساب الطاقة التجارية المستهلكة (بما يعادل كيلو جرامات من البترول) لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

٨ الاتصال:

الملامح الأساسية للاتصال من خلال عدد من خلال عدد من المؤشرات. المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لاشتقاق تلك المؤشرات هي تعداد السكان والنشرات السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية. ويتضمن التقرير مؤشرات الاتصال التالية:

- الأسر التي لديها جهاز تليفزيون %.
- الأسر التي لديها جهاز راديو %.
- أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ نسمه.
- توزيع الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ نسمه.
- عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد واحد.
- عدد المتردددين على دور السينما سنوياً لكل ١٠٠٠ نسمه.
- عدد المتردددين على المسارح سنوياً لكل ١٠٠٠ نسمه.

- عدد المترددين على المتاحف سنوياً لكل ١٠٠٠ نسمه.
- عدد الكتب بالمكتبات لكل ١٠٠٠ نسمه.
- عدد سيارات الركوب لكل ١٠٠٠ نسمه.

١٩ الجوانب الاقتصادية:

يتم اشتقاق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه، والقوة الشرائية المعادلة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار للدولة وعلى مستوى المحافظات من حسابات الدخل القومي التي وفرتها وزارة التخطيط ونتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتستخدم نتائج هذا المسح في حساب المؤشرات الخاصة بالفقر، وجدير بالذكر أن الشخص الفقير (أو الأسر الفقيرة) يعرف بأنه من يقل إنفاقه (أو دخله) عن خط فقر معين في المناطق الحضرية أو الريفية وقد اتبع الأسلوب الآتي في تقدير خطوط الفقر:

١ . حدد تكوين الغذاء المطلوب على نحو يتفق مع نمط التغذية المشاهد بين الفقراء وبحيث يعكس عاداتهم وأذواقهم الاستهلاكية.

٢ . زيدت التغذية الفعلية لمكافئ الشخص البالغ في الأسر المجتمعية حتى تعطى الطاقة الغذائية الكافية أى ٢٢٠٠ سعر يومياً.

٣ . قدرت تكلفة التغذية للأسرة باستخدام الأسعار الجارية الفعلية، ووفقاً لهذا التقدير بلغت هذه التكلفة ٤٥٠٠ جنيهاً مصرياً للمناطق الحضرية، و ٣٧٥٢,٦ جنيهاً مصرياً للمناطق الريفية سنوياً في عام ٢٠٠٣ مثلاً. واعتبرت هذه التقديرات خطوطاً للفقر على أساس سلة الطعام، ويشار إلى من تقل دخولهم عنها على أنهم الفقراء المدقعون.

٤ . يتم تقدير الإنفاق غير الغذائي للأسرة لتلك الأسر القادرة بالكاد على بلوغ احتياجاتها الغذائية ولكنها تختار ألا تفعل ذلك من أجل الحصول على ما

هو أساسى من الحاجات غير الغذائية. يضاف متوسط الإنفاق غير الغذائي لمثل هذه الأسر على خط الفقر المبنى على سلة الطعام ليتم الحصول على خط الفقر المستخدم في المناطق الحضرية والريفية.

وتحسب مؤشرات الإنفاق العام على القطاعات المختلفة من ميزانية الحكومة التي تنشرها وزارة المالية سنوياً.

وتتوفر وزارة التخطيط البيانات اللازمة لاستقاق مؤشرات حسابات الدخل القومى. وتوجد هذه البيانات بصورة منتظمة في تقارير المتابعة المتتالية. ويجدر التنوية بالملاحظات التالية حول هذه البيانات:

– تتوفر تقديرات القيمة المضافة القطاعية بالأسعار الثابتة لسلة الأساس للخطة. ولكنه يتم تقدير أوجه إنفاق الناتج المحلي الإجمالي (وعلى وجه التحديد الاستهلاك والاستثمار) بالأسعار الجارية. الأمر الذي يصعب معه تجميع ميزان استخدام الموارد سنوياً.

– كثيراً ما عدلت وزارة التخطيط حسابات الدخل القومى. ونادراً ما تجد تفسيرات لتلك التعديلات. ومن المفهوم أن تكون التقديرات للسنوات الحديثة أولية. ولكن التعديلات المستمرة للبيانات تعقد تحليل الاتجاه للسلسل الزمنية.

المؤشرات الثمانية المتعلقة باختلالات تدفق الموارد تشق من البيانات المتاحة في النشرة الاقتصادية التي يصدرها البنك الأهلي المصري و التقرير السنوي للبنك المركزي المصري باستثناء مؤشر مدى الاعتماد على التجارة الخارجية (أى الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي) والذي اشتق من بيانات وفرتها مباشرة وزارة التخطيط.

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (معدلات النمو ومعدلات نمو نصيب الفرد) وكذلك معدلات نمو الصادرات من بيانات توفرها وزارة التخطيط ومصدر بيانات الأرقام القياسية للأسعار كأحد مؤشرات التضخم هو الكتاب الإحصائى السنوى (أعداد

مختلفة) والذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وأخيراً، مؤشرات الضرائب وفائض (عجز) الموازنة من بيانات توفرها وزارة المالية.

١٠ المشاركة في التنمية

يطرح التقرير فكرة المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وقياسها من خلال بعض المؤشرات التي تعكس جوانب المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى محافظات ومراكزها الإدارية.

المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات المحليات، وأيضاً بيانات عن المشاركة الشعبية في مشروعات البنية الأساسية، وكذا مشروعات التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بالمشاركة والتي ذكرت في أجزاء أخرى، ويشمل التقرير المؤشرات التالية عن المشاركة:

- المشاركة السياسية في انتخابات مجلس الشعب.
- المشاركة السياسية في انتخابات المحليات.
- المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والشخصية (العاملين في خدمات المجتمع الاجتماعية والشخصية % من قوة العمل +١٥).
- المستغلين بالأنشطة الحرفية % من قوة العمل +١٥.
- المستغلين بالقطاع غير المنظم % من قوة العمل +١٥.
- نسب المشاركة الشعبية الذاتية في استثمارات مشروعات التنمية الاقتصادية.
- نسب المشاركة الشعبية الذاتية في استثمارات مشروعات البنية الأساسية.
- وغير ذلك من المؤشرات كلما أمكن ذلك.

(٦)

الفصل السادس
تطور تقارير التنمية
البشرية في مصر
(٢٠٠٨ - ١٩٩٤)

الفصل السادس

تطور تقارير التنمية البشرية في مصر

(١٩٩٤-٢٠٠٨)

ومن اهتمام مصر بهذا الموضوع يتم إصدار تقارير للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٤ عن معهد التخطيط القومي بالاشراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتأتي أهمية تلك التقارير لما توليه من عناية واهتمام لقياس والتعرف على الأدلة والمؤشرات المتعلقة بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، كما أنها توضح مستويات التنمية والفجوات التنموية في مختلف محافظات ومدن وأحياء الجمهورية وكما قامت وزارة التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية) بإعداد التقارير السبعة والعشرون للمحافظات على مستوى القرية، وتتوفر قاعدة بيانات شاملة وجيدة، تستخدم في وضع الخطط التنموية قومية وإقليمية حيث لا تخطيط بدون بيانات. ومن خلال الخطة القومية يمكن ترتيب الأولويات وتحديد الأهداف التي تعمل على تضييق تلك الفجوات التنموية، وتحقيق معدلات التنمية التي تستهدفها الخطة.

١ بعض مظاهر تدني التنمية في مصر

يعتمد الاقتصاد المصري بصورة أساسية على أربعة مصادر للدخل من العالم الخارجي تتمثل في: السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، وعائدات كل من قناة السويس والبتروöl. وجميع تلك المصادر غير ثابتة بل ومتقلبة، وبعضها شديد التقلب مثل السياحة، هذا بالإضافة إلى الصادرات السلعية.

وقد شهد النمو الاقتصادي انحساراً كبيراً في آخر خمس سنوات، حيث تراجع من نحو ٥٪ سنوياً في العقدين السابقين إلى نحو يتراوح بين ٢,١٪ - ٢,٩٪ سنوياً، ثم أخذ في التزايد ليصل لنحو ٤٪ خلال السنوات الثلاث الماضية. أما معدل نمو الناتج المحلي فقد تعدى ٦٪ خلال عام ٢٠٠٧.

ولا تزال مصر تعاني من مشكلة التضخم السكاني، رغم انخفاض معدل نمو السكان إلى نحو ٢,٠٠٪ إلا أن المشكلة ما زالت تعيق وتدنى من آثار عملية التنمية،

كذلك ارتفاع الفئة العمرية الشابة إلى نحو ٤٠٪ من السكان أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

كما أن الأمية المنتشرة بين السكان البالغين بمعدل يصل إلى نحو ٤٠٪، وفي النساء تصل لنحو ٦٠٪ في المتوسط وتزداد معدلات الأمية في الريف عن الحضر بنسبة مرتفعة، وتعد من ضمن أهم مسببات تدني التنمية.

وتعد البطالة والتي تصل إلى ما يقارب ٩٪ وفقاً للتقديرات الرسمية من ضمن معوقات التنمية، والتي تتطلب خلق عدد من فرص العمل يصل إلى نحو يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنوياً لاستيعاب المنضمين الجدد إلى قوة العمل وهذا خارج عن قدرة الاقتصاد القومي.

كما أن ظاهرة الفقر والتي أشار إليها البنك الدولي بأن نحو ٢٣٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وتدني المستويات الصحية وانتشار الأمراض كل هذه المظاهر متربطة وترجع إلى تدني حالة التنمية وهي سبب ونتيجة في نفس الوقت.

ومما يزيد من حدة ظاهرة تدني التنمية التفاوتات أو الفجوات الموجودة في المجتمع، فهناك التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت الثاني بين المناطق الحضرية وبعضها (الحضر المركزي/ حضر الوجه البحري/ حضر الوجه القبلي). والتفاوت الثالث هو التفاوت بين المناطق الريفية وبعضها (ريف الوجه البحري/ ريف الوجه القبلي).

والتفاوت الرابع - وهو من أهمها - هو التفاوت النوعي بين الذكور والإإناث. ويوضح جميع تلك الجوانب تقارير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥). (جدائل (٣-٦)، (٦-٢)، (١-٦)).

(جدول ١-٦) التباين في بعض أهم المؤشرات التنموية

بين محافظات الجمهورية (٢٠٠١)

معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢٠٠١	معدل البطالة (+١٥) ٢٠٠١	معدل القراءة والكتابة (+١٥) %	نسبة القيد بالتعلم الأساسي والثانوي (%) ٢٠٠١	متوسط نصيب الفرد من الناتج الم المحلي الاجمالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ بالجنيه	دليل التنمية البشرية ٢٠٠١	المحافظة
٤٢,٢	٧٦	٨١,١	٩٠,٢	١٠١٦٧,٧	٠,٧٥٢	القاهرة
٥٨,٨	١١,٦	٦٧,٤	٨٩,٢	٤٣٧٣,٦	٠,٦٧٧	الدقهلية
٣٠,٣	٧,٥	٦٨,٨	٨٣,٤	٥٣٩١,٨	٠,٦٩٠	القليوبية
٤٢,٥	٨,٥	٤٧,٧	٧٤,٥	٣٦١٢,٨	٠,٥٩٩	الفيوم
٣٦,٢	١١,٤	٥٢,٠	٨٦,٨	٣٠٠٨,٨	٠,٦١٦	إسيوط
٥١,٣	٩,٦	٤٩,٥	٧٩,٨	٣٢٧٨,١	٠,٦٠٩	سوهاج
٩٦,٩	١٤,٣	٧٠,٢	٩٢,٥	٤٧٨٠,٦	٠,٦٩١	أسوان
٦٠,٧	٩,٠	٦٥,٦	٨٩,٠	٥٥٣٧,٦	٠,٦٨٠	الجمهورية

المصدر: معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣.

(جدول ٢-٦) التباين في بعض أهم المؤشرات التنموية

بين محافظات الجمهورية (٢٠٠٢)

معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢٠٠٢	معدل البطالة (+١٥) ٢٠٠٢	معدل القراءة والكتابة (+١٥) %	نسبة القيد بالتعلم الأساسي والثانوي (%) ٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط نصيب الفرد من الناتج الم المحلي الاجمالي ٢٠٠٢/٢٠٠١ بالجنيه	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٢	المحافظة
١٠٠,٦	٨,٠	٨٥,٨	٩٨,١	١٠٥٤٣,٢	٠,٧٦٦	القاهرة
١١٠,٧	١٥,١	٧١,٣	٩٤,٩	٤٥٣٥,١	٠,٦٨٥	الدقهلية
٨٨,١	٨,٩	٧٢,٦	٨٣,١	٥٥٩,٩	٠,٦٩٤	القليوبية
٤٢,٣	٧,٣	٥٥,٥	٧٦,٣	٣٧٤٦,٢	٠,٦٠٣	الفيوم
٥٨,٦	١٤,٨	٥٥,٧	٨٢,٣	٣١١٩,٩	٠,٦١٣	إسيوط
٦١,١	١٠,٥	٥٢,٤	٨٨,٣	٣٢٩٩,٢	٠,٦١٨	سوهاج
٥٣,٠	٢٢,٦	٧٤,٣	٩٧,٩	٤٩٥٧,١	٠,٦٦٦	أسوان
٦٨,٩	١٠,٢	٦٩,٤	٩٠,١	٥٧٤٢,١	٠,٦٨٧	الجمهورية

المصدر: معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٤.

(جدول ٣-٦) التباين في بعض أهم المؤشرات التنموية

بين محافظات الجمهورية (٢٠٠٤/٢٠٠٣)

المحافظة	التنمية البشرية ٢٠٠٤	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣	متوسط نصيب الفرد من الناتج	نسبة القراءة والكتابية والتعليم الأساسي والثانوي (%)	معدل القراءة والكتابية والتعليم الأساسي والثانوي (%)	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠ مولود حي (%)
القاهرة	٧٣	٩٣٥	١١٢٧٧,٣	٨١,٢	٩٩,٤	٩٦,٧	١٠٠٤
الدقهلية	٥٦	٤٨٥٠,٩	٦٦٨٦	٦٢,٥	٩٤,٨	٩٣,٦	٢٠٠٤
القليوبية	٥٤	٥٩٨٠,٤	٥٩٩٥	٦٨,٧	٨٥,٤	٩٠,٢	٢٠٠٤
القروي	٧٠	٤٠٠٧,٠	٤٠٦٩	٤٧,٨	٨٠,١	٨٣,٨	٢٠٠٤
أسيوط	٦٢	٣٣٣٧,١	٣٦١٧	٥٢,١	٨٤,٢	٩٠,٨	٢٠٠٤
سوهاج	٦٩	٣٦٣٥,٩	٣٦٢٣	٤٩,٦	٨٩,٨	٩٠,٢	٢٠٠٤
أسوان	٨٥	٥٣٠٤,٢	٥٣٩٦	٧٠,٣	٩٧,٠	٩١,٩	٢٠٠٤
الجمهورية	٦٨	٦٦٤٢	٦٦٨٩	٦٥,٧	٩٠,٩	٩٠,٩	٢٠٠٤

المصدر: معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٥.

ومما يؤدي أيضاً إلى تدني حالة التنمية في مصر هو ضعف (أو انعدام) القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. والتي تقوم على مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الديموغرافية، بالإضافة إلى العوامل السياسية.

وريما تأتي العوامل السياسية في مقدمة العوامل الازمة لبناء القدرة التنافسية، لماذا؟ لأن هناك عديد من الدول التي تعانى من النقص والقصور في العوامل الثلاث السابقة ولكن عن طريق العوامل السياسية استطاعت أن تبني قدره تنافسية فائقة.

وهذه العوامل السياسية تضم الديمقراطية، والاستقرار (سياسي / اقتصادي / اجتماعي)، والمؤسسات السياسية الفاعلة، والعلاقات الدولية.

٤ تقارير التنمية البشرية في محافظات مصر:

وقد أصدرت وزارة التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) بالتعاون مع معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي سبعة وعشرون تقرير عن التنمية البشرية المحلية لمحافظات الجمهورية خلال الأربع سنوات الماضية.

وتهدف هذه التقارير إلى التعرف على الواقع القائم لعناصر التنمية البشرية في كل قرية أو مدينة داخل هذه المحافظات، بهدف التعرف على حجم التفاوتات واتجاهها، وبما يعطى صورة واضحة لمتخذ القرار التنموي من جهة، ويرشد القرار التنموي الخاص بمواجهة هذه التفاوتات كما وكيفاً، وفي المكان والتوقيت المناسبين لهذه المواجهة من ناحية أخرى.

٢ الأهداف المرجوة من تقارير التنمية البشرية على مستوى المحافظات:

- وضع مفهوم التنمية البشرية موضع التطبيق الفعلى في قرى ومدن محافظات الجمهورية.

- إعداد دليل التنمية البشرية على مستوى محافظات الجمهورية، يساهم في قياس التفاوتات الإقليمية على مستوى هذه المحافظات، بهدف دعم التنمية البشرية والحد من التفاوتات.

- تحديد وقياس مشكلات التنمية وعناصر الإستراتيجية الملائمة، وسياسات وبرامج تحقيقها (التفاعل بين نتائج الدليل وواقع المحافظات).

- توفير قاعدة بيانات جيدة تسهم في إمداد مؤسسات الدولة بالحالة الراهنة للتنمية البشرية، بدلاً من البيانات المتضاربة التي تنسى إلى موقف مصر من دليل التنمية البشرية الدولي.

- التعرف على مدى مساهمة مفهوم التنمية البشرية في التنمية المستقبلية.

٤ قياس حالة التنمية البشرية في المجتمع

أصبح قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية من أولويات منظمات التنمية والمجتمع الدولي لسنوات عديدة. كما أصبحت الحكومات الوطنية تهتم بتحديد مؤشرات توضح مقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة السكان. وخلال حقبة الثمانينيات من القرن المنصرم أتضح أن اتخاذ متوسط الدخل الفردي وحده كمقاييس للتنمية غير كاف لمعرفة وفهم الفروق التي تحدث بين معدلات التنمية في الدول المختلفة، كما أنه غير كاف لتوضيح المعوقات التي تحول

دون تحقيق التنمية البشرية؛ لذلك قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ بتقديم دليل التنمية البشرية (HDI)، كمؤشر مركب يمكنه أن يعكس بصورة أكثر شمولًا الأبعاد الأساسية للتنمية في المجتمع. يتكون دليل التنمية البشرية من الثلاث أدلة الفرعية كما سبق الإشارة؛ (دليل توقع الحياة/ دليل التعليم/ دليل الناتج المحلي الإجمالي).

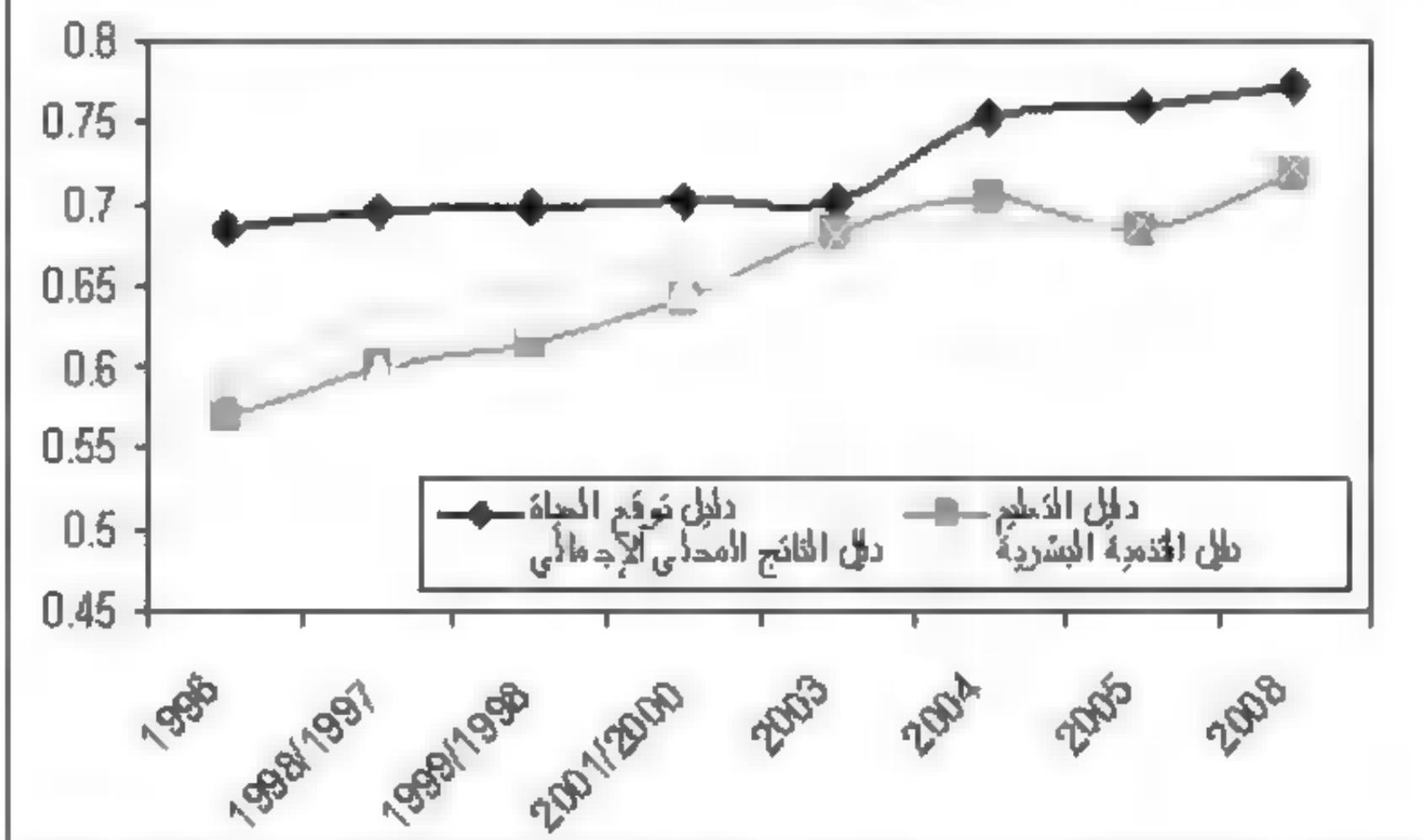
وخلال الائتني عشر سنة الماضية، قام تقرير التنمية البشرية الدولي بحساب مؤشرات التنمية البشرية لمعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعلى أساس تلك المؤشرات تم ترتيب تلك الدول وفقاً لإنجازات كل دولة وما حققته من تنمية. وقد حقق ترتيب مصر التنموي تقدماً معنديلاً مقارنة بباقي دول العالم خلال الفترة المذكورة. وعموماً فقد تم تعديل طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية، كما استخدم لقياس اتجاهات التنمية على المستوى القومي. وأصبحت مؤشرات التنمية البشرية على المستويات المحلية تعتبر مؤشرات رئيسية لتحديد المستويات العليا والدنيا للتنمية في نطاق كل دولة. وقد أوضحت تلك المؤشرات، التباينات بين الأقاليم المختلفة، كما وفرت أساساً لوضع استراتيجيات التنمية الإقليمية. وقد أصبح ممكناً أن يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لأقل مستوى من الوحدات الإدارية، وبحث فجوات التنمية الموجودة داخل كل إقليم. والتحليل على هذا المستوى يوفر حقيقة معلومات غنية، حيث يمكنه تقديم صورة تفصيلية ومعلومات مكثفة عن اتجاهات التنمية داخل الدولة، ويشير بدقة للمناطق المهمشة التي تحتاج لاهتمام الدولة.

(جدول ٦-٤)؛ تطور دليل التنمية البشرية في مصر (١٩٩٦-٢٠٠٨)

سنوات التقرير	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
دليل توقيع الحياة	٧٧٢	٧٣٠	٧٥٢	٧٠٤	٧٠٢	٧٠٢	٦٩٦	٦٩٦	٦٨٥	٦٨٥
دليل التعليم	٧١٨	٧٦٥	٧٣٢	٧٣٢	٧٣٢	٧٣٢	٥٩١	٦١٢	٦١٢	٥٩٩
دليل الناتج المحلي الإجمالي	٦٨١	٦٢٢	٦٠٧	٦٢٩	٦٢٩	٦٢٩	٥٩٨	٦٢٢	٦٢٢	٥٩٨
دليل التنمية البشرية	٦٦٢	٦٨٩	٦٨٧	٦٨٠	٦٦٥	٦٦٥	٦٢١	٦٢١	٦٢١	٦٨٩

المصدر: تقارير التنمية البشرية المصرية ١٩٩٤-٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨

شكل (٦-٤) تطوير دليل التنمية البشرية في مصر (١٩٩٦-٢٠٠٨)



ويوفر دليل التنمية البشرية الأساس لتحليل المعلومات الغنية عن أحوال الناس، ونوعية الحياة، إمكانيات توظيفهم، أو ضماعهم التعليمية... الخ، وكلما اقتربت تلك المعلومات من مستوى القرية كلما أمكن توفير معلومات أكثر. لذلك فإن حساب مؤشرات التنمية البشرية على مستوى القرية لا يقتصر فقط على إمداد متذبذب القرارات ب بصورة تفصيلية عن اتجاهات التنمية عبر المجتمعات المحلية، بل إنه يأتي أيضاً

(١) تم حساب الأدلة بنفس منهجية تقرير ١٩٩٤.

(٢) في دليل توقيع الحياة عام ٢٠٠٢ استخدمت نفس منهجية أرقام تقرير ٢٠٠١/٢٠٠٠.

بالموضوعات وثيقة الصلة بالتنمية على مستوياتها المحلية إلى أماكنها. كما أنها توفر الأساس الذي يتيح للمواطنين من أن يتساءلوا عن حياتهم ومستقبلهم، ويتيح للناس الفرصة في دخول حوار مع قادتهم وممثليهم المنتخبين. كما توفر المعلومات التي يمكنها إشعال وتغذية المشاركة الشعبية في السياسة المحلية واتخاذ القرار.

٥ التباينات الإقليمية في مصر

دأبت مصر على حساب مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات بدءاً من عام ١٩٩٤ وبالرغم من التقدم المحقق في مجال التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٨)، فإن التحليل على مستوى المحافظات أظهر وجود اختلافات تنموية معنوية.

ارتفع دليل التنمية البشرية القومي (على مستوى الجمهورية) من ٥٨٩٪ في تقرير عام ١٩٩٦ إلى ٦٨٠٪ في تقرير عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٦٨٧٪ في تقرير عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٦٨٩٪، ٧٢٣٪، ٢٠٠٥٪، ٢٠٠٨٪ وقد أدت هذه الزيادة إلى انتقال مصر من مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفض إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (ترتيبها ١١٥)، حيث تشمل فئة التنمية البشرية متوسطة المستوى الدول من الترتيب ٥٤ إلى ١٣٧٪.

وهذا المستوى المتوسط للتنمية البشرية على مستوى الدولة يعود في أحد أسبابه لانخفاض الدليل في محافظات الوجه القبلي بصفة خاصة حيث بلغ ٦٤٩٪، ٦٥٣٪ في تقرير ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ على الترتيب، ثم إلى ٦٥٧٪، ٦٩٣٪، ٦٩٥٪، ٢٠٠٨٪، ٢٠٠٩٪، ويرجع هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وضعف مؤشرات التعليم (جدوال (٦-٥)، (٦-٦)، (٦-٧)، (٦-٨)).

ارتفع معدل القراءة والكتابة للسكان (١٥+) على مستوى الجمهورية من ٢٥,٨٪ عام ١٩٦٠ إلى ٦٥,٦٪ عام ٢٠٠١ ثم إلى ٦٩,٤٪ عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٦٩,٥٪ عام ٢٠٠٦ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية.

كما يعتبر نجاح مصر في مجال التعليم السبب الرئيسي في تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى في التنمية البشرية.

(جدول ٦-٥): أدلة التنمية البشرية في تقرير ٢٠٠٣

المحافظات	الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
حضرية	٧٥٦	٧١٨	٧٩٦	٧٩٦	٧٥٥
وجه بحري	٧٧٨	٧٠٩	٧٨٥	٧٨٥	٦١٠
وجه قبلي	٦٤٩	٦٨٧	٦٢٣	٦٢٣	٦٣٨
حدود	٧١١	٧٠٣	٧٢٤	٧٢٤	٧٥٥
الجمهورية	٦٨٠	٧٠٢	٦٨٢	٦٨٢	٦٥٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣

(جدول ٦-٦): أدلة التنمية البشرية في تقرير ٢٠٠٤

المحافظات	الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
حضرية	٧٦٥	٧٦٨	٨١٩	٨١٩	٧٠٧
وجه بحري	٦٦٦	٧٠٨	٦٩٩	٦٩٩	٥٩٩
وجه قبلي	٦٥٣	٧٣٧	٦٣٣	٦٣٣	٥٩٠
حدود	٧٠٨	٧٥٣	-	-	٦٥٧
الجمهورية	٦٨٧	٧٥٢	٧٠٣	٧٠٣	٦١٧

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٤

(جدول ٦-٧): أدلة التنمية البشرية في تقرير ٢٠٠٥

المحافظات	الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
حضرية	٧٦٦	٧٧٧	٨٠١	٨٠١	٧٤٤
وجه بحري	٦٨٥	٧٦٨	٦٨٠	٦٨٠	٦٠٧
وجه قبلي	٦٥٧	٧٤٧	٦٤٠	٦٤٠	٦٠٥
حدود	-	٧٦١	٦٩٥	٦٩٥	-
الجمهورية	٦٨٩	٧٦٠	٦٨٥	٦٨٥	٦٢٢

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٥

(جدول ٦-٨): أدلة التنمية البشرية في تقرير ٢٠٠٨

المحافظات	الدليل	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي
حضرية	٧٤٠	٧٧٩	٧٦٨	٧٦٨	٦٧٣
وجه بحري	٧١٩	٧٦٩	٦٩٣	٦٩٣	٦٩١
وجه قبلي	٦٩٢	٧٤٧	٦٩٥	٦٩٥	٦٦٧
حدود	٧٣٧	٧٦٢	٧٦٩	٧٦٩	٦٨١
الجمهورية	٧٢٣	٧٧٢	٧١٨	٧١٨	٦٨١

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٨

٦ التنمية البشرية والسياسات الاجتماعية:

لم يعد للسياسة الاقتصادية نفس الأهمية والدور الذي كانت تقوم به أو يعول عليها أن تقوم به كما كانت في العقود السابقة. وحيث أثبتت التجارب التنموية الدولية أن السياسة الاقتصادية بمفردها لا تؤدي إلى تحقيق التنمية. إنما يعطى الدور الرئيسي لتحقيق التنمية إلى مجموعة من السياسات الاجتماعية والتي هي جزء أساسى من السياسة العامة للدولة والتي ترتبط بالإستراتيجية والأهداف المحددة للمجتمع.

والمقصود الشائع للسياسة الاجتماعية بأنها سياسات الدولة (العامة والخاصة) الموجهة نحو إشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين. وهذه الحاجات الاجتماعية متفق عليها في غالبية الدول وتشمل الثقافة والتعليم، والصحة، والغذاء، والإسكان، والمرافق...،

وهي التي تؤدى في مجموعها إلى تحسين نوعية - أو جودة - حياة البشر كما أشار إلى ذلك مفهوم التنمية البشرية. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه هناك ارتباط وتأثير متبدل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ومن ثم سيتم الاهتمام هنا ببعض السياسات الاجتماعية ذات التأثير الأكبر على التنمية البشرية في المجتمع. ويأتى في مقدمة تلك السياسات:-

- ثقافة التنمية والتنمية البشرية (الفصل السابع).
- الإدارة والتنمية البشرية (الفصل الثامن).
- التكنولوجيا والتنمية البشرية (الفصل التاسع).
- المرأة والتنمية البشرية (الفصل العاشر).
- التعليم الأساسي والتنمية البشرية (الفصل الحادى عشر).

(٧)

الفصل السابع
ثقافة التنمية
والتنمية البشرية

الفصل السابع

ثقافة التنمية والتنمية البشرية (*)

التنمية عملية تغيير تتجه نحو التقدم عن طريق سياسات موضوعية هدفها توجيه القوى الموجودة في المجتمع ودفعها نحو النمو والتقدم والتنمية البشرية أساسية لنشر ثقافة التنمية في المجتمع. وفي تعريف الأمم المتحدة للتنمية العملية التي يمكن بها توحيد الجهد لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية - وفي تعريف أحدث هي عبارة عن تنمية وتطوير العنصر البشري بما يمكنه من توسيع فرص و مجالات الاختيار أمامه في حرية وديمقراطية ليؤدي إلى تحسين نوعية حياة البشر، كما سبق الإشارة.

والتنمية ثقافة وممارسة وأسلوب حياة، لا تأتي إلا عن طريق التعلم. بمعنى أنه لابد من تعليم ونشر ثقافة التنمية في المجتمع. والسؤال الذي يطرح نفسه، إلى من يوجه التعليم بثقافة التنمية؟ تتسع القاعدة لتضم أفراد المجتمع، تلاميذ المدارس، رجال الأعمال، الإدارة الحكومية....، وبمعنى أشمل المجتمع كافة يجب أن تنشر فيه ثقافة التنمية، أى أنها توجه إلى العنصر البشري في المجتمع.

إن ثقافة التنمية تأتى عن طريق التعليم، سواء كان هذا التعلم مدرسي أو غير مدرسي، بمعنى أنه لابد أن تكون البداية من المدرسة ثم وسائل الإعلام وتعليم الكبار لمن هم خارج نطاق التعليم المنظم.

كما أن القدوة في ممارسة ونشر ثقافة التنمية في المجتمع عليها مسئولية. والقدوة تمثل في الأسرة - الأب والأم -، المدرس، القيادات الشعبية، والقيادات السياسية، الشخصيات العامة في المجتمع والتي يرتبط بها كثيراً من أفراده ويقلدونهم.

والتقافة العامة للشعب تتضمن عناصر عديدة، ولها مكوناتها وتأثيرها المعروف للجميع ومن ضمن هذه المكونات الرواسب الثقافية التي تعيق عملية التنمية والمؤثرات التنموية مثل النظرة إلى العمل بنوعياته مثلاً - وخاصة العمل اليدوى، كذلك النظرة

(*) دكتور سعد علام - مجلة الأهرام الاقتصادي - العدد ٢٠٩٧ - ٢٠٠٩/٣/١٦

والتعامل مع الملكية العامة والمال العام. أيضاً أنماط الإنفاق الاستهلاكي والترفي، والادخار، والنظرية إلى دور المرأة ... كل هذه العناصر وغيرها نتاج الثقافة العامة للشعب. وهي من أهم العوامل المؤثرة على عملية التنمية فاما أن تدفع التنمية للأمام وإنما أن تكون من أهم معوقاتها.

وفي الدول النامية التي لا تهتم بتغيير تلك العناصر في ثقافة الشعب تصبح التنمية عملية بطبيعة.

إن تغيير الثقافة العامة للشعب يرجع إلى نظام التعليم والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الثقافية والدينية الموجودة بالمجتمع. وكثيراً من هذه المؤسسات تعمل بمفردها وقد تتعارض أنشطتها مع بعضها مما يترك المجتمع في حالة حيرة ثقافية أو تشتت فكري، بما ينعكس على عملية التنمية ونتائجها.

وحيث تتفتح قدرات البشر وتزداد معارفهم ومشاركتهم ويزدادوا إيجابية في مذبح الحرية والديمقراطية الذي يسود المجتمعات ومن ثم تزداد القدرة التنموية في المجتمع، حيث تأكيد أن التنمية تقوم على البشر أساساً وليس على الموارد المادية والمالية.

ومن ثم كلما اتسعت مساحة الحرية والديمقراطية في المجتمع انتشرت به ثقافة التنمية وبالتالي ازدادت فيه معدلات التنمية الناتجة عن مشاركة المواطن في عملية التنمية، وينموا المواطن وينموا المجتمع، وذلك لن يتاتي إلا في ظل ثقافة التنمية التي تتبع هذه العناصر والمكونات. والعكس صحيح.

(الحرية والديمقراطية انتشار ثقافة التنمية المشاركة في التنمية تحقيق التنمية)
كما أنه يجب الأخذ في الاعتبار عملية العولمة وما تمثله من تمدد التداخل الثقافي العالمي في الثقافات المحلية وما يترتب على ذلك من آثار.

١ التعليم والثقافة:

التعليم أساس من أساسيات الثقافة وفي ذات الوقت هو ركيزة أساسية من ركائز التنمية البشرية، هو جزء وبوابة الثقافة. فالمجتمع المثقف مجتمع متعلم، والمجتمع المتعلم مجتمع مثقف. والثقافة والتعليم يجتمعان ويتكملاً لتنمية السلوك والعلاقات والمعارف، من خلال اختيارات ثقافية لكافة المستويات تصب في السلوك التنموي، أي ثقافة تنمو الرغبة في التنمية المستمرة.

ولا يستطيع أي مجتمع أن يتقدم ويزدهر حتى يعرف المكونات الثقافية التي تحكم به وتنمط تفكيره وتحدد اهتماماته وتوجه نشاطه. إن الثقافة بمعناها الانثربولوجي هي أسلوب أو طريقة الحياة التي يعيشها أي مجتمع بما تعنيه من تقاليد وعادات وأعراف وتاريخ وعقائد وقيم واهتمامات الحاضر ورؤى المستقبل، أنها طريقة تفكير وأنماط سلوك ونظم ومؤسسات اجتماعية، فالثقافة بهذا المحتوى العلمي هي في الغالب لا تأتي قصداً من الأفراد وإنما يكتسبها الناس امتصاصاً من البيئة منذ ولادتهم، وإذا اكتسبوها بالقصد فإن قصدهم يكون محدداً بالبرمجة من الأهل والمجتمع، فهم يتشاربون ثقافة أهلهم ومجتمعهم مثلما يتشاربون اللغة الأم ويحكمون على كل شيء وفق المعايير السائدة التي امتصوها امتصاصاً تلقائياً، وامتزجت بعقولهم ووجوداتهم. إن الفرد لا يذكر كيف تعلم لغة أهله وقومه مثال ذلك يقال عن كل عواصر الثقافة التي شكلته، فيها يعتقد وبها يفكر وبها يوالي ويعادي، إن الثقافة التي تخلق بها وعيه هي التي تصوغه وتتحكم بتصرفاته وتوجهاته وأسلوب حياته. ومن هنا تمايزت أوضاع المجتمعات وفقاً للثقافة التي تعتنقها وتحركها. وبايجاز شديد فالثقافة هي طريقة حياة الناس.

ويصفه عامة يمكن القول أن الثقافة - كمفهوم حديث - هي المخزون الحي في الذاكرة كمركب كلي ونمو تراكمي مكون من محصلة العلوم والمعارف والأفكار والمعتقدات والفنون والأداب والأخلاق والقوانين والأعراف والتقاليد والمدركات الذهنية والحسية والmorphologies التاريخية واللغوية والبيئية التي تصوغ فكر الإنسان وتنحه الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تصوغ سلوكه الكلي في الحياة.

هذا المخزون الحى قد يتمثل لدى الشعوب على شكل عقيدة حية فعاله ومحركة لما يصدر عن أفراد الشعب من قول أو عمل وما ينجزه - الشعب اليابانى على سبيل المثال ... - على الصعيدين الفكري والعملى الفردى والاجتماعى، أى ما يحققه من تنمية شامله.

والثقافة منها الفطرية وهى المرتبطة بالسلوك الفطري الغريزى . والثقافة المكتسبة وهى التى يتعلمها الفرد ويكتسب القدرات والمهارات والممارسة وهى ثقافة موجهة يتم التخطيط لها، من حيث أهدافها وأدواتها. وهى تكون عبر الزمن وتختلف من مجتمع لأخر ولها سماتها المجتمعية وخصوصيتها.

والمثقف هو مظهر الثقافة والمعبر عنها وحاميها وناقلها لسواه . ولكن ليس هو الذى يوجد الثقافة فهى موجودة بدونه ، ولكن هو الذى يتعلمها ويعامل معها، ومن ثم فإن البشر هم مادة الثقافة وأدواتها.

ومن ثم فان ثقافة التنمية هي عبارة عن القيم والمعلومات والأخلاق والفلسفات والممارسات التى تحقق التنمية وتيسر حركة المجتمع وتؤدى إلى زيادة فاعلية مؤسساته وإنتاجية وحداته وأفراده والارتفاع بمستوى معيشتهم وتطوير وتطور أسلوب حياتهم ، وبالتالي فإن العنصر البشري هو الأساس ، وتنميته هي المطلب الأول لتحقيق التنمية عن طريق نشر ثقافة التنمية.

٢ القيم الثقافية التنمية:

وكما اتضح فان جانب أساسى من المركب الثقافى للفرد هو مكتسب خلال مراحل حياته المختلفة، خاصة فى بداياتها، ومن ثم فانه يمكن للتعليم والتدريب والتوجيه للأعضاء المجتمع نحو سلوك أو قيم وتقالييد معينة أو ممارسات معينة وهى تلك التى تؤدى إلى تحقيق التنمية، أى تعليم وتدريب وتوجيه العنصر البشري.

ومن أهم التقاليد والقيم التى تؤدى إلى تحقيق التنمية و يجب أن يتعلمها ويلتزم بها أفراد المجتمع، ويمكن تعلمها خلال المراحل العمرية المختلفة فى المنزل، فى المدرسة، فى العمل وفي الشارع. ومنها:

— قيمة الوقت.

— قيمة الجودة

— قيمة الصدق.

— قيمة المثابرة.

— قيمة الإتقان في العمل.

— قيمة التجديد والابتكار.

— قيمة التميز وعدم التقليد.

— قيمة المحافظة على المال العام.

— قيمة النظام.

— قيمة الادخار والاستثمار.

وهذه القيم وغيرها وتواجدها في المجتمع - والتزام أفراد المجتمع بها تؤثر على نمو الدولة وتطورها، بل وإدارتها أيضاً. كل هذه القيم وما يرتبط بها من الممكن زرعها في أفراد المجتمع، وتنشئهم عليها من خلال ما تقوم به الدولة والمجتمع المدني من نشر لثقافة التنمية وتعويد الناس عليها وإلزامهم بها ، ولا بد من إتباع مبدأ العقاب والثواب حتى يتلزم أفراد المجتمع بما ارتباه المجتمع من قيم تنموية تحقق أهدافه.

ونشر هذه القيم والعمل بها يرجع إلى مفهوم امتداد التعليم ، بمعنى أن التعليم كان ينتهي بالحصول على الشهادة أما الآن - وفي عصر المعلومات - فان التعليم لا يرتبط فقط بالحصول على الشهادات، ولكنه أصبح عملية مستمرة اقرب إلى الثقافة منها إلى التعليم، حيث أصبحت البيئة التعليمية مفتوحة وتشترك فيها جهات ومؤسسات عديدة . تعمل - ويجب أن تعمل - على تعليم الأفراد الخبرات والمهارات المستخدمة واللازمة لتنمية مجتمعهم وذلك عن طريق التعليم (Learning) الذي يؤدي إلى تغيير في المعارف (Knowledge) ، والتدريب (Training) الذي يؤدي إلى تغيير

في المهارات (Skills). والتربية والثقافة (Cultural & Education) التي تؤدي إلى تغيير في السلوك (Attitudes).

وهذا ما تحتاجه الدول النامية لنشر ثقافة التنمية بما تحتويه من القيم التي سبق الإشارة إليها، حيث يعد الإنسان هو العنصر الأساسي في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد مستوى ونوعية الأفراد وتصرفاتهم من المحددات الرئيسية لزيادة الأدخار وزيادة الإنتاجية والحفاظ على موارد المجتمع وتحقيق الرفاهية إلى الحد الذي يمكن معه القول أن نجاح التنمية بجناحها الاقتصادي والاجتماعي مرهون أصلاً بمدى التقدم في نشر ثقافة التنمية من خلال الأدوات والجهات التي يمكنها ذلك، ومن خلال العنصر البشري بصفة أساسية.

إن الهدف النهائي والأساسي لعملية التنمية هو تحقيق الحرية في المجتمع، فقيام التنمية هو إزالة مختلف أشكال افتقاد أو تقيد الحريات التي تحد من خيارات الناس وتقلص فرص الاختيار أمامهم. وينطبق هذا المفهوم مع مفهوم أن التنمية هي إتاحة وتوسيع مجالات الاختيار أمام البشر بما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة أو تحسين نوعية حياة البشر، ويرتبط بالحرية كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالحريات في تلك الجوانب يعزز بعضها بعضاً.

وإذا كانت الحرية هي هدف وغاية التنمية، وفي نفس الوقت هي ما تقدمه التنمية، إذا لابد من التركيز على هذا الهدف الأشمل الذي يحقق التنمية بدلاً من الوسائل والأدوات التي تستخدم لتحقيقه (مثل الدخل، التوزيع، البطالة...).

ومن ثم فإن عملية التنمية إذا ما اعترفنا بأنها تعزز حرية الفرد، فلابد أن تتضمن عملية التنمية تلك التخلص من كل أنواع القصور والحرمان والحد من الحريات التالية:

- حرية التعبير.

- حرية المشاركة.

- حرية اتخاذ القرارات وحرية الاختيار.

— الحرية الاقتصادية.

— حرية تداول السلطة.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية تستلزم إزالة كافة المعوقات التي تؤدي إلى افتقار الحريات (مثل القوانين والتشريعات التي تعطى الحكم سلطات مطلقة، الفقر، عدم عدالة الفرص الاقتصادية، العرمان الاجتماعي المنظم، إهمال المرافق والتسهيلات العامة، التدخلات غير المبررة وغير القانونية في مؤسسات المجتمع المدني... وغيرها كثير).

كما أن نقص الحريات مقترب مباشرة بالفقر الاقتصادي (الجوع ونقص الغذاء، قصور الخدمات الصحية ومرافقها، المسكن، الرعاية الاجتماعية...) وتتصف الدول النامية والتي تغيب عنها الحريات بالنقص والقصور فيها جميعاً، حيث أن هناك علاقة أكيدة بين الحرية الفردية وانجاز التنمية.

إن تحقيق هدف التنمية في سيادة الحرية في المجتمع يتأثر ولا شك بالثقافة السائدة في المجتمع كالقيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة التي تمارس الحرية في إطارها ويمتوى العنصر البشري ومدى تنميته. ومن هذه القيم التي تكون ثقافة المجتمع وبالتالي مقدراته ونجاحه في تحقيق التنمية والتي تتبادر من مجتمع لأخر؛ قيم المساواة بين الجنسين، وضع المرأة، طبيعة رعاية الأطفال، حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة، المواريث، تقاليد وممارسة المعتقدات الدينية، وتقاليد المناسبات الاجتماعية، تنظيم النسل، النظرة إلى المؤهلات العلمية، النظرة إلى العمل اليدوي...).

وهذه القيم - ومن ثم الثقافة - ليست بالضرورة جامدة فهي تتأثر بالتطورات الداخلية والخارجية، كما أن هناك خصائص وسمات اجتماعية تؤثر وتتأثر بثقافة المجتمع ومن هذه الخصائص، خاصية الدين والمحافظة والاعتدال والوسطية، الواقعية، والرضا، والسلبية، والاتكالية... وغيرها. فمنها ما هو ايجابي ومنها السلبي والتي لابد أن تتغير عن طريق تطوير ثقافة المجتمع الذي يأتي عن طريق تطوير

وتربية العنصر البشري، وبالتالي فإن سؤال يطرح نفسه، أى من هذه العناصر يلزم تغييره وأيها يلزم الإبقاء عليه؟ إنه قرار مجتمعي وليس قرار صفوه، أى أن الناس جمِيعاً الحق في أن يدلوا برأيهم في هذا الموضوع وليس نخبة معينة تحت أى مسمى، وذلك يرتبط بمعنى تواجد الحرية في المجتمع.

٣ مسؤولية نشر ثقافة التنمية:

١- المرأة ونشر ثقافة التنمية:

المرأة هي عماد المجتمع هي نصف الحاضر وكل المستقبل، فهي نصفه والمسئولة عن النصف الآخر. ومن ثم فإن إعداد المرأة من حيث التعليم والثقافية والتطوير يعد مرتكز تنموي أساسى إذا أراد المجتمع الانطلاق في تحقيق التنمية وعليها الدور الهام والرئيسى في نشر ثقافة التنمية داخل الأسرة وفي تعليم الأجيال القادمة.

وتحقيق ذلك يتطلب إعداد المرأة لذلك من حيث التعليم، والقضاء على أمية المرأة، وإتاحة فرص العمل، وصحة المرأة.

بالنسبة للتعليم:

تشير البيانات إلى أن هناك تباين بين الجنسين في مجال التعليم، وبين الريف والحضر، وبين الوجه القبلي والوجه البحري، كما بين الدول وبعضها.

حيث بلغت نسبة المقيمات في المرحلة الابتدائية ٨٨,٣٪، ونحو ٨٩,٧٪ في المرحلة الإعدادية، ونحو ٦٩,٢٪ في المرحلة الثانوية (عام وفني)، ونحو ٤٢٩,٤٪ في المرحلة الجامعية من إجمالي الفتيات في كل مرحلة عمرية مقابلة في عام ٢٠٠٦ في مصر.

كما أن من أكبر آفات التنمية عامة والثقافة خاصة هي أمية المرأة، حيث تعيق مشاركة المرأة في التنمية كذلك في أي نواحي ثقافية، بل تعد الأمية معوق أساسى لنشر ثقافة التنمية.

وبصفة عامة فما زالت معدلات الأمية مرتفعة، وأمية النساء نحو ضعف

معدلات أمية الذكور في عام ١٩٨٦ كانت أمية الذكور نحو ٣٧,٥٪ والإإناث ٦٢,٥٪.
وبلغت أمية الإناث عام ٢٠٠٣ نحو ٤١,٨٪ - وحالياً نحو ٤٠٪.

٢- المعلمين ونشر ثقافة التنمية:

حيث يبلغ أعداد المعلمين في مختلف مراحل التعليم قبل الجامعي نحو ١٢٦٥ ألف معلم منهم ٤٢٪ إناث، ويبلغ عدد أساتذة الجامعات ومساعديهم نحو ٧٠ ألف، معنى ذلك أن هناك قوة ضاربة إذا أحسن استخدامها وتجهيزها بما يمكنها من تغيير ونشر ثقافة التنمية، فهي قادرة على ذلك.

إن المعلم في المرحلة قبل التعليم الجامعي أكبر تأثيراً على الطلاب في بدايات المراحل العمرية المختلفة ومن ثم وجب إعداد المدرسين للقيام بهذا الدور والعمل على نشر الركائز التنموية لدى الطلاب وما تحتويه من قيم يجب العمل بها؛ كالصدق والإخلاص في العمل/ والمحافظة على المال العام/ والمثابرة/ والابتكار/ والادخار...، كل هذه قيم يمكن أن يتعلمها النشأ في المدرسة ومن معلمين ملمين بتلك الجوانب وتم تدريبيهم عليها.

ويأتي بعد ذلك التعليم الجامعي - والعالي - وفيه يمكن من خلال التنظيمات الطلابية - الأسر الجامعية - نشر تلك الثقافة التنموية المطلوبة وتغيير ما هو قائم ويتعارض مع متطلبات التنمية، دور الأساتذة أساسى في إقناع طلابهم وجعلهم نماذج تشع في مجتمعاتها المحلية بقيم تنموية سليمة وجديدة.

العدد الإجمالي للمدرسين في مصر

ونسبة المدرسات الإناث لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

نسبة المدرست	إجمالي المدرسين	المدرسين	أعداد والمدرست
*%٤٢	١٢٦٥١٨٥		

المصدر: وزارة التربية والتعليم - بوابة الخدمات الالكترونية - كتاب الإحصاء السنوى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ .

* تقديرى

أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيههم بالجامعات المصرية

نسبة الإناث منهم	الإجمالي	
%٢٥	١١٤٥٨	عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية
%٢٩	٩٠٧٦	أستاذ
%٣٨	١٤٨٩٢	أستاذ مساعد
		مدرس
%٤٣	١٤٥١٣	عدد معاوني هيئة التدريس بالجامعات الحكومية
%٥٥	١١٢٨٦	مدرس مساعد
%٣٨	٥٩٢٢٥	معلم
		اجمالي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيههم بالجامعات الحكومية
	٥٦٢٦	عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأزهرية
	٣٦٩٢	عدد معاوني هيئة التدريس بالجامعات الأزهرية
	٩٣١٨	اجمالي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيههم بالجامعات الأزهرية
	٣٦٠	عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأمريكية
	١٢٩٨	عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخاصة
	٧٠٢٠١	الإجمالي

المصدر: وزارة التعليم العالي - النشرة الدورية لوحدة المعلومات ٢٠٠٧ .

بالنسبة لبيانات الجامعات الحكومية؛ المجلس الأعلى للجامعات - مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي - إدارة الإحصاء ٢٠٠٥/٢٠٠٤ .

٣- الجمعيات الأهلية ودورها في نشر ثقافة التنمية:

تعد الجمعيات الأهلية منظمات غير الحكومية ركيزة أساسية لنشر ثقافة التنمية في المجتمع. حيث تكون معظمها من متطلعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة.

تطور أعداد الجمعيات الأهلية في مصر

٢٠٠٧	١٩٩٩/٩٨			١٩٩٢/٩١	السنة
	جبلة	حضر	ريف		
١٣١٢٣	١٠٨٥٠	٨٥٢٧	٢٣٢٣	٩٠٠٤٨	جمعيات الرعاية الاجتماعية
٩٦٩٥	٣٨٠٧	١١٤١	٢٦٨٦	٣٤٧٣	جمعيات تنمية المجتمع
٢٢٨١٨	١٤٦٥٧	٩٦٤٨	٥٠٠٩	١٣٥٢١	الإجمالي

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة مما يمكنها من الاحتكاك والتواصل بكل مؤسسات المجتمع وأفراده . وأنشطتها ليست بديلة للدولة أو منافسة لها ولكنها مكملة لجهودها . ومن ثم يمكن أن تكون شريكاً أساسياً في نشر ثقافة التنمية وما يرتبط بها من أنشطة ومتطلبات وتستطيع أن تؤديها بنجاح ويعيناً عن الروتين الحكومي .

ويعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات المستقلة عن الحكومة، ولها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهداف تجارية، أي أنها وكالات خاصة تقوم بدعم التنمية.

وجمعيات تنمية المجتمع على وجه الخصوص التي يمكن أن تكون نشر ثقافة التنمية جزءاً من نشاطها ووفقاً لبرامج معينة يمكن وضع إطارها عن طريق الاتحاد العام للجمعيات الأهلية .

٤- الأحزاب وثقافة التنمية:

الحزب السياسي بمعناه العام هو جماعة من الأفراد تشارك في تصور واحد لبعض القضايا السياسية والاجتماعية . وتلتقي حول برنامج سياسي واجتماعي معين . وتكون رأياً واحد في مختلف القضايا في المجتمع . وتعتبر الأحزاب السياسية الإطار المؤسسي الذي يجسد المصالح الاجتماعية المتعددة ومن ثم فالأنماط هي مؤسسات التعددية السياسية وأدبياتها . ومدارس التدريب على الديمقراطية بما تنتهي عليه من أبعاد تداول السلطة ، وتمثيل المصالح الاجتماعية والتعبير عنها والمشاركة السياسية . وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً ملمساً في التطور الاجتماعي والثقافي بما يخدم عملية التنمية في المجتمع^(١) .

ومن ثم فان على تلك الأحزاب أن تتفق على الأسس العامة لثقافة التنمية - وهي أسس لا يختلف أحداً عليها - وبالتالي تعمل على نشرها بين أعضائها وعلى كافة المستويات الحزبية . ويعد ذلك دوراً من أهم أدوار العمل الحزبي ألا وهو دفع عملية

(١) تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ .

التنمية في المجتمع عن طريق نشر ثقافة التنمية، وتدريب وتعليم أعضاءه الجوانب المختلفة لثقافة التنمية وأساليب نشرها. ففي وجود نحو ١٧ حزباً لها قواعدها في مختلف المستويات يمكن نشر وتدعيم تلك الثقافة والتي هي أيضاً ترتبط بالثقافة العامة للمجتمع.

٥- المؤسسات الدينية وثقافة التنمية:

تعد المؤسسات الدينية، وتعنى بها المساجد والكنائس من أهم جهات نشر ثقافة التنمية، وتطوير العنصر البشري. فحيث تنتشر في كافة ربوع الجمهورية، حيث يبلغ إجمالي عدد المساجد بالجمهورية نحو ٧٧٦٨٠ مسجداً؛ فالمساجد الحكومية في الحضر نحو ١٧٢٠٠ مسجداً وفي الريف نحو ٥٥٧٢٠ مسجداً أما المساجد الأهلية في الحضر منها نحو ١٧٥٠ مسجداً وفي الريف نحو ٣٠١٠ مسجداً. أما الكنائس فتبلغ جملتها ٢٠٦٩ كنيسة.

ومن ثم فإن هذه المؤسسات يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في نشر ثقافة التنمية إذا تم توجيه أئمة ورعاة تلك المؤسسات إلى أهمية دورها في نشر ثقافة التنمية ودعمهم ببعض البرامج والمحاضرات عن مفهوم وعنصر ثقافة التنمية.

وحيث أن كل الأديان تحض على التنمية ومثال ذلك الإدخار وعدم التبذير، والاستثمار وعدم اكتناز الأموال، والنظافة الخاصة والعامة، وإخراج الزكاة، والمحافظة على المال العام وغير ذلك من المبادئ التنموية التي تدعوا إليها الأديان.

عدد المساجد والكنائس بالجمهورية

عدد المساجد:	
حكومة:	
حضر	١٧٢٠٠
ريف	٥٥٧٢٠
أهلية	
حضر	١٧٥٠
ريف	٣٠١٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - وصف مصر بالمعلومات -

ونشر ودعم وتأكيد ثقافة التنمية في المجتمع يحتاج إلى أربعة أركان أساسية - معنى ذلك أن هناك أركان أخرى - ولكن هذه أهمها^(١).

أولاً: قيادة تمثل نموذج ومثلاً أعلى لكل ما هو تنموى . قيادة تستطيع صناعة رؤية إيجابية تجاه النمو والتقدم - حتى ولو لم يسعد ذلك كل الناس - نحتاج إلى من نعده مثلاً أعلى فيدعونا إلى أن ننصح كأفراد وجماعات، ولسنا بحاجة إلى من يستغل مخاوفنا واحتياجنا.

ثانياً: نحن بحاجة إلى منظومة تعليمية تحترم وتنشر وتدعم المبادئ والسلوكيات المتصلة بثقافة التنمية . وأن تلقن الشباب فهم الثقافات التي سيكون عليهم التعامل معها في العصر الحديث ، منظومة تعليمية تزود الشباب بما يمكنهم من التعبير عن أفكارهم ، وال الحوار والتعاون والالتزام .

ثالثاً: بيئة إعلامية تتبنى القيم الثقافية التنموية ، وليس القيم التجارية للمؤسسات . وخاصة مؤسسات الإعلام التجارية .

رابعاً: ليكن مفهومها أن التنمية البشرية والتنمية الثقافية مترابطان ومتلازمان ولا يمكن أن تتحقق أحدهما دون الأخرى لأن العنصر البشري هو الأساس في كلِّيَّهما ومن ثم فنجاح إحداهما يؤدي إلى نجاح الأخرى .

(١) كارل ألبرихت- الذكاء الاجتماعي- مكتبة جرير - دبي ٢٠٠٨ .

(٨)

الفصل الثامن

التنمية البشرية والإدارة

"الإدارة بشر"

الفصل الثامن

التنمية البشرية والإدارة

"الإدارة بشر"

نعم إن الإدارة بشر، وعلى مستوى قدرة وكفاءة هؤلاء البشر تتقى الأم، وتنجح عملية التنمية. وفي ضوء التجارب والمحاولات التاريخية للتنمية أوضح أن الدول التي استطاعت أن تتفز بمعدلات تنمويتها لم يتم لها ذلك عن طريق وفرة مواردها بقدر ما أمكن تحقيقه من خلال كفاءة وحسن إدارة المنظمات التي تقوم على استغلال وإدارة الموارد والمشروعات، ومن ثم كفاءة العنصر البشري القائم على هذه المنظمات والمؤسسات.

ومن ثم سنتناول العنصر البشري والإدارة بشئ من التفصيل حيث أن كثيراً من الفشل في تحقيق التنمية يعود إلى تدني مستويات الإدارة في منظمات الإنتاج والخدمات. لذلك أصبح تطوير وتجديد وتحسين الإدارة في مختلف دول العالم من أهم متطلبات تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. وذلك عن طريق تنمية مواردها البشرية.

والإدارة هي العنصر البشري القادر على جمع عوامل وعناصر الإنتاج في التوليفة المثلث لتحقيق إنتاج (سلع أو خدمات) يحتاجها المجتمع وأعلى كفاءة ممكنة بهدف إشباع الحاجات المحلية والقدرة على المنافسة العالمية.

كما أن الإدارة تعرف بأنها نشاط ذهني يرتبط بتحقيق الأهداف بأعلى كفاءة من خلال آخرين (العاملين). ومن هذا التعريف يمكن أن يستدل على طبيعة العملية ظاهرة مجتمعة تكون جزء من نسيج المجتمع، فهي نظام فرعى في إطار مجتمعي كلّي. والكفاءة هي بصفتها عامة معيار يشير إلى علاقة المدخلات بالمخرجات (Input / Output)، يقوم به البشر.

والإدارة موضوع متعدد الجوانب حيث:

- هي نظام / حديث العهد.

- والإدارة هي البشر.
- والإدارة مهام / وهي أحد فروع المعرفة.
- وكل إنجاز للإدارة هو إنجاز لمدير، وكل فشل لها هو فشل لمدير.
- أى أن البشر هم الذين يديرون.
- الإدارة عمل خاص بالمجتمع الحديث تميزه عن المجتمعات السابقة.
- والإدارة لها مهارات وأدوات وأساليب خاصة بها يتعلّمها ويتدرب عليها البشر.
- والإدارة يجب أن تتم داخل منظمة أى داخل نسيج من العلاقات الإنسانية.
- ومفهوم الإدارة كوظيفة أى لها هدف محدد بمهام، بمعنى أنها نظام، ومع ذلك فإنها ترتبط بمكونات المجتمع الثقافية وقيمه وتقاليده وعاداته. حيث تتأثر بها - أى حالة العنصر البشري في المجتمع - ومن ثم تؤثر على فاعلية وكفاءة ونجاح الإدارة في المجتمع.
- والدرس المستفاد من اليابان في هذاخصوص هو نجاح الإدارة في الزر بالتراث الثقافي للشعب وللدولة للعمل من أجل الغايات الجديدة لدوله صناعية حديثه.
- وإذا أساءت الإدارة الفهم واعتبرت نفسها غاية (المنصب) والمؤسسة هي الوسيلة، فإنها بذلك تصل إلى البيروقراطية. وهذا هو المرض التفسخي الذي تتعرض له الإدارات، وخاصة تلك الإدارات التي لا تخضع لاختبارات السوق - أى ليس لديها منتجات يمكن طرحها في السوق للحكم عليها.
- والإدارة ظاهرة مجتمعية - أى أنها جزء من المجتمع - ترتبط بخصائص العنصر البشري في المجتمع - تتبع منه وتعمل فيه وهي نظام فرعى في إطار مجتمعي كل (١).

(١) دكتور على السلمي - الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد - كتاب الاقتصادي - أغسطس ١٩٩٢ .

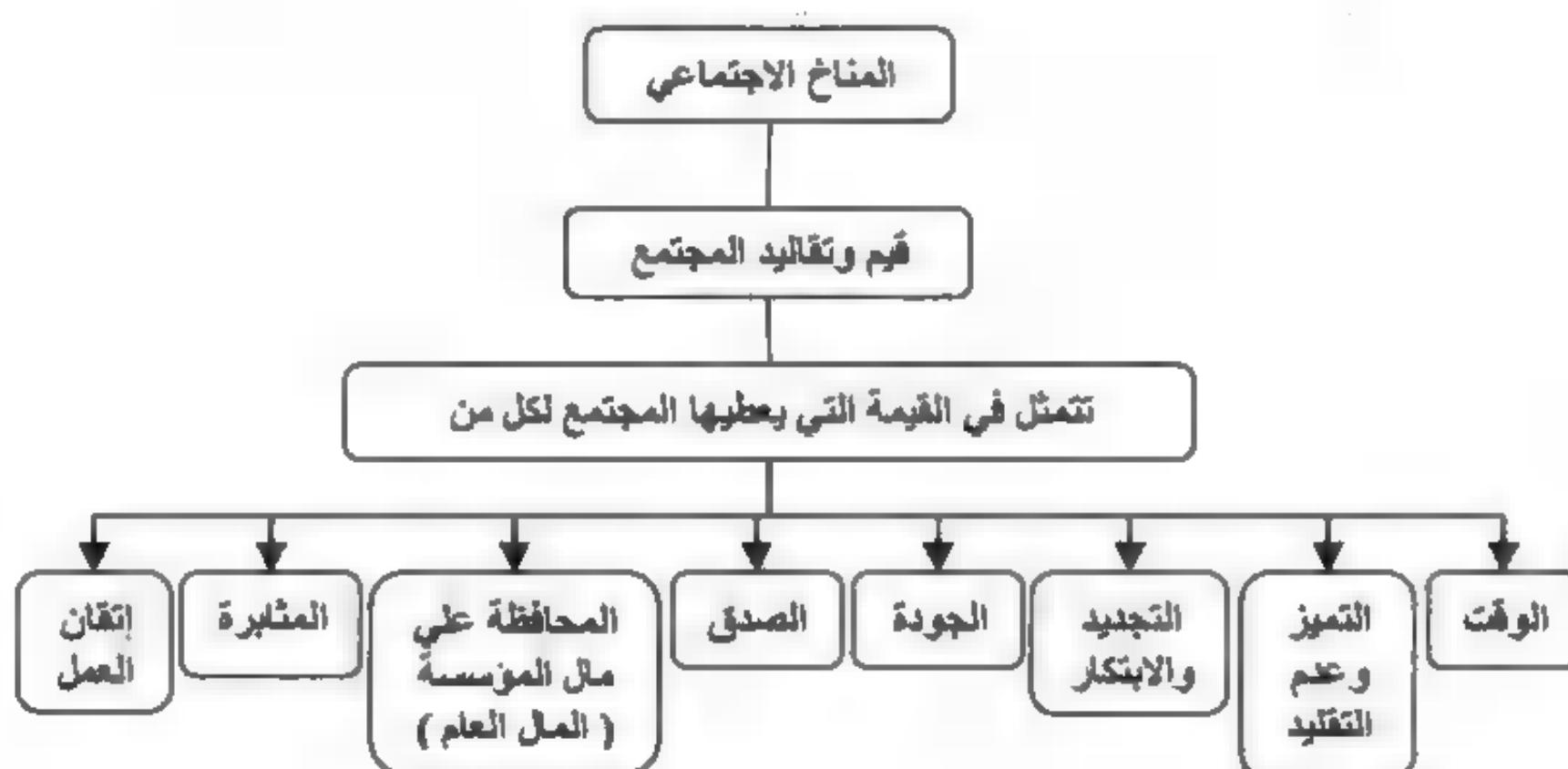
وبالتالي - كما سبق القول - فإن تراث المجتمع يؤثر على الإدارة ، كذلك كل ما يطرأ على المجتمع من تغيرات يؤثر بالتالي على الإدارة . وأهم هذه التغيرات جمعاً هي التغيرات التكنولوجية والعلمية والتدريبية والصحية للعنصر البشري .

ويؤثر المناخ الاجتماعي - قيم وتقاليد المجتمع - على الإدارة من حيث:

- قيمة الوقت.
- قيمة الجودة.
- قيمة الصدق.
- قيمة المثابرة.
- قيمة الإتقان في العمل.
- قيمة التحديد والابتكار.
- قيمة التميز وعدم التقليد.
- قيمة المحافظة على مال المؤسسة . (شكل ١-٨)

(شكل ١-٨)

المناخ الاجتماعي وتأثيره على العنصر البشري في الإدارة



والملحوظة من الشكل أن ما تربى عليه وتعلم وتدرب عليه العنصر البشري في المجتمع (من تعليم وقيم وتقاليد وثقافة) هي التي تحدد كفاءة العنصر البشري في الإدارة - ومن ثم فإن الارتباط وثيق بين التنمية البشرية والإدارة.

كل هذه القيم ودرجة تواجدها في المجتمع تؤثر على الإدارة ونتائجها سلباً وإيجاباً ويتعلّمها الفرد في المجتمع ويتدرّب ويتربى عليها.

١ - وهناك ثلاثة مهام على البشر في الإدارة أداؤها وهي:-

- تحقيق غرض المؤسسة المحدد رسالتها (وهي الأداء الاقتصادي في المقام الأول)

- جعل العمل منتجاً، والعامل منجزاً، تنظيم العمل طبقاً لمنطق العمل وجعل العمل مناسباً للبشر

- التعامل مع التأثيرات الاجتماعية والمسؤوليات الاجتماعية (كل مؤسسة توجد لكي تساهم في أنشطة خارجة عن ذاتها، وتسد حاجة أفراد غير أعضائها وتعمل على إرضائهم. فالمؤسسة يجب أن تكون جزءاً من الجماعة من الناحية النفسية والجغرافية والثقافية والاجتماعية).

ويجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار الحاضر والمستقبل، أي المدى القريب والمدى البعيد. كما أن على الإدارة أن تشغل نفسها دائماً بإيجاد الجديد، علاوة على جعل الموجود بالفعل أقرب إلى الكمال والفاعلية.

٢ - أوضاع الإدارة في الدول الدامية:

هناك علاقة وثيقة بين مستوى العنصر البشري ومستوى الإدارة في المجتمع. في أي من المجتمعات هناك أهداف على الإدارة أن تقوم بتحقيقها وهذه الأهداف ودرجة الإنجاز ومستواها تحوطها عوامل تؤثر فيها، من تلك العوامل:

- ظروف خارجية (من خارج المؤسسة) تتسم بالتعقيد وعدم الثبات.

- ظروف داخلية (داخل المؤسسة) تتسم أيضاً بالتعقيد، وعدم الوضوح

- والتشابك، وعدم الثبات. ومن أهمها خصائص العمالة البشرية.
- موارد وإمكانيات مادية وبشرية محدودة كمياً ونوعياً.
 - معلومات ناقصة، غير واضحة، وغير دقيقة وترتبط بمعرفة ودراسة العنصر البشري.
 - تطور تكنولوجي مطلوب ملاحقته إدارياً.
 - وظائف ومهام مطلوب تأديتها.
- ٣ - الإطار الداخلي للإدارة (الإطار الذي تعمل الإدارة في ظله داخل المؤسسات) ^(١) بـ
- هيكل تنظيمي يقسم الاختصاصات.
 - سياسات وقواعد (لوائح وقرارات).
 - نظم (إجراءات) ومسارات للعمل (روتين).
 - إمكانيات معلوّية (قيم ومبادئ).
 - أفراد من مستويات مختلفة.
- وجميعها خصائص بشرية، ثم:
- موارد مالية.
 - إمكانيات مادية.
 - تقنيات (مستوى تكنولوجي معين بما في ذلك المعلومات).
- والعناصر السابقة (الداخلية أي من داخل المنظمة) بكل ما تتصف به من مشاكل ونقائص، على الإدارة أن تعمل في ظلها. وفي نفس الوقت تبحث عن إمكانيات وسبل تطويرها. ومن هنا تأتي صعوبة العبء الملقى على عاتق الإدارة حيث عليها أن تنجز وتحقق الأهداف وتجرى التطوير في ذات الوقت (أى تؤدى مهمتين)، وكل منها صعبة .

(١) دكتور على السلمي - مرجع سابق.

٤ - ظهور الإدارة وأسبابه:-

كثير المؤسسات وتشعبها كان من أهم العوامل التي أوجبت الحاجة إلى الإدارة. حيث كانت أكبر جامعة في بداية القرن لا يزيد عدد طلابها عن ٢٠٠٠ (ألف) طالب، أما اليوم فإن أصغر جامعة بها أكبر من ذلك بكثير. كذلك المستشفى أصبح مركز طبي ضخم، الصحف، الشركات العملاقة، كل ذلك أدى إلى لزومية الإدارة كنظام.

والإدارة شئ مستقل عن الملكية والسلطة، حيث هي وظيفة موضوعية، مبنية على أساس متين من مسؤولية الأداء، وهي احتراف وعمل تخصصي ونظام له أركانه وأسسها العلمية، وعناصره البشرية المؤهلة.

٥ - التعليم والعلم في مجال الإدارة^(١):

يتجه العالم إلى أن تقل كثافة العمل والمواد الخام والطاقة في منتجاته، وأن يصبح كثيف المعرفة بدلاً منها (الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات - أى إنتاج المعلومات هو أساس التقدم في الدول المتقدمة). وعصر المعلومات هو عصر العنصر البشري المتعلّم والمُؤهل لمعارف مختلفة.

والبيان حالياً تنتج ما مقداره مرتين ونصف كمية السلع المصنعة، ولكن بنفس القدر من الطاقة، وقدر أقل من المواد الخام التي كانت تستخدم منذ ٢٥ سنة، ويرجع ذلك إلى تكثيف المعرفة. وبالتالي فإن العالم يتجه إلى أن يصبح كثيف المعرفة فيما يتعلق بعملية التصنيع ذاتها، ويتوقف ذلك على مقدار ما ينفقه المجتمع على البحث العلمي والتطوير التجريبي والتعليم والتدريب للعنصر البشري، (جدولى ١-٨)، (٢-٨).

ومن ثم، ففي مجتمع المعرفة هناك قصبيتين أساسيتين للإدارة، هما: الابتكار/ وتنظيم العمل، ويقوم بكليهما العنصر البشري المفروض والضروري تنمية من كل الجوانب السابق الإشارة إليها.

(١) بيتر ف. دراكر - الإدارة والمستقبل - الدر الدولي للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٩٥ - ص ٥٠٦ وما بعدها.

والابتكار - تعنى - أو لكي يتحقق لابد من ترك القديم، وهو عمل منهجه (أى وفق نظام أو تنظيم محدد يؤدى إلى الابتكار، وليس له علاقة بالنبوغ والعبقرية. وهو أيسر في ظل حرية السوق، وحرية الانتقال، وحرية نقل وتبادل المعلومات والمعارف أى في ظل الحرية والديمقراطية تفتح ملكات العنصر البشري وتزدهر العبقريات ويزداد العلماء وال فلاسفة . - وسيتم مناقشة جوانب الابتكار لاحقاً.

(جدول ١-٨) نسبة الإنفاق من الناتج القومي على الأبحاث والتطوير

خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٠

البلد	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي
مصر	٤%
الجماهيرية العربية الليبية	٣%
الهند	٣%
الأردن	٣%
الكويت	٣%
ماليزيا	٣%
باكستان	٣%
سنغافورة	٣%
إسرائيل	٤%
الاتحاد السوفيتي السابق	٤%
اليابان	٤%
الدنمارك	٤%
فرنسا	٤%
المانيا	٤%
إيطاليا	٤%
النرويج	٤%
المملكة المتحدة	٤%
الولايات المتحدة	٤%
الدول النامية	٤%
الدول الأقل نمواً	٤%
الدول العربية	٤%
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤%
أمريكا اللاتينية والカリبي	٤%
جنوب آسيا	٤%
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	٤%
وسط وشرق أوروبا ودول الكومونولث المستقلة	٤%
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٤%
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع	٤%
تنمية بشرية مرتفعة	٤%
تنمية بشرية متوسطة	٤%
تنمية بشرية منخفضة	٤%
دخل مرتفع	٤%
دخل متوسط	٤%
دخل منخفض	٤%
عالم	٤%

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(جدول ٢-٨) ترتيب الإنفاق على الأبحاث والتطوير من أدنى إلى أعلى

م	الدولة	الإنفاق على الأبحاث	م	الدولة	الإنفاق على الأبحاث
١	بروني دار السلام	٥٣	٦٠	كوبا	٥٣
٦	نيكاراغوا	٥٤	٦١	بيلاروس	٥٤
٣	الهندوراس	٥٥	٦٢	تونس	٥٥
٤	ليسوتو	٥٦	٦٣	المغرب	٥٦
٥	زامبيا	٥٧	٦٤	بنغلادش	٥٧
٦	صيفيل	٥٨	٦٥	موزambique	٥٨
٧	ترنيداد وتوباغو	٥٩	٦٦	مالطا	٥٩
٨	بليز	٦٠	٦٧	تركيا	٦٠
٩	الإكوادور	٦١	٦٨	إيران	٦١
١٠	الفلبين	٦٢	٦٩	نيبال	٦٢
١١	باراغواي	٦٣	٧٠	برتغال	٦٣
١٢	سيريلانكا	٦٤	٧١	لتوانيا	٦٤
١٣	جامبيا	٦٥	٧٢	مولدوفا	٦٥
١٤	السلفادور	٦٦	٧٣	جنوب إفريقيا	٦٦
١٥	أندونيسيا	٦٧	٧٤	الهند	٦٧
١٦	ميامي	٦٨	٧٥	أوغندا	٦٨
١٧	مدغشقر	٦٩	٧٦	المجر	٦٩
١٨	الكريت	٧٠	٧٧	إستونيا	٧٠
١٩	كازاخستان	٧١	٧٨	البرازيل	٧١
٢٠	كولومبيا	٧٢	٧٩	إسبانيا	٧٢
٢١	سلطنة قابض	٧٣	٨٠	إيطاليا	٧٣
٢٢	فيتنام	٧٤	٨١	كرواتيا	٧٤
٢٣	مصر	٧٥	٨٢	لورندا	٧٥
٢٤	قرغيزستان	٧٦	٨٣	نيوزيلندا	٧٦
٢٥	باكستان	٧٧	٨٤	الاتحاد الروسي	٧٧
٢٦	بوركينا فاسو	٧٨	٨٥	أوكرانيا	٧٨
٢٧	مالطة	٧٩	٨٦	جمهورية التشيك	٧٩
٢٨	الأوروغواي	٨٠	٨٧	الصين	٨٠
٢٩	بنما	٨١	٨٨	سلوفينيا	٨١
٣٠	مقدونيا	٨٢	٨٩	النرويج	٨٢
٣١	فنزويلا	٨٣	٩٠	أستراليا	٨٣
٣٢	تيمور	٨٤	٩١	هولندا	٨٤
٣٣	أرمينيا	٨٥	٩٢	لوكسمبورغ	٨٥
٣٤	جورجيا	٨٦	٩٣	فرنسا	٨٦
٣٥	أذربيجان	٨٧	٩٤	النمسا	٨٧
٣٦	بوليفيا	٨٨	٩٥	سنغافورة	٩١
٣٧	السودان	٨٩	٩٦	المملكة	٩٢
٣٨	مونغوليا	٩٠	٩٧	سورينا	٩٢
٣٩	قبرص	٩١	٩٨	الدانمرك	٩٤
٤٠	الأرجنتين	٩٢	٩٩	كوريا	٩٥
٤١	لاتفيا	٩٦	١٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٩٦
٤٢	كمبوديا	٩٧	١٠١	إيسلندا	٩٧
٤٣	المكسيك	٩٨	١٠٢	اليابان	٩٨
٤٤	رومانيا	٩٩	١٠٣	فنلندا	٩٩
٤٥	موربشيروس	١٠٠	١٠٤	السويد	١٠٠
٤٦	سلطنة لوسيا	١٠١	١٠٥	إسرائيل	١٠١
٤٧	سلوفاكيا	١٠٢	١٠٦	فرنسا	١٠٩
٤٨	بلغاريا	١٠٣	١٠٧	النمسا	٩٠
٤٩	هونغ كونغ الصين	١٠٤	١٠٨	سنغافورة	٩١
٥٠	يونان	١٠٥	١٠٩	المملكة	٩٢
٥١	بولندا	١٠٦	١١٠	سورينا	٩٣
٥٢	شيلي	١٠٧	١١١	الدانمرك	٩٤

* باقي الدول غير مبين

٦ - المعلومات الإدارية:-

لها أهمية كبيرة في البناء الإداري الحديث، فهي الأداة - أو الأدوات - التي تربط بين أجزاء التنظيم الإداري، وهي وسيلة الإدارة الرئيسية في التنسيق والتخطيط والمتابعة، وعلى المعلومات أصبح يتوقف نشاط الإدارة المعاصرة. حيث أصبحت اتجاهات وتوجهات وحركة الإدارة هي استجابة لما يصل إليها من معلومات سواء من المحيط الداخلي أو من أنشطتها الخارجية. ومن ثم فهي عبارة عن نشاط بشري يرتبط بكفاءة ومقدرة العنصر البشري على استخدام المعلومات التي تناح له.

٧ - نظام المعلومات الإدارية^(١):

يعرف بأنه نظام يختص بالكشف عن المعلومات وتجميعها وتحليلها وإعدادها للاستخدام طبقاً لاحتياجات مراكز العمل المختلفة بالمنظمة الإدارية وفي التوفيقات المناسبة كما يعمل على تداول المعلومات وحفظها وتجدیدها واسترجاعها عند الحاجة، ويطلب هذا وجود العنصر البشري المدرب والمعد لذلك. ويتم إعداده بال النوعية المطلوبة في الدول المتقدمة والقطاع الخاص - مثال ذلك، كيفية اختيار الشركات الكبرى منتبها من بين الشباب ومن مختلف دول العالم في مسابقات مفتوحة.

وهذا النظام يصمم على نحو يوفر بشكل دائم المعلومات التي تحتاجها الإدارة لاتخاذ القرارات الفعالة، ودعم العملية الإدارية بكل وذلك من خلال العمليات التالية:

- جمع المعلومات وتصنيفها.

- البحث عن الحقائق.

- تحليل البيانات.

- بناء وتصميم التقارير.

وجميعها يقوم بها العنصر البشري المطلوب تدريسه منذ التعليم الأساسي وما

(١) دكتور عطية حسين الأفندي - اتجاهات جديدة في الإدارة - مركز الدراسات والبحوث السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٤ - ص ٤٥ .

يتبعه ذلك من مراحل مرتبط بعضها ببعض، كذلك ما هو متداول في المجتمع من ثقافة متوارثة ومكتسبة، فهي تؤثر تأثيراً كبيراً على البشر في المجتمع.

٨ - التنمية البشرية والإدارة الجديدة وتقنيات المعلومات:-

تعد تقنيات المعلومات الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يتجاوز التوقعات وبدون توقف - أي بما يعني استمرارية التطوير وبدون حدود - كما أن هذه التقنيات - تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد.

ومن ثم فإن التقىد بالمفاهيم التقليدية يمثل صرراً بالغاً في مجال الإدارة وبما يعيق الاستفادة الكاملة من تقنيات المعلومات. لأن تقنيات المعلومات تتيح تحقيق طفرات إدارية ومن ثم إنتاجية وخدمية، لا يمكن تحقيقها أو تصورها بإتباع الأساليب والطرق التقليدية.

ومن ثم فإن الإدارة الجديدة يجب أن تكون قادرة على فهم وإجراء التغيير الحادث في عصر المعلومات، وقادته، وهي إدارة التغيير، ولكن تنشأ هذه الإدارة وتتموّل من توافر مذاخر من الحرية والديمقراطية والمشاركة الفعالة - من جانب الإدارة ومن جانب المجتمع -، مع التخلص من البيروقراطية وإطلاق الفرص أمام المبدعين والمبتكرين، وجميعها من العناصر البشرية الأساسية للتنمية البشرية.

وقد أدت ثورة المعلومات والتقنيات الجديدة إلى^(١):

- تغيير في أساليب ودور الإدارة عن طريق تنمية وتطوير العنصر البشري.
- أصبح العالم مقسم إلى من يملكون المعرفة، ومن لا يملكونها - وهم تابعون.
- لم يعد للقيود التقليدية المحددة للإنتاج - الموارد والميزة النسبية مثلاً...
- لم يعد لها نفس التأثير.
- اتساع السوق.

(١) دكتور على المسلمي - الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ٥٤ - أغسطس ١٩٩٢ - ص ٣٣ .

- تعدد الموارد غير الطبيعية وأصبح الإحلال (شبه كامل محل الموارد الطبيعية).

٩ - البشر هم أساس عصر المعلومات^(١) بـ

تشير صناعة المعلومات إلى كل ما يتصل بنتاج الفكر الإنساني من بحوث ودراسات وتطبيقات وإحصاءات وتحليلات ومؤشرات ونتائج ومقارنات، تستخدم فيها الأرقام والرموز والصور والحقائق والأصوات والمجسمات...، هذا القدر الهائل من البيانات حين ينظم ويحلل ويصنف في شكل معلومات يمكن استدعائها في زمن متناهى الصغر يصبح أهم ركيزة في بناء واتخاذ القرارات وتوجيهه سياسات المجتمعات في كافة المجالات، وبالتالي فإنه يلزم توفير العنصر البشري القادر على أداء هذه المهام. ويتصفح باستمرار أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية، وأنه أصبح العنصر الحاكم لعملية التنمية، ومن ثم أصبحت التنمية البشرية هي الأساس.

١ ملامح عصر المعلومات ودور العنصر البشري:

- في عصر المعلومات يعتبر إنتاج المعلومات - وليس إنتاج السلع هو القوة الأساسية المحركة في المجتمع ويقوم بها البشر المدرّبون.

- البنية التحتية لمجتمع المعلومات هي شبكات من مراافق المعلومات وقواعد وبنوك البيانات.

- الحاسوب الآلي وعلومه هي الأساس في مجتمع المعلومات.

- صناعات الدول المتقدمة هي المعتمدة على والمرتبطة بالمعلومات

(Information - Related Industries)

- معظم القوى العاملة في المجتمع تعمل في صناعة المعلومات وما يتصل بها (المهن الذهنية والخدمات المرتبطة والمؤسسة على المعلومات).

والتالي تتناقص القوى العاملة في قطاعات الإنتاج - الزراعية والصناعية

(١) دكتور على السلمي - الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد - مرجع سابق.

وتزداد في قطاعات الخدمات - (جدول ع).

- وفي عصر المعلومات سيكون أساس النظام السياسي في المجتمع الديمocrاطية القائمة على المشاركة بدلاً من الديمocratie التبابية في مجتمع الصناعة.

- وستستمر التحولات السريعة والأساسية في المجتمع بفعل التطور السريع والتزاوج المضطرب بين تكنولوجيات ثلاث:

* تكنولوجيا الحاسوب الآلي.

* تكنولوجيا الاتصالات.

* تكنولوجيا الالكترونيات.

- في القرن الحادى والعشرين سيكون التحدى أمام الإداره هو كيفية إحداث تحول لإمكان التعايش فى المناخ شديد المنافسة والمتفتح عالمياً. أى إمكانية المؤسسات الوطنية (المحلية) ومقدرتها على البقاء والاستمرار فى مجابهة المنافسة العالمية، وذلك لن يتأتى إلا بإعداد البشر للقيام بهذا الدور. فلابد من تطوير التعليم / التعليم الأساسي / الصحة / والابتكار والبحث العلمي فى المجتمع الذى يريد أن ينافس ويستمر خلال القرن الجديد.

ومن ثم فإن تكنولوجيا المعلومات ستؤثر في العناصر التالية وهي المرتبطة بالتنظيم الإداري وكفاءة العنصر البشري:

- التكنولوجيا المستخدمة.

- الأفراد وما يقومون به.

- الهيكل التنظيمى للمؤسسة.

- الأنشطة والمهام الإدارية.

- إستراتيجية النشاط.

(جدول ٢-٨) تغير هيكل العمالة في الدول المتقدمة (%)

الولايات المتحدة	اليابان	المانيا	فرنسا	الدولة القطاع، السنة
٨,٢	٣٠,٢	١٣,٨	٢١,٩	الزراعة ١٩٦٠
	١٣,٤	٧,٢	١١,٠	
	٨,٩	٥,٥	٧,٦	
	٧	٤	٥	
١٩٩٤ - ٨٩				
٣٤,٣	٢٨,٥	٤٨,٢	٣٦,٣	الصناعة ١٩٦٠
	٣٧,٢	٤٦,٦	٣٨,٤	
	٣٤,٨	٤٠,٥	٣٢,٠	
	٣٤	٣٨	٢٩	
١٩٩٤ - ٨٩				
٥٧,٥	٤١,٣	٤٨,٠	٤١,٨	الخدمات ١٩٦٠
	٤٩,٤	٤٦,٢	٥٠,٦	
	٥٦,٣	٥٤,٠	٦٠,٤	
	٥٩	٥٨	٦٦	
١٩٩٤ - ٨٩				

المصدر: World Bank Book , 1996

٢ التكنولوجيا والابتكار:

تعنى التكنولوجيا - بصفة عامة - كل ما يمكننا القيام بهعملة بمهارة فائقة، و يتميز فائق، والتكنولوجيا الواضحة تمنح منتج مؤسساتها صفات ومميزات متفردة. و تكنولوجيا تأتى من الكلمة (تكنى) Techne اليونانية التى خرجت منها الكلمة تكنولوجى وتعنى العلم النافع أو المهارة المنظمة ولا تعنى الهندسة.

وأى تكنولوجيا عامة تيسر لغة (بطاقة الائتمان البنكى - بطاقة السحب الآلى)، كما أنها توفر منافسة حادة، وتعطى ميزة فى السوق. كما أن التكنولوجيا مهارة، وليس نظرية، والنظم الأكاديمية ليست تكنولوجيا عامة. لأنها متمرکزة على النظريات وليس على المهارات، كما أن الكفاءة فى حل المشكلات ليست تكنولوجيا عامة، ولكنها خبرة تنمية بشرية.

والเทคโนโลยيا معروفة ومحددة ويمكن الحصول عليها بصورة منتظمة أو دائمة. والتكنولوجيا المبنية على التنوع هى الطريق الوحيد الذى يمكن مجموعة كبيرة من

الصناعات من الانتشار وإدارة أعمالها. مثال ذلك الزجاج كمنتج من فرن الزجاج ولكن المنتجات الزجاجية تذهب إلى كل سوق يتصورها العقل.

والเทคโนโลยيا المبنية على التنويع ليست سهلة، فهناك التنويع في المواد الأولية (البترول، الخشب، الحديد، الزجاج ..)، وهناك التنويع في المنتجات الصناعية (شركة تنتج الإلكترونيات، معدات طبية، أطراط صناعية، معدات مكاتب، آلات حاسبة ..). وبصفة عامة فإن كافة الشركات الكبرى نمت اعتماداً على تكنولوجيا الكهرباء، ولكن تنوعت (من سخانات الخبز إلى المولدات الذرية وكلها لها علاقة بالكهرباء ولكن بمضي الوقت أصبحت الكهرباء عامل ثانوي لتلك المنتجات).

٣ العنصر البشري والابتكار^(١)

الابتكار من ضمن مهام العنصر البشري الذي يتم تربيته، حيث يؤكد أن التنمية بالبشر والبشر. والبشر الذين لا يبتكرون يتخلرون، حيث يزداد الابتكار في الدول المتقدمة وينعدم في الدول المتخلفة. والابتكار نشاط ذهني بشري وهو التطبيق العلمي للاختراع - أو عملية صنع منتج جديد أو تعوييره ليصبح أكثر قبولاً من الناحية الاقتصادية. والابتكار ليس في مجال السلع والمعدات فقط ولكن أيضاً في مجال السوق، تقويم ووضع طريقة جديدة لتطوير العمل، وإدارته، وبالتالي لا يقتصر الابتكار فقط على الأمور التقنية. بل يتعداها إلى الأمور التنظيمية والإدارية وبالتالي يدخل في مجالى الإنتاج والخدمات، أنه عمل غير روتيني يقوم به العنصر البشري في المؤسسة أو الشركة أو المصنع أو القسم الذي يعمل به.

والحاجة إلى الابتكار ليست فقط في المجال الاقتصادي أو الصناعي ولكن أيضاً في المجال الاجتماعي، كما أن على المؤسسات العامة أن تتعلم كيفية إدارة الابتكار.

وهناك أيضاً الحاجة إلى الابتكار السياسي، حيث لم تعد هناك حكومة حديثة تحكم بفاعلية الآن، والأزمة هي أزمة مؤسسات، وهي تحتاج إلى مؤسسات مبتكرة. ومجال للمشاركة وحسن الاختيار للعنصر البشري وللفرص التي يجب أن تكون متساوية.

(١) الابتكار Innovation، الإبداع Creativity.

والابتكار ليس اصطلاحاً فنياً، بل أنه اصطلاح اقتصادي واجتماعي، كما أنه لا يقاس بالعلم أو بالتقنولوجيا، ولكنه يقاس بالتغيير الذي يحدث في البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية، وبالتغيير في سلوك الناس كمنتجين أو المستهلكين وغيرهم، والمبني على ثقافة المجتمع ومدى توكيد مفاهيم التنمية البشرية في المجتمع.

والابتكار يوجد ثروات جديدة، واحتمالات جديدة للعمل، أكثر من إيجاد المعرفة الجديدة. ومن ثم فأكبر جزء من المجهود الابتكاري يجب أن يأتي من الأماكن التي تحكم في القوة البشرية وتتوفر المال اللازم - أي يجب أن يأتي من المنشآت الموجودة حالياً سواء صناعية أو خدمية. كذلك فإن المنشآت الصغيرة تستطيع أن تقوم بجهود ابتكاري قد يفوق المنشآت الكبيرة (العملاقة). والمؤسسة أو المنظمة أو الشركة التي تصل إلى المرحلة (أو العمر) الذي يتطلب منها الابتكار - (أى يستلزم الأمر تجديد إنتاجها حيث يعتبر قد تقادم) - ولا تكون قادرة عليه - يحكم عليها بالفناء. إن إدارة الابتكار ستصبح تحدياً مستمراً للإدارة، وخاصة الإدارة العليا ومعيار كفائها. كما أن غالبية الابتكار يتم في المؤسسات، وهو من وظيفة الإدارة ولا علاقة له بحجم أو عمر المؤسسة، ويفسر عدم قدرة المؤسسة على الابتكار بضعف قدرة المديرين وتقاليده وثقافة المجتمع ومدى تطور العنصر البشري خلال الزمن. والتنظيم الابتكاري يؤسس الروح الابتكارية ويوجد الابتكار. إن المؤسسات الأكاديمية بطبعتها أقل ابتكاريه من المؤسسات الصناعية والخدمية العاملة في السوق. وبعض المؤسسات لديها تنظيم خاص بالابتكار (مجموعة بشرية منظمة خصيصاً للابتكار المنتج المستمر) ويعتبر التغيير هو المعيار مثال ذلك كبرى شركات السيارات، وشركات البرمجة والحواسيب.

(٩)

الفصل التاسع
التنمية البشرية
والتكنولوجيا

الفصل التاسع

التنمية البشرية والتكنولوجيا

الثورة التكنولوجية هي نوع من التغيير السريع والمتلاحق والمستمر، والذي يقوم به البشر (الادارة، والفنانين، والعمالة). ومن ثم فان تطوير البشر هو أساس التطوير التكنولوجي، بل ايجاد التكنولوجيا في المجتمع واستخدامها وتطويرها. وإذا كان هناك ربط بين الثورة والتغيير فهذا وارد لأن الثورة هي نوع من التغيير السريع والفجائي. وهو ما ينطبق بالفعل على ما حدث خلال العقودتين الأخيرتين في مجالات التكنولوجيا. لأن ما حدث خلال هذين العقودين ربما يفوق بكثير ما حدث من تغيير منذ الثورة الصناعية وحتى بداية هذين العقودين. والتغيير هو التحول من وضع إلى وضع آخر. يختلف عن الوضع السابق وهو عملية إرادية. ومن ثم فلابد أن يكون الوضع الجديد أفضل من الوضع السابق. (والتغيير) مختلف عن (التغيير). حيث أن (التغيير) لا إرادى وهو أيضاً انتقال من وضع إلى وضع آخر. قد يكون أفضل وقد يكون أسوأ من الوضع السابق. ومن ثم فإن التغيير مستهدف. له هدف. وله خطة، ويتطلب إرادة لتحقيقه. كذلك إدارة (عنصر البشر) وقوى عاملة معينة لها القدرة على إحداث التغيير المخطط وبالتالي تحقيق جهود التنمية والتي لابد لها من تنمية بشرية.

وعلى ذلك فقضية التغيير في الأساس هي قضية حضارية عامة. تهدف إلى أن يصبح المجتمع عصري أخذًا بأساليب العصر - وفي مقدمتها التكنولوجيا الحديثة - قادرًا على استخدام تلك الأساليب، كذلك قادرًا على التكيف والتعامل مع التغيرات المستجدة عالميًا ومحليًا والتي هي أيضًا في تغيير مستمر. وحيث أن البشر هم القائمون بذلك فلابد من عنصر بشري متطور ومتعلم ومتدرّب يستطيع أن يتعامل مع التكنولوجيا وقضاياها.

وهنا نقصد بالتغيير الانتقال إلى عصر التكنولوجيا الحديثة. ومن هذا المنطلق،

فإن التغيير يشمل مجالات^(١):

* التغيير في المعرف (Knowledge) البشرية.

* في المهارات (Skills) البشرية.

* في السلوك (Attitudes) البشري.

وهذه الركائز الثلاث هي الازمة لتحقيق التحول التكنولوجي (أو الثورة التكنولوجية)^(٢) في المجتمع. ولذا يعد التغيير أشمل من:

* التطوير . Development

* النمو . Growth

* التقدم . Progress

* التحديث . Modernization

لأن التغيير يضم هذه الجوانب جمِيعاً. و المجالات التغيير الثلاثة السابقة (المعرف، المهارات، السلوك) و جميعها بشرية أي تصب في الإنسان، ترجع إلى:

* التعليم Learning ، يؤدي إلى تغيير في المعرف Knowledge .

* التدريب Training ، يؤدي إلى تغيير في المهارات Skills .

* التربية Education ، يؤدي إلى تغيير في السلوك Attitudes .

وتُنصب جميعها على العنصر البشري.

ومن ثم فإن ثقافة التغيير - إلى التكنولوجيا - مرتبطة بفلسفة وثقافة التعليم، والتدريب، والتربية في المجتمع. وبالتالي فلابد من ربط ثقافة وسياسة التعليم والتدريب والتربية في المجتمع بالتغييرات والمستحدثات في مختلف العلوم والفنون

(١) م. عزمي مصطفى، التغيير وثقافة التغيير، دور الصندوق الاجتماعي، مؤتمر جنوب الوادى وأفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٨ .

(٢) التكنولوجيا تشتمل على محاور الاختراع - التشغيل - التوطين - التطوير.

والتكنولوجيا حتى يستطيع المجتمع أن يلاحق الثورة التكنولوجية العالمية.

١ التغير في مفهوم التنمية:

كما أصاب التغيير التكنولوجيا، أصاب كذلك مفهوم التنمية ذاته، بما يؤدي إلى إدخال عناصر وعوامل مستجدة في عمليات التنمية تؤدي إلى التعجيل بها.

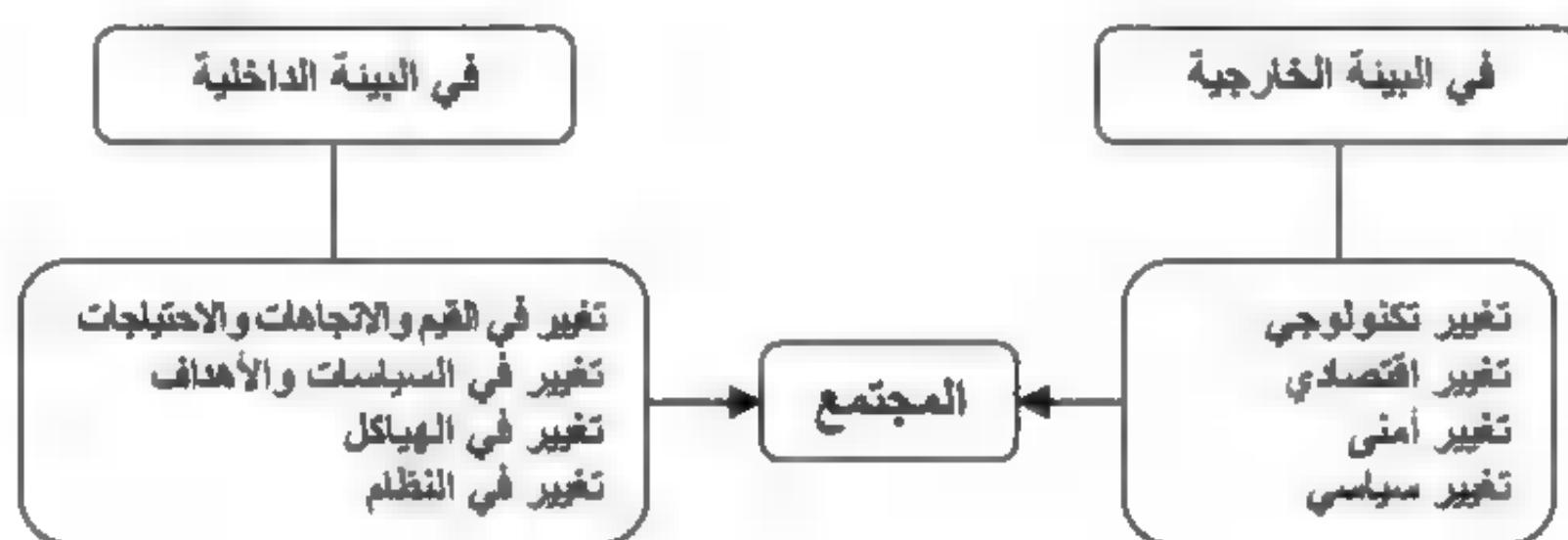
فخلال العقود القليلة الماضية تغير وتبدل مفهوم التنمية عدة مرات - ولكن لم يتم دراسة وتحليل هذه التغييرات بدرجة كافية حتى يمكن الإفاده منها، ومن هذه التغييرات، فمن المفهوم التقليدي للتنمية وصولاً إلى مفهوم التنمية البشرية حيث اتجهت التنمية إلى التركيز على العنصر البشري عن طريق تنمية الموارد البشرية - Hu- man Resources Developments على أساس أن البشر هم ركيزة تقدم الدول وليس الموارد الطبيعية . والدليل على ذلك اليابان والنمور الآسيوية . إلى تنمية نوعية الحياة، حيث انتقلت من التنمية البشرية أى من تحسين نوعية البشر - Human Quality Development . Quality of Life Development إلى تحسين نوعية الحياة

حيث أن تحسين نوعية البشر هي نظره استغلالية ويعتبر البشر مورد أو عنصر Element شأنه شأن باقى عناصر الإنتاج - أما تحسين نوعية الحياة فهي أشمل ومعاييرها التحسن في الصحة والتعليم والمسكن والعمل والدخل وال حاجات الأساسية وغيرها والتي هي من أهم مؤشرات التنمية البشرية.

دُوافع التغيير:

كثرة هي دوافع التغيير ومسبّاته، فقد ترجع إلى عوامل خارجية و/أو داخلية. وعدم الأخذ بها يترتب عليه تدنى حالة المجتمع داخلياً وعالمياً، وتزايد الفجوة بينه وبين دول العالم الأخرى، وفقدة للأمن الاقتصادي والاجتماعي والقومي.

العوامل التي تدعو إلى التغيير



والتحديث في المجتمع له جوانب العديدة، ولكن سنقتصر حديثنا هنا على التغيير المرتبط بإدخال التكنولوجيا أو بالتغيير التكنولوجي في المجتمع، حيث يترتب عليه التغيير في بعض أو كل المجالات الآتية: (التغيير في التكنولوجيا المستخدمة يترتب عليه):

- ١ - التغيير في الآلات والمعدات.
- ٢ - التغيير في الأفراد (نوعية ومستوى)، أي التغيير في نوعية وكفاءة العنصر البشري.
- ٣ - التغيير في طرق وأساليب العمل.
- ٤ - التغيير في السياسات والإجراءات.
- ٥ - التغيير في التنظيم الإداري.
- ٦ - التغيير في السوق.

٢ معوقات التغيير التكنولوجي:

كل جديد يواجه بمقاومة معينة ناتجة عن تخوف من المستقبل مع عدم المعرفة والعلم بالجديد، ولكن في مجال التكنولوجيا أصبح التجديد فرصة للتطور واللحاق بركب التقدم والتنمية.

وهناك من العوامل والأسباب وراء معوقات إدخال التكنولوجيا الحديثة لابد من

علاجها والتخلص من تلك المعوقات وأسبابها حتى تؤدى التكنولوجيا الجديدة ثمارها و تستقر في المجتمع وتتوالد وتطور.

من هذه المعوقات ما يلى:

١ - عدم توفر الظروف الموضوعية الازمة للتغيير التكنولوجي (التجديد التكنولوجي) كالعلم والمعرفة، والكوادر الفنية والإدارية الازمة. وتخوف الكوادر المتاحة من عدم مقدرتها على مجاراة التكنولوجيا فتعوقها أو تعارضها، وبالتالي تؤدى إلى تخلف المجتمع بأكمله، أى أن العنصر البشري من أهم متطلبات التغيير التكنولوجي، بمواصفات معينة (صحية، علمية، تدريبية، فنية....).

٢ - عدم القبول بالتغيير بمعنى أن المجتمع أو بعض فئاته ترفض التغيير - لأسباب عديدة - ومن ثم يكون هناك مقاومة لهذا التغيير مما يعيق إدخاله في المجتمع (أو في المؤسسة). لذلك فإن لظاهرة السلوك الإنساني والعوامل النفسية المرتبطة به دور مهم في عمليات التغيير ويجب العمل على دراسة تلك العوامل النفسية والتعرف على مفاسيد الشخصية وكيف يمكن العمل على قبولها بالتغيير والأخذ به، لأن التغيير إذا كان مرتبط بحياة البشر أو أساليب عملهم لا يمكن فرضه عليهم بدون قبول منهم. ومقاومة التغيير ظاهرة يواجهها كل المجددين في كافة المجالات (حتى في استصلاح الأراضي وإقامة المجتمعات الجديدة).

٣- الناس لا تقاوم التغييرات التكنولوجية في حد ذاتها، ولكنها تقاوم ما قد يترتب على التغييرات التكنولوجية. من تغييرات في العلاقات الإنسانية وفي المكانة الاجتماعية مع عدم القدرة على التنبؤ المستقبلي.

وتنطوى كل هذه العوامل تحت العنصر البشري وما يرتبط به و يؤثر فيه من تطوير يؤدي إلى تعجيل عملية التغيير التكنولوجي في المجتمع.

٤- خصائص التغيير التكنولوجي:

- ١- **السرعة:** بمعنى أن التغيير يتم (أو يجري) في زمن متاخر الصغر (سنة أو ربما يوم)، بعدما كان يقاس بالعصر (عصر البخار، عصر الفحم، البترول....).
- ٢- **الشمولية:** بمعنى أن يغطي معظم العالم في وقت قصير، كذلك يشمل مختلف جوانب الحياة.
- ٣- **الاستمرارية (التواصل):** التغيير يؤدي إلى تغيير جديد ينبعث ويحتاج ويتطلب تغيير (الوضع) السابق، أي أن التغيير مستمر (من وضع متحرك وليس ثابت).
- ٤- **العمق:** بمعنى أنه رغم اتصال الوضع الجديد بالوضع السابق، إلا أن الوضع الجديد قد يختلف تماماً عما سبقه، ويأتي بابتكارات تؤدي إلى تقادم الوضع السابق بشدة (الجيل السادس والسابع من الحاسوبات الآلية، الاتصالات، الألياف الضوئية) .. لدرجة أنه قد يتبدّل للبعض عدم ارتباط الوضع الجديد (أو المستحدثات) بالوضع السابق.

٥ التغيير التكنولوجي:

ما سبق يتضح أن المجتمع لابد أن يأخذ بعوامل وأساليب التكنولوجيا الحديثة، بمعنى أنه يلزم تغيير ما في المجتمع من أساليب وأدوات ومعرفة على الاستخدام إلى ما هو أحدث أو أكثر تقنية، أي أن التغيير مرتبط بالتكنولوجيا في عالمنا النامي. ومن ثم فإنه يمكن أن تعرف التكنولوجيا على النحو التالي:

هي الوسائل التي ياتجها الإنسان لخدمة أغراضه ونشاطاته المختلفة سواء كانت إنتاجية أو غير إنتاجية). أي أن البشر هم اللذين يقومون بإنتاج التكنولوجيا. وهم بشر لهم مواصفات معينة، وليس أي بشر في المجتمع - هؤلاء البشر هم اللذين تم تعليمهم وتدربيهم وإعدادهم لذلك. وهذا يتأكد دور التنمية البشرية.

وبذلك تعد التكنولوجيا (التكنيك) وسائل تم إنتاجها أصلاً بواسطة الإنسان (أى عمل الإنسان)، لاستخدامها فى نشاطات حياته المختلفة.

كما تعرف التكنولوجيا^(١) بأنها مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة والمتحدة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

ومن ثم فلابد من ثلاثة عناصر للخيار التكنولوجي:

- ١ - مهارات ومهارات لازمة للتقدم التكنولوجي (Software).
- ٢ - معدات وأجهزة متقدمة (Hardware).
- ٣ - أرضية اقتصادية واجتماعية ملائمة للتطور التكنولوجي.

أى حالة العنصر البشري في المجتمع ومدى تأهله لاستقبال التكنولوجيا الحديثة. فالتكنولوجيا غير الملائمة أو بدون الأرضية الاقتصادية والاجتماعية التي تتواءم معها تصبح كرقعة جديدة على ثوب قديم.

مثال ذلك أن العالم العربي يستخدم كل منجزات العصر التكنولوجية وليس به مصنع واحد لإنتاجها (التليفون المحمول، الفاكس، الأقمار الصناعية... المفاعلات النووية... إلى آخره).

التكنولوجيا هي أدوات إنتاج وأدوات خدمات + مقدرة على استخدام تلك الأدوات في وجود مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم لذلك.

التكنولوجيا هي أدوات إنتاج وأدوات خدمات + مقدرة على استخدام تلك الأدوات في وجود مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم لذلك.

٦ الثورة التكنولوجية:

تعد الثورة التكنولوجية الحالية أهم حقائق هذا العصر أو تلك الحقبة، ومن المؤكد أنها مازالت في بدايتها، بمعنى أنها ستغل غلات كثيرة قادمة أى أن التغيير سوف يظل مستمراً عبر حياة بعض الأجيال القادمة.

(١) د. عفيفي عواد، العالم العربي والتكنولوجيا، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، المعهد العربي للخطاب، الكويت ١٩٩٣، ص ١١٢.

وسرعة التغير^(١) هذه تؤدي بمحظى التنمية إلى مواجهات صعبات وتحديات كبيرة نظراً للسرعة وعدم القدرة على التنبؤ. سواء فيما يتعلق ب المجالات الإنتاج، أو طلب الاستهلاك، أو الاستثمار.

وقد حلت المعرفة - (جدول ١-٩) محل الرأسماح في تحريك قدرة الاقتصاد، وأصبحت طاقة متعددة يمكن أن تتکاثر وتتضاعف دون الدخول في إطار حلقة الفقر المفرغة. وسقطت الأوهام التقليدية للتنمية بأن المال هو صانع التنمية، وأين يمكن كسر حلقة الفقر المفرغة ؟

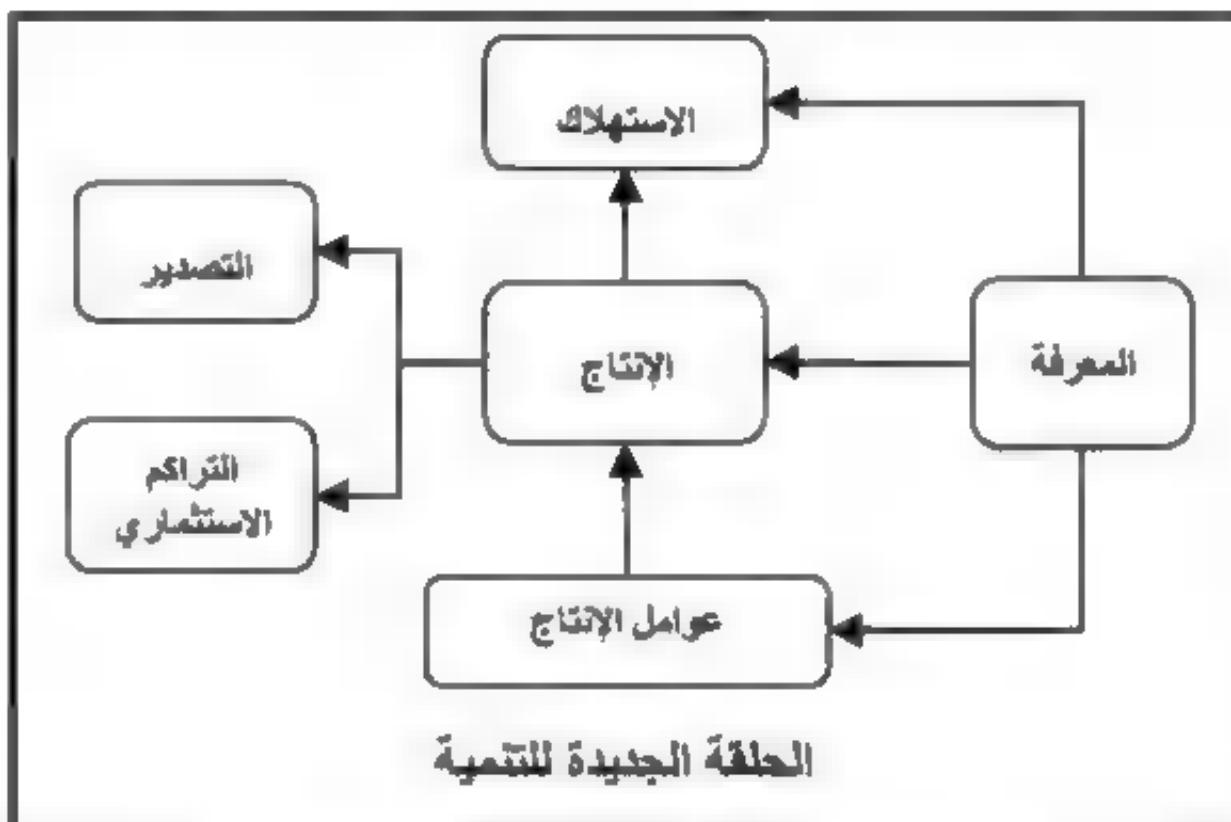
(١) دكتور عبد الله يوسف أبو عياش، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، دار القلم ، بيروت ١٩٨٣ .

(جدول ١-٩) نسبة الإنفاق من الناتج القومي على الأبحاث والتطوير

خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٠

البلد	النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي
مصر	٠,٤
الجماهيرية العربية الليبية	..
الهند	..
الأردن	..
الكويت	٠,٦
ماليزيا	٠,٧
باكستان	..
سنغافورة	٢,٣
(سرانبول)	٤,٥
الاتحاد السوفيتي السابق	١,٢
البلدان	٣,١
الدنمارك	٢,٦
فرنسا	٢,٢
المانيا	٢,٥
ايطاليا	١,١
النرويج	١,٧
المملكة المتحدة	١,٩
الولايات المتحدة	٢,٧
الدول النامية	١,٠
الدول الأقل نموا	..
الدول العربية	..
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١,٦
أمريكا اللاتينية والカリبي	٠,٦
جنوب آسيا	٠,٧
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	..
وسط وشرق أوروبا ودول الكومونولث المستقلة	١,٠
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٢,٤
تنمية بشرية مرتفعة	٢,٤
تنمية بشرية متوسطة	٠,٨
تنمية بشرية منخفضة	..
دخل مرتفع	٢,٤
دخل متوسط	٠,٨
دخل منخفض	٠,٧
العالم	٢,٣

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



١٧ الثورة التكنولوجية والتغير في عناصر الإنتاج^(١):

المقصود هنا هو دخول عامل جديد على العوامل التقليدية الأربع (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) أثر عليها جميعاً ألا وهو المعرفة (التكنولوجيا Know How). ليس في تحديد مقدار كل منها في دالة إنتاجية جديدة (أى إيجاد علاقات جديدة بينها). ولكن أيضاً في إعادة تشكيل الصفات العامة لتلك العناصر (بدائل الموارد/ البديل الصناعي بدلاً من الطبيعي) إلى الحد الذي أحدث تغييراً جذرياً في هيكل الموارد الإنتاجية وفي أهميتها ومعايير ندرتها النسبية والمطلقة. على نحو انعكس بصورة واصحة على التناقض في نسب تبادل المصادر الطبيعية مع المنتجات المصنعة). والمعرفة هي ما يتعلمها ويعلمها البشر من معلومات، أى أن المعرفة (أو التكنولوجيا) لم تصبح عامل مكمل لباقي عناصر الإنتاج وإنما عامل أساسى.

وبالنسبة لعنصر العمل تقلصت الحاجة إلى العمل اليدوى ليحل محله العمال العلميون والتكنولوجيون. حيث أصبح دور الكمبيوتر أساسى في التصميم وإعادة التصميم وإدخال أى تعديلات مطلوبة دون حاجة إلى التدريب عليها. وانشغال الجانب الأكبر من العمال بمهام التصميم بالاستعانة بالحواسيب الآلية. التي تحتاج إلى قدر أكبر من التعليم والقدرة على التخييل والابتكار. وهو ما يلزم الدول النامية حالياً. أى

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، في منطقة اللجلة، بيروت ١٩٨٠ .

لابد أن يسبق أو يواكب التكنولوجيا تنمية بشرية، وبدون التنمية البشرية لن يكون هناك تكنولوجيا وطنية في المجتمع.

كما أن تطوير الإدارة (والادارة التكنولوجية) ركيزة أساسية للتقدم الفنى والتنمية، فقد زاد التقارب بين عناصر العمل والإدارة من حيث المستوى الفنى والتأهيل العلمى (أو التدريب المهني).

ويتطلب التقدم التكنولوجي تحقيق أمور ثلاثة:

- ١ - الدخول في مجالات / ومنتجات جديدة.
- ٢ - فتح أسواق داخلية وخارجية.
- ٣ - القدرة على الإدارة الحديثة المتغيرة.

جاءت الثورة التكنولوجية بعدد من المتغيرات:

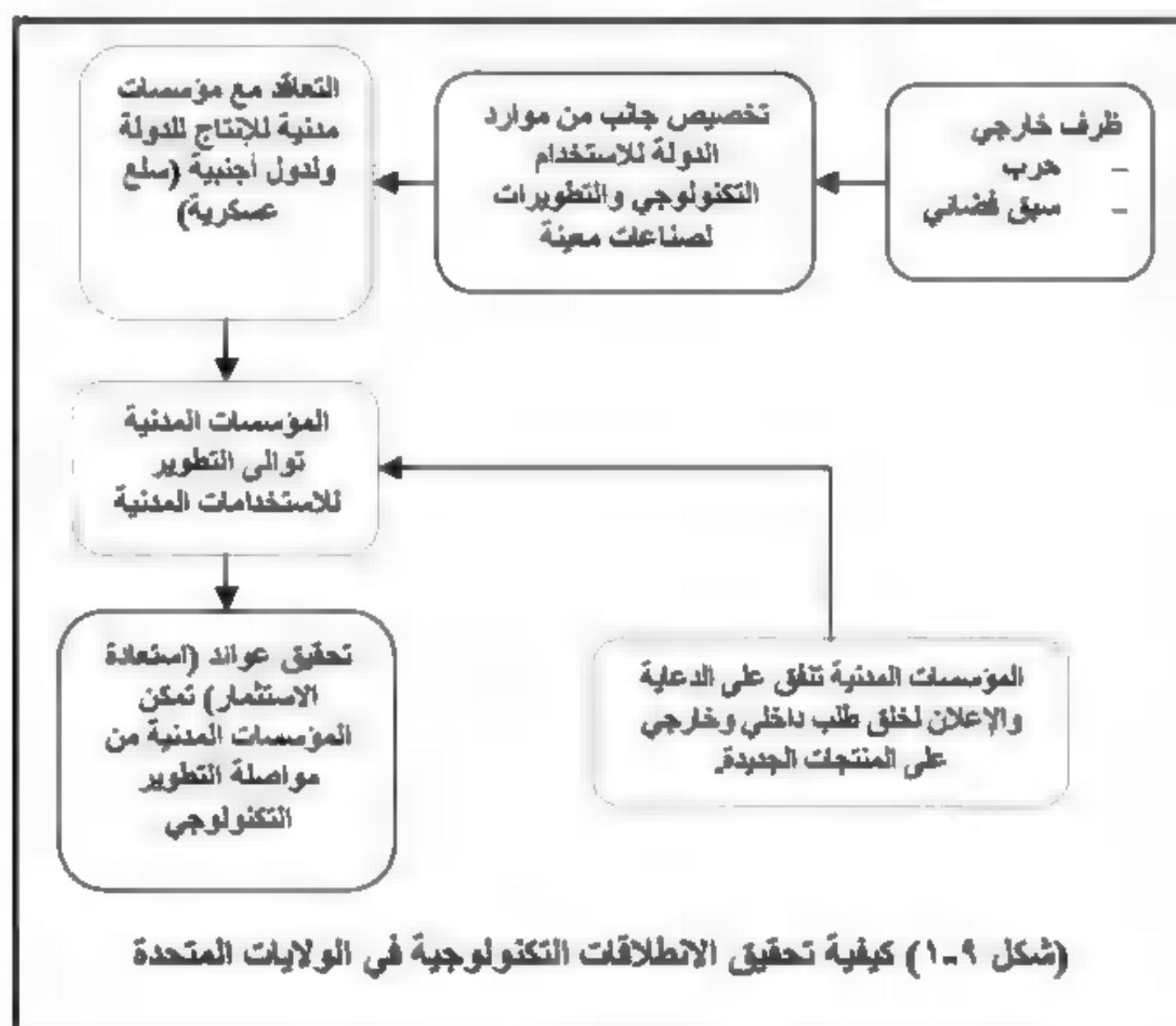
- ١ - تعدد أساليب الإنتاج (وتعدد المدخلات) التي تحقق نفس المنتجات وتؤدي إلى إشباع نفس الحاجات.
- ٢ - سرعة التقادم (في كل شيء) في المعدات والمنتجات وأساليب الإنتاج.
- ٣ - تزايد مستوى الأوتوميشن - ودخول الكمبيوتر في مختلف مراحل التصميم والإنتاج، مما أدى إلى زيادة معدل إحلال رأس المال (التكنولوجيا محل العمل)، وبالتالي تزايد الاستغناء عن عنصر العمل ومن ثم تزايد البطالة.
- ٤ - تناقص العاملين في الصناعة: مع الثورة التكنولوجية وإحلال التكنولوجيا محل العمل تناقصت العمالة في القطاع الصناعي في معظم الدول المتقدمة، مقابل تزايدتها في قطاعات الخدمات التي يعتبر جانب كبير من أنتاجه الكمبيوتر مرتبط بالخدمات (Software). الفصل الثامن جدول (٣-٨)
- ٥ - تراجع بعض الصناعات - وتخلي الدول المتقدمة عنها، وانتقالها إلى الدول النامية - والتي كانت تعتبر في الماضي من أعمدة التقدم الصناعي مثل

الحديد والصلب وصناعة السيارات وبناء السفن.

٦- من التطور التكنولوجي - وزيادة البطالة - في الدول المتقدمة أدى إلى عودة بعض الصناعات بتكنولوجيا متقدمة إلى الدول المتقدمة لخلق فرص عمل مثل صناعة النسيج، مع تطبيق سياسات حماية في وجه صناعات نسيج الدول النامية.

ويمكن تفسير تاريخ القفزات التكنولوجية التي حدثت ومكنت الولايات المتحدة من تحقيق تقدم واضح على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي خلال القرن الحالي الذي يوصف بأنه القرن الأمريكي على النحو التالي:

كان للطلب الحكومي الذي استجاب لعوامل خارجية (الحرب العالمية الثانية) دور هام في تشكيل الطلب الذي ساهم في سداد تكلفة البحث والتطوير لتحقيق الانطلاقات نحو مجالات لم يكن بوسع القطاع المدني العادي توليد طلب كافي عليها. فبناء الحاسوبات الآلية، وبحوث العمليات، ومنافسة الاتحاد السوفيتي في ريادة الفضاء - هي عبارة عن طلبات حكومية مولت بحوث التطوير لها، ثم تنقل إلى المؤسسات المدنية يجري التعاقد معها على إنتاجها ثم يوالى الجهاز المدني تطويرها لخدمة الأهداف المدنية. كما في (شكل ١-٩).



ومن ثم يمكن تحديد ما سبق في الخطوات التالية:

- ١ - تحمّلت الدولة الجانب الأكبر من تكلفة الاستحداث والتطوير التكنولوجي في بدايته.
 - ٢ - تتولى المؤسسات المدنية بعد ذلك تكلفة إدخال التحسينات والتحويل للاستخدام المدني.
 - ٣ - تتولى المؤسسات المدنية الدعاية والإعلان لخلق طلب داخلي وخارجي على المنتجات الجديدة.
 - ٤ - تستفيد المؤسسات المدنية من عوائد حداة السلعة.
 - ٥ - تتولى المؤسسات المدنية (اعتماداً على ما تحققه من عائد) استمرارية عملية التجديد والتطوير التكنولوجي.
- بمعنى عدم تحمل الدولة أي أعباء بعد ذلك. (تخرج من اللعبة).

٨. سياسات التكنولوجيا في الدول النامية:

وضعت تلك الدول على رأس أولوياتها وأهدافها وسياساتها وبرامجها التنموية هدف الحصول على أحدث الإنجازات في حقل التكنولوجيا ولا يضع حد لتلك الطموحات إلا المقدرة المالية من جهة وسياسات الدول والشركات مالكة التكنولوجيا من جهة أخرى.

طريقة استقدام التكنولوجيا من الخارج لم تؤدي بتسريع عملية التنمية عموماً والتصنيع خصوصاً ذلك لأن نقل التكنولوجيا الحديثة أدى بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان إلى مزيد من الاختلال والتبعية تجاه البلدان المتقدمة.

أن نقل التكنولوجيا الحديثة (دون خلق الأطر الملائمة اقتصادياً واجتماعياً ومن أهم هذه الأطر هو تطوير العنصر البشري في تلك المجتمعات). يؤدي إلى بطء في الاستيعاب وتكلفة مرتفعة. وإهمال سائر القطاعات وخاصة الزراعة وعدم القدرة على خلق فرص العمل. ومزيد من تبعية البلد تجاه البلدان الصناعية المتقدمة. أى أن نقل التكنولوجيا بدون إعداد الأطر الاقتصادية والاجتماعية الالزامية لذلك يؤدي إلى:

* مزيد من التبعية التكنولوجية.

* مزيد من التبعية الغذائية.

* مزيد من التبعية المالية (المديونية).

* مزيد من الهجرة من الريف إلى المدن.

وهو ما حدث بالفعل في معظم الدول النامية التي استعجلت في نقل التكنولوجيا المتطرفة - دون الاستعداد لذلك - بحدوث ظاهرة أو أكثر من الظواهر السابقة. ولعل في مقدمة ما حدث لتلك الدول من زيادة المديونية الخارجية والفجوة الغذائية، وتزيد الهجرة من الريف إلى المدينة.

٩ نقل التكنولوجيا:

المقصود بنقل التكنولوجيا، هو نقل المعرفة المنهجية لصنع منتج ما. أو تطبيقه بطريقة ما، أو تقديم خدمة ما. وليس مجرد إقامة مصنع أو بيع أو تأجير للسلع.

ونود الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهومي نقل التكنولوجيا وخلق التكنولوجيا، (أى إنتاج تكنولوجيات جديدة في المجتمع). ونعني بالنقل تحريك أو استقدام التكنولوجيا المتقدمة من دول أخرى إلى دولة نامية.

أما الخلق^(١) (وهو الابتكار والإنتاج للتكنولوجيا ذاتها)، فهو ليس مشكلة تنموية وليس في مقدور الدول النامية ومعظم الدول المتقدمة، حيث لا يوجد في العالم سوى ثلاثة أو أربع دول مستكفيّة تكنولوجيا.

وحيث أن ثلاثة الابتكارات تأتي بداعٍ من جانب الطلب (أى ما هي الاحتياجات). والقليل يأتي من جانب العرض. وحيث أن الدول النامية ليس لديها حجم طلب ولا نوعية - (احتياجات الفضاء والاحتياجات العسكرية هي الطلب الذي حرك الصناعات المدنية تكنولوجيا)، يتيح لها هذه المقدرة ومن ثم فلن تقوم لها تكنولوجيات جديدة ومبكرة.

(١) أرغمير إيمانويل، تكنولوجيا ملائمة أم تكنولوجيا متخلفة، مستقبل التنمية العربية والعمل العربي المشترك، المعهد العربي للتحلية، الكويت ١٩٩٣، ص ٢٣٥.

كما أن الابتكار والخلق هو وليد لحالة التصنيع العامة في الدولة وهي التي تحدد بشكل مسبق قدرته على الابتكار. ومن ثم فإن ابتكار (أو إنتاج) التكنولوجيا لا يأتي على قائمة أولويات الدول النامية في أوضاعها الحالية.

وقد يتأتى ذلك للدول العربية إذا وجدت سوق عربية، قاعدة صناعية عربية، وحجم طلب عربي يحرك الخلق التكنولوجي. وفيما يلى نرى عملية النقل التكنولوجي في بعض دول العالم ومراحلها:

* الولايات المتحدة اعتمدت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على نقل التكنولوجيا الأوروبية وتطبيقاتها وتسيير منتجاتها. ولم يكن دور تنافسى.

* ونفس الشيء بالنسبة لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وقعت نحو ٤٢٠٠٠ عقد شراء ونقل تكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة فيما بين ١٩٥١ - ١٩٨٤ وتميزت عملية النقل بجهود مكثفة لتقدير و اختيار أنساب التكنولوجيات، وراقت الدورة شروط التعاون وجدية عملية النقل بفرق علمية متخصصة وكانت المهمة الأساسية لمؤسسات التنمية العلمية والتكنولوجية هي خدمة نقل التكنولوجيا وإدارتها. حتى منتصف السبعينيات كانت اليابان أساساً مستوردة للتكنولوجيا. وكان عائدتها من تصدير التكنولوجيا لا يزيد عن ٢٢٪ من تكلفة الاستيراد (عام ١٩٧٨). كذلك كانت ألمانيا خلال نفس الفترة مستوردة للتكنولوجيا وكان عائدتها من صادرات التكنولوجيا نحو ٤١٪ من تكلفة الاستيراد. بينما كان عائد فرنسا ١٢٠٪. ونفس النمط الياباني في نقل التكنولوجيا ابنته كوريا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات. في عام ١٩٩٤ كان من بين أكبر ١٥ شركة عملاقة في العالم ٧ شركات أمريكية، ٤ يابانية، ٣ أوروبية، وواحدة كورية. اعتمد النمط الياباني والكورى على حماية السوق المحلية كقاعدة لتمكن الصناعة المحلية (في ١٩٩٤ كان نصيب السيارات المستوردة في

كوريا ٠,٧٪ من حجم سوق السيارات). عصر التكنولوجيا^(١) والمعرفة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، هو العنصر الحاكم، وذلك بعد ما كانت العمالة ورأس المال والمواد الخام في عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

وختاماً لتحقيق طفرة تكنولوجية في مجتمعاتنا العربية النامية فإن هناك ركائز (أو أعمدة) تقوم عليها التنمية التكنولوجية في المجتمع، وهي عبارة عن حلقات متصلة. وتتوقف التنمية التكنولوجية على تكامل وترابط هذه الحلقات أو الركائز والتي من الضروري تنميتها معاً وفي اتجاه واحد مستهدف وهي:

- ١ - تطوير العنصر البشري في المجتمع من كافة جوانبه (العلمية/ الصحة/ الاجتماعية/ السياسية....) حتى يستطيع أن يقوم بعملية التنمية التكنولوجية وما تتطلبه من بشر لهم مواصفات معينة على كل المستويات بدءاً من المخترعين إلى الفنانين والعمال والإدارة ومن ثم فان المستوى التكنولوجي في المجتمع يرتبط مباشرة بمستوى العنصر البشري في المجتمع. وأنظر إلى مختلف دول العالم فهي تؤكد ذلك.
- ٢ - تطوير نظام التعليم في المجتمع .
- ٣ - الاهتمام بالطفل وإعداده من الصغر.
- ٤ -ربط الجامعات ومعاهد البحث بالصناعة.
- ٥ - تشجيع الشركات الصناعية على إقامة مركز للبحوث والتطوير.
- ٦ - إنشاء معاهد البحث المتخصصة.

(١) دكتور عصام الدين جلال، التكنولوجيا مدخل مصر للقرن ٢١ ، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٦/٦/١٠.

(٢) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، نحو سياسة تكنولوجية لمصر، التقرير النهائي، القاهرة ١٩٨٣ .

- ٧- إيفاد بعثات علمية للخارج.
 - ٨- إنشاء مراكز المعلومات.
 - ٩- إقامة السوق العربية، التي تمكن من إيجاد الطلب على التكنولوجيا.
 - ١٠- التكامل الصناعي العربي بما يمكن من إقامة القاعدة الصناعية اللازمة للخلق التكنولوجي.

(١٠)

الفصل العاشر
التنمية البشرية
ودور المرأة

الفصل العاشر

التنمية البشرية ودور المرأة

المرأة هي عماد الحياة في المجتمعات البشرية كافة، فهي طاقة بشرية ضخمة وخلقة في المجتمع الذي تعيش فيه، ولاشك أن تعليمة قواها وتدعم مساحتها الفعالة في مختلف جوانب الحياة من شأنه أن يساعد في دفع عجلة التقدم.

وهناك اهتمام متزايد على كافة الأصعدة محلياً وعالمياً بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس وضع المرأة في المجتمع بصفه عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة باعتبار أن التحديد الدقيق والواقعي لوضع المرأة يساهم إلى حد كبير في دعم جهود التنمية البشرية اجتماعياً واقتصادياً.

وبالرغم من الاهتمام الدائم والمستمر من قبل المنظمات الدولية والمحلية بتحسين أوضاع المرأة في كل مكان (حيث اهتم كل من مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٤، ومؤتمر المرأة العالمي الذي انعقد في بكين ١٩٩٥ بوضع المرأة ضمن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أنها نصف المجتمع والمسؤولة عن النصف الآخر منه) إلا أن المرأة في الدول النامية عامة وفي مصر خاصة مازالت مهمشة ولا تلقى حظ الرجل من المكانة الاجتماعية و يتم حرمانها بوجه عام من التقدير المادي والمعنوي الذي يتاسب مع قيمتها الإنسانية ومساحتها الحيوية في المجتمع.

١- الأوضاع الراهنة للمرأة في الدول النامية:

١-١ الأوضاع التعليمية للمرأة:

يعتبر التعليم علساً أساسياً من عناصر التنمية، وهو من أهم المؤشرات المستخدمة لدراسة أوضاع المرأة ومكانتها، حيث إنه يعتبر الضمان الوحيد لمشاركةها بشكل كامل في مجال التنمية، وقد أظهرت التجارب أن الاستثمار في التعليم وخاصة تعليم المرأة أو الفتاة له عائدات كبير على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة لكل من الرجل والمرأة على السواء.

وعلى الرغم من أن الدستور في كل الدول غالباً ينص صراحة على حق المواطن رجل أو امرأة على السواء في الحصول على التعليم في المراحل المختلفة والتمتع بمجانيته، إلا أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، كما يتضح من خلال الصورتين الآتتين:-

٤-١ الواقع التعليمي للفتاة المصرية كمثال للدول الذامة:

يشير الواقع التعليمي للفتاة في مصر إلى تدنى هذا الواقع التعليمي، وأن هناك فروقاً واضحة بين الجنسين في مجال التعليم تظهر جلياً مع الانتقال إلى المراحل التعليمية الأعلى أو فيما بين الريف والحضر، حيث تشير إحصاءات التعليم في مصر عام ٢٠٠١^(١) إلى أن نسبة المقيدات من الفتيات في مراحل التعليم المختلفة إلى إجمالي الفتيات في نفس المراحل العمرية قد بلغ نحو ٨٩,٩٪ في المرحلة الابتدائية، انخفض في المرحلة الإعدادية ليبلغ ٨٩,١٪، ثم واصل الانخفاض ليبلغ نحو ٦٩,٢٪ في المرحلة الثانوية، انخفض بشدة في المرحلة الجامعية إلى حوالي ٢٩٪ من إجمالي الفتيات في هذه المرحلة.

وتشير البيانات إلى أن قيد الإناث بالتعليم الابتدائي بلغ ٩٣,٢٪ كنسبة من قيد الذكور في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، وحوالي ٩١,٩٪ في التعليم الإعدادي لنفس العام، وحوالي ٩٤,٩٪ في التعليم الثانوي، ويتبين من خلال هذه البيانات انخفاض نسب استيعاب الفتيات عن البنين وخاصة في المراحل الأولى للتعليم، كذلك تنخفض نسب استيعاب الفتيات في الريف عن الحضر، وفي الوجه القبلي عن الوجه البحري. ويرجع انخفاض نسب ومعدلات الاستيعاب في البنات عن البنين إلى رسوخ العادات والتقاليد لدى المجتمعات الريفية والتي مفادها أنه لا جدوى من تعليم البنت وأن مكانها المنزل هذا علاوة على انخفاض المستويات المعيشية للأسرة وانخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية.

ترتفع نسب التسرب في التعليم بين الفتيات في مرحلة التعليم الأساسي، حيث

(١) تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى، ص ١٤٨ .

تشير إحصاءات عام ١٩٩١/٩٠ إلى أن نسبة تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي قد بلغت نحو ٦,٥ % بالمقارنة بنسبة الذكور التي وصلت إلى ٢,٩ % لنفس العام، إلا أنه نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة التسرب من التعليم الأساسي فقد انخفضت نسبة التسرب في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ لتصل إلى ٠,٦١ % للإناث في مقابل ١,١١ % للذكور، ترتفع هذه النسبة في التعليم الإعدادي لتبلغ ٩,٩١ % للإناث مقابل ١١,٥٤ % للذكور، عالم ١٩٩١/٩٠ انخفضت النسبة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ لتبلغ ٢,٣ % للإناث مقابل ٣,٦٢ % للذكور (جدول ١-١٠) ويبلغت عام ٢٠٠٦ ٣٤,٢٠٠٦ % للذكور، ٢,٢ % للإناث للأفراد من سن ٦ سنوات إلى أقل من ١٩ سنة.

وتعكس البيانات السابقة دلالة مهمة وهي نمسك الفتاه بالتعليم إذا أتيحت لها الفرصة بصورة أكبر من الفتى، كذلك يلاحظ زيادة معدل التسرب بين الذكور في السنوات الأخيرة بالمقارنة بالإناث وقد يرجع ذلك إلى هروب الذكور من التعليم بحثاً عن فرصة عمل، خاصة في ظل انخفاض وتردى مستويات المعيشة حيث أنه يوجد ٥٣,٥ % من الذكور غير الملتحقين بالمدارس يعملون بأجر مقارنة بـ ١١ % من الإناث غير الملتحقات بالمدارس^(١).

٣-١ مشكلة الأمية لدى المرأة:

تعتبر مشكلة الأمية من أخطر المشكلات التي تواجه التنمية البشرية اقتصادياً واجتماعياً، وتمثل الأمية لدى المرأة عائقاً كبيراً في سبيل مشاركتها في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمجتمعها.

ويمكن تفسير ارتفاع معدلات الأمية بين النساء نتيجة انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدارس، وتسربيهن منها في مرحلة التعليم الأساسي وتساهل الأسر حيال ذلك نتيجة للعادات والتقاليد المحددة لدور الفتاه في وظيفتها كزوجة وأم كما سبق القول أو الاستغناء عن تعليمها والاستفادة من عملها بدون أجر في المنزل أو الحقل أو أي عمل خاص بالأسرة، هذا إلى جانب عامل هام جداً وهو ارتفاع تكاليف التعليم وعدم قدرة

(١) الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة للسياسات، المؤتمر السنوي سبتمبر، ٢٠٠٣، أوراق السياسات، ورقة المرأة، ص ٥ .

الأسر الفقيرة على الإنفاق عليه في ظل الظروف المعيشية السيئة، ومن ثم فهناك ارتباط قوى بين الفقر وأمية الإناث.

وتشير البيانات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث مقارنة بالذكور حيث بلغت حوالي ٦٢,٥٪ مقابل ٣٧,٥٪ بين الذكور وفقاً لبيانات ١٩٨٦^(١)، ثم بلغت نسبة الأمية بين الإناث (١٠ سنوات فأكثر) نحو ٤١,٨٪ مقابل ١٨,٥٪ بين الذكور وفقاً لبيانات ٢٠٠٣، ومن ذلك يلاحظ ارتفاع نسبة أمية الإناث بما يعادل ضعف الذكور. (جدول ٢-١٠).

ورغم الجهد المبذولة لسد منابع الأمية والقضاء عليها فما زالت مستويات الالتحاق بالتعليم والانخفاض السنوي في أعداد الأميات أقل من المستهدف الأمر الذي يتطلب ٢٣ عاماً للقضاء على الأمية بين الإناث في الشريحة العمرية من ١٤ - ٣٥ سنة^(٢).

٤-١ وضع المرأة في سوق العمل

أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية في المجتمع.

كما تشير الدراسات^(٣) إلى أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في المناطق الفقيرة يعملن اضطراراً بداعي الحاجة المادية ويفرض المساعدة في الوفاء بال حاجات الأساسية لأسرهن.

في نفس الإطار يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى أن العامل الاقتصادي هو أهم أسباب عمل ٦٢,٥٪ من الإناث في مصر، وأن حوالي ١٦,٣٪ من الإناث في الريف والحضر الدافع الأساسي للعمل لديهن هو ارتفاع الأسعار وغلاء

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٦، ص ٢٠١.

(٢) الحزب الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة للسياسات، ورقة المرأة، المؤتمر السنوي للحزب الوطني، مرجع سابق.

(٣) نادر فرجاني، قيام المرأة عماد نهضة إنسانية في مصر، مرجع سابق.

المعيشة وبإضافة هذا العامل إلى العامل السابق يتضح أن العامل الاقتصادي مسؤول من ٧٨,٨٪ من عمل المرأة.

ويتضمن سوق العمل الرسمي في مصر كما في الدول النامية كلاً من القطاع الحكومي، قطاع الأعمال، القطاع العام، القطاع الخاص المسجل رسمياً وتشتمل هذه القطاعات على مظلة قانونية وتأمين صحي واجتماعي علاوة على الأجر المضمون، هذا بالإضافة إلى القطاع الخاص غير الرسمي وهو غير المسجل رسمياً ولا يتضمن مظلة قانونية ويفتقد إلى نظام التأمين للعاملين فيه.

تنخفض الأهمية النسبية لمساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالرجل، وبالتالي ترتفع معدلات البطالة بين النساء. حيث تبلغ معدلات البطالة نحو ٥,٩٪ بين الذكور، ونحو ١٨,٦٪ للإناث (جدول ٤-١٠) فقطاع الزراعة يحتل المرتبة الأولى في عمالة المرأة، حيث بلغت نسبة عمالة المرأة فيه حوالي ٣١,٨٪ من جملة الإناث العاملات في الأنشطة المختلفة، ويرجع ارتفاع نسب العمالة بين المرأة في القطاع الزراعي إلى عدم توافر فرص العمل خارجه، وارتفاع معدلات البطالة السافرة، خاصة وأن أفراد قوة العمل من الإناث في الريف يفضلن البطالة المقنعة بدلاً من السافرة^(١).

ويأتي قطاع التعليم في المرتبة الثانية من عمالة المرأة لتبلغ مسامتها فيه حوالي ٢٢,٣٪ مما يشير إلى اتجاه المرأة إلى التدريس باعتباره من الوظائف التي تتناسب وطبيعتها.

ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة من حيث مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي حيث تبلغ نسبة النساء العاملات فيه نحو ١٢,٨٪ وفقاً لبيانات ٢٠٠٢.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المرأة تتعرض إلى أشكال جديدة من

(١) أمينة زكي شبانه، أثر سياسات التصحيف الهيكلي في مصر على مساهمة المرأة في أحداث التنمية المتواصلة، مؤتمر تدعيم دور المرأة في التنمية المتواصلة، جامعة الأزهر، ٢٣ - ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢.

التمييز النوعي في تقسيم العمل مقارنة بالرجل، حيث تتركز النساء في صناعات المنسوجات والأغذية، بينما تتلاشى في الصناعات الثقيلة، بحيث أصبحت الأولى مؤنثة وتصل العمالة النسائية فيها إلى ٣٥٪ تقريباً^(١).

وبصفة عامة تبلغ نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي نحو ٤٨,٤٪ للذكور، ونحو ١٥,٩٪ للإناث عام ٢٠٠٧ (جدول ٣-١٠).

٦-٥ وضع المرأة بالنسبة للائتمان:

تعاني المرأة من عدم قدرتها على الحصول على الائتمان بسهولة نتيجة عدم امتلاكها لأية ضمانات للحصول على هذا الائتمان، في الوقت الذي يشكل دخل المرأة المصدر الرئيسي للمعيشة في بعض الأسر الفقيرة، وتتضاعل نسبة حصول المرأة الريفية على الائتمان الزراعي رغم أنها تمثل غالبية العاملين في الزراعة في معظم الدول النامية^(٢).

من ناحية أخرى كذلك تخوف معظم مؤسسات الإقراض من منح الائتمان للمرأة نتيجة عدم امتلاكها للضمانات النقدية المطلوبة، حيث تحول العادات والتقاليد والأوضاع الثقافية دون تملك المرأة للأصول السائلة. ففي الريف نادراً ما تمتلك المرأة الأرضي الجيدة، (حتى إن بعض الأسر تمنع توريث بناتها للأرض خوفاً من وقوع الأرض في أيدي غريبة وهي عادة زوج البنت)، علاوة على أن قيمة الأرض هذه لا تتناسب والضمانات المطلوبة، أما في الحضر فتتمثل الأصول التي تمتلكها المرأة في أثاث البيت ومصاغها ومن ثم فلا تتناسب هذه الضمانات وقدرة المرأة على الحصول على الائتمان المطلوب لعمل مشروع خاص بها من مؤسسات التمويل الرسمية كما إن هذه المؤسسات لا تقبل بهذه الضمانات ومن ثم تلجأ المرأة كثيراً إلى أنشطة القطاع غير الرسمي والعمل لحساب نفسها في مشروعات صغيرة، وذلك نظراً لعدم توافر

(١) مدحية الصفتى، العمالة النسائية، توصيف اجتماعى، مؤسسة فريدش إيررت، ١٩٩٧.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٥.

فرص العمل وال الحاجة إلى التوفيق بين العمل في المنزل وخارج المنزل^(١)، الأمر الذي تهدر معه حقوقها سواء في الأجر المناسب أو التأمين أو أيه حقوق أخرى.

كذلك أدت الأفكار والاعتقادات الخاطئة والسلبية عن طبيعة المشروعات التي تقييمها المرأة من حيث عدم أهميتها وتنصاول مساحتها وتوليدها للدخل إلى إحجام رجال المال والائتمان في كثير من الأحيان عن تقديم القروض للمرأة، باعتبار أن هذه المشروعات قليلة الأهمية ولا تستحق أي نوع من الخدمات المالية، من ناحية أخرى ارتبطت التجارب الحديثة ببعض الأفكار الخاطئة والتي من أهمها أن المرأة والفقراء لا يدخلون، ويقومون بالاقتراض لأجل الاستهلاك في الأجل القصير وأن المشروعات التي تملكها المرأة فيها مخاطرة ائتمانية مرتفعة^(٢).

إلا أن الواقع يظهر غير ذلك حيث تقوم المرأة بتحمل كافة مسئoliاتها تجاه أسرتها وأطفالها فتقوم الإنفاق على صحة وتعليم أفراد أسرتها مما يعتبر استثماراً بشرياً لدعم قاعدة الموارد البشرية وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل. كذلك فإن المرأة تستخدم عوائد مشروعاتها في معظم الأحيان في إعادة استثمارها مرة أخرى.

٦- الأوضاع الصحية للمرأة :

يعتبر البعد الصحي من أهم الأبعاد الأساسية في تحقيق التنمية البشرية ومن ثم الاقتصادية والاجتماعية، وتتأثر درجة مساهمة المرأة في التنمية بحالتها الصحية بصفة عامة وحياتها وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن النساء في الدول النامية مازلن يعانيين من تدهور الأوضاع الصحية لهن، وعدم قدرتهن على الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية وخاصة في الريف، نظراً لارتفاع معدلات الأمية بينهن وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة.

(١) هدى سبхи، التكنولوجيا والتدريب، وأثرها على عمالة المرأة، مرجع سابق، ص ١٤ .

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٧ .

وقد أشار تقرير مجلس الشورى^(١) إلى أن المؤشرات المستخدمة للتعرف على الحالة الصحية للمرأة غير كافية ولا تعكس المشاكل الصحية للمرأة بصفة عامة بسبب عدم كفاية التسجيل ونقص البيانات التفصيلية الإحصائية.

ويمكن التعرف على الأوضاع الصحية للمرأة في المجتمع والتي تؤثر مباشرة على حالة التنمية البشرية في المجتمع من خلال استقراء المؤشرات الآتية والتي تعكسها بيانات (الجدول ١٠-١٠) :-

١- معدل وفيات الأمهات.

٢- نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة.

٣- الولادة تحت إشراف طبى.

٤- التحiz ضد المرأة في مصر

تعاني المرأة في الدول النامية أشكالاً عديدة من صور التحiz ضدتها بما يفقدها حقوقها المنصوص عليها في القوانين فعلاً و يؤدي إلى انخفاض مكانتها في المجتمع، وبالتالي تدني مساهمتها.

وقد ارتبط الفقر بمصر - وفقاً لتقارير التنمية البشرية المتعددة - بالمرأة حتى انه ارتبطت هشاشة أوضاع المرأة في المجتمع بما يعرف بمصطلح تأثير الفقر والذي ينطوى مفهومه إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها المرأة في مختلف المجتمعات، حيث يقع العبء الأكبر للفقر على النساء بماله من علاقة مباشرة بمسؤولية المرأة بكونها أنثى، وبعض التقاليد والسلوكيات الاجتماعية والتقليل من قيمة مساهمتها في عملية التنمية^(٢).

(١) مجلس الشورى، التقرير المبدئي عن موضوع نحو مشاركة أكثر فعالية للمرأة المصرية من أجل تحقيق الانطلاقة الاقتصادية، ١٩٩٨ .

(٢) مارلين نادرس وأخرون، المواطننة المنقوصة، تهميش المرأة في مصر، مرجع سابق، ص ٣٩ .

ويمثل التحيز ضد المرأة في الدول النامية انحرافاً عن نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الذكور والإإناث كما يحدده دستور الدولة وتشريعاتها وقيمها الدينية السائدة، بل وارتباطه بالقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، الأمر الذي يجعل من أسلوب القهر الذي تعانيه المرأة عقبة كرود في سبيل مشاركتها الفعالة في الحياة الاجتماعية، ومن ثم تدني مستوى التنمية البشرية. وتتمثل صور وأشكال التحيز ضد المرأة في:-

١- التحيز ضد المرأة في التعليم:

وتعكس مظاهره عدم كفاية الفرص المتاحة لتعليم المرأة للوصول إلى التعليم وكما سبق في الاستعراض السابق (جدولى (١-١٠)، (٢-١٠)) ترتفع معدلات الأمية بين الإناث بالمقارنة بالذكور، وبالرغم من وجود فترة إلزامية للتعليم الابتدائي فإنه في الواقع الحال لا تتمتع به الإناث مساواة مع الذكور حيث أنه ليس معمماً مما ينتج عنه في النهاية تحديد فرص العمل المتاحة للمرأة فيما بعد، كذلك تحديد فرص مشاركتها الفعلية في الحياة في المستقبل.

٢- التحيز ضد المرأة في سوق العمل:

* تعانى المرأة من التمييز الأجرى حيث تنخفض أجور النساء في القطاع الخاص وهي أقل إرضاء للمرأة بالمقارنة بالعمل في القطاع العام بسبب المزايا العينية والترقيات الأكثر ملائمة لظروف العمل، كما أن فرص التوظيف في القطاع الخاص كثيراً ما تحتاج إلى مستويات عالية من تدريب المرأة.

* ترتب على تطبيق سياسة الخصخصة في كثير من الدول إلى تسريح العمالة الزائدة في مشروعات قطاع الأعمال العام، حيث كانت النساء في مقدمة هؤلاء المسرحين مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث خاصة في ظل ضعف القدرة التنافسية لقوة العمل من الإناث في مواجهة قوة العمل من الذكور ولتفضيل القطاع الخاص من ناحية أخرى تشغيل الذكور عن الإناث.

* لا تتمتع المرأة بحماية قانونية في القطاع الخاص الرسمي أو أية حقوق أخرى من حيث الأجر والتأمين الاجتماعي.

* ومن حيث فرص الترقى بالنسبة للذكور والإناث يتقدم الذكور على الإناث في الترقى في الوظائف الحكومية، ولا يرجع ذلك إلى التفرقة القانونية وإنما بسبب كثرة وتكرار حصول المرأة على الأجازات الخاصة بها.

٢ المشكلات التي تعوق المرأة عن أداء دورها

من الاستعراض السابق لأوضاع المرأة في الدول النامية عامة وفي مصر خاصة يتضح لنا أنها تعاني من بعض المشاكل والتي تؤدي إلى تدني مستوى التنمية البشرية في المجتمع. والتي يمكن سردها باختصار شديد وجميعها تصب في وعاء التنمية البشرية الضرورية للمرأة في تلك الدول:

- ١- ارتفاع نسب الأمية بين النساء وانخفاض معدلات الاستيعاب في التعليم.
- ٢- انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل.
- ٣- افتقار المرأة لملكية وسائل الإنتاج وتدني إعداد صاحبات الأعمال اللاتي يعملن لحسابهن الخاص.
- ٤- تدني الأوضاع الصحية للمرأة.
- ٥- التهميش السياسي للمرأة.

٣ بعض المقترنات لتحقيق التنمية البشرية للمرأة:

من الاستعراض السابق لبعض أوضاع المرأة في الدول النامية سواء في سوق العمل أو من حيث الأوضاع الصحية لها والتهميش والتحيز التي تعاني منه وما يترتب على كل ذلك من مشكلات تعاني منها المرأة، فيتحقق العمل على معالجة هذه الأوضاع من خلال وضع بعض المقترنات التي يمكن من خلالها الارتقاء بأوضاع المرأة وزيادة دورها في عملية التنمية بصفة عامة والتي تمثل في تحقيق أهداف التنمية البشرية للمرأة وتحقيق التنمية البشرية في المجتمع على النحو الآتي:-

١-٣- القضاء على الأمية وسد مذاهبها وذلك من خلال:-

أ- إعطاء أولوية لتنفيذ قانون إلزامية التعليم من خلال:

* زيادة عدد المدارس، رصد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التحاقهم بالمدارس النظامية.

* تقديم المزايا الإضافية للفتيات لترغيبهن في التعليم مع القضاء على المعوقات الخاصة ببعد المسافة بين المدرسة والمنزل، أو الدراسة المسائية.

ب- العمل على منع التسرب والمتابعة الدقيقة للمتسربين وذلك من خلال توفير إستراتيجية وحزمة من الإجراءات الكفيلة بمنع التسرب من التعليم الأساسي، والعمل على وجود جهات معينة في القرى ورؤساء الأحياء تقوم بمراجعة سجلات المواليد ومتابعة السن القانونية لكل فتاة في مرحلة التقدم للمدرسة، إعداد وتنمية قدرات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بمدارس التعليم الأساسي ليكون من ضمن مهامهم متابعة الأطفال المتسربين ومعالجة المشكلة.

ج- القضاء على عمالة الأطفال والتي تعتبر أهم أسباب التسرب وعدم الالتحاق بالمدارس.

د- تدعيم الجهد الخاص بتعليم الفتيات وذلك من خلال تفعيل آليات مبادرة تعليم الفتاة وتحقيق أهدافها وتعزيزها والمشاركة في مواجهة تحدياتها المتوقعة.

هـ- تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر

و- تدعيم جهود الجمعيات الأهلية في مجال محاربة الأمية من خلال توفير التمويل اللازم لهذه الجمعيات لإقامة مشاريعها.

ز- العمل على تحسين خدمة محاربة الأمية وتحفيز القائمين عليها مع الأداء الجيد.

٤-٣- العمل على توظيف قدرات المرأة والقضاء على الفقر وذلك من خلال:-

- * إعادة النظر في برنامج التوظيف الحكومي لخلق فرص عمل جديدة للمرأة في برامج الخدمات الاجتماعية (تعليم، صحة، ثقافة).
 - * القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سواء في العمل أو في تولي المناصب القيادية وإتاحة الفرصة لها للدخول إلى مجالات العمل المختلفة.
 - * مساعدة المرأة للتخلص من الفقر بإتاحة فرص عمل لديها وإنشاء شبكات أمان فعالة^(١) يمكن من خلالها احتواء مشاكل المرأة والقضاء عليها وتوليد دخل لها، وتعتبر المشروعات الصغيرة من أهم فرص العمل المولدة للدخل والتي يمكن من خلالها القضاء على الفقر لدى هذه الفئة من المجتمع.
 - * مساعدة العمالة الزائدة من النساء الناجمة عن برامج الخصخصة من خلال برامج التدريب التحويلي بما يتفق وسوق العمل.
 - * ضرورة وجود عقد اجتماعي جديد يجري من خلاله تضافر حكومة نشطة وفعالة مع قطاع أعمال يتمتع بالحيوية والمسؤولية الاجتماعية، ومع قطاع مدنى قوى يمثل مختلف فئات الشعب، حيث يتطلب ذلك إصلاح الجهاز الإداري في الدولة من أجل قيام المرأة بدورها كاملاً في المجتمع وزيادة إسهامها في سوق العمل.
 - * تدعيم المشاركة السياسية للمرأة.
 - الاهتمام بالبرامج التدريبية للمرأة العاملة لرفع مستوى قدراتها التنافسية.
- ٣-٣- ضرورة التركيز على البعد الاستراتيجي في السياسة الصحية والاهتمام ببرامج الرعاية الصحية الوقائية في الريف والحضر مع الاهتمام برفع كفاءة قطاع الصحة العلاجية إلى جانب الرقابة على أداء القطاع الخاص الصحي.**
- * الاهتمام بالمستويات الغذائية ومستوى الإسكان وضرورة توافر المياه النقية

(١) نادر فرجانى، قيام المرأة عماد نهضة إنسانية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٨ .

حيث لا تتوقف الحالة الصحية للمرأة على الخدمات الصحية فقط.

* العمل على خفض معدل وفيات الأمهات من خلال التدريب المستمر للأطباء وهيئة التمريض.

(جدول ١-١٠) نسب التسرب من التعليم في مرحلة التعليم الأساسي

جنة			بنك			بنون			
%	مترب	مفرد	%	مترب	مفرد	%	مترب	مفرد	
المرحلة الابتدائية									
٣٨٥	١٦٤٧٦٢	٤٧٩٦٦٢	٣٥	٨٢٢٠٤	١٩٩٦٧٠٧	٣٣	١٠٢٥٩٦	٣٥٣٢٢١٦	١٤٩٣/١٤٩٠
٣٨٧	٦٦١٩٩	٢٣٨٢١٢	٣١	٢٠٤٦٠	٣٣٦٨٦٦٨	٣١	١٣٧٣٩	٢٧٧١١٠٩	٢٠٠٣/٢٠٠٠
المرحلة الإعدادية									
١٠٨	٢٩٩٨٢٩	٦٢٧٣٤٨٩	٥٩١	١٢٢٠٤٥	٣٢٣١٦٢٧	٥٩١	١٢٣٧٥١	٣٤٣٢٠٤٢	١٤٩٣/١٤٩٠
٣٧	٨٩٢٦٠	٤٩٥٦٩٩٥	٣٩١	٢٣٥٩٦	١٣٩١٨٧٨	٣٩٢	٥٦٧٧٦	١٥١٩١٦٧	٢٠٠٣/٢٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتabelle العامة والإحصاء، مصر في أرقام، أبريل ٢٠٠٣

التسرب من التعليم الأساسي طبقاً لنوع للأفراد من ٦ إلى أقل من ١٩ سنة) وفقاً للنتائج النهائية لEnumeration السكان ٢٠٠٦

غير مدين		التعلق وتسرب		التعلق ولم ينصرف		لم يتعلق بالتعليم		عدد السكان (من ٦ إلى أقل من ١٩ سنة)		
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد			
٠٠١	٧٩١	٣٠	٢٩١٧٣٠	٩١٨	٣٣١٦٩٩٢	٩٠٣	٥٣١٢٥٠	٤٩٦٣٠٦٦	٦٧٠	نكور
٠٠١	٦٨٥	٣٢	٢٠٩٤٣٠	٨٩٤	٨١٠٧٥٩١	٩٠٦	٧٣٤٤١٥	٤٢١٩٩٢١	٦٧٠	إناث
٠٠١	١٤٧٩	٣٣	٥٠٤٦٦٠	٩٠٩	٣٧٨٥٣٨٨٣	٩٠٣	١٣٥٢٢٩٦	١٩٣١٩٩٧	٦٧٠	جنة

المصدر: الجهاز المركزي للتabelle العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠٠٩

(جدول ٢-١٠) نسب الأمية بالمحافظات في ٢٠٠٣/١

المحافظة	ذكور	%	إناث	%	جملة	%
القاهرة	٤٠٩٦٥٢	١٤,٥	٧٤٤٨٢٨	٢٧,٨	١١٥٤٤٨٠	٢٧,٨
الإسكندرية	١٨٥٣٦٨	١٣,٥	٣٥٩٢١٢	٢٧,٤	٥٤٤٥٨٠	٢٧,٤
بور سعيد	٢٢٣٠٦	١١,٤	٤٢٧٤٩	٢٣,١	٦٥٠٥٣	٢٣,١
السويس	٢١٤٢	١,٣	٤٠٥٦٦	٢٥,٩	٤٢٧٠٨	٢٥,٩
دمياط	٦٦٥٨٨	١٨,٤	١٠١٦١٤٩	٣٠,٦	١٧٢٢٧٣٧	٣٠,٦
الدقهلية	٣٢٧٧٥٩	١٩,٩	٦٨٥٤٦٥	٤٣,١	١٠١٣٢٢٤	٤٣,١
الشرقية	٣١٦٤١٤	١٩,٢	٦٥٦٦٧٩	٤٢,٣	٩٧٣٠٩٣	٤٢,٣
القليوبية	٢٢٥٧٣٣	١٧,٣	٥٠٠٢٦٣	٤١,٢	٧٢٥٩٩٦	٤١,٢
كفر الشيخ	١٨٤٨٠٥	٢٢,١	٤٤٢٠٦٨	٥٢,٧	٦٢٦٨٧٣	٥٢,٧
الغربيّة	١٧٠٧٢٦	١٢,٨	٥٤٧٠٨٦	٤١,٧	٧١٧٨١٢	٤١,٧
المنوفية	١٥١١٤٩	١٣,٩	٤٣٣٤٩٣	٤٢,٢	٥٨٤٦٤٢	٤٢,٢
البحيرة	٣٦٢٧١٠	٢٣,٢	٧٧٢٠٠١	٥٢,٢	١١٣٤٧١١	٥٢,٢
الإسماعيلية	٨٤٦٣	٣,٠	٦٠٦٨١	٢٢,٦	٦٩١٤٤	٢٢,٦
الجيزة	٣٦٨٩٥٢	١٩,٦	٦٢٥٩٩٢	٣٥,٧	٩٩٤٩٤٤	٣٥,٧
بني سويف	١٤٦٠٦١	٢١,٩	٣٥٧٥٦٤	٥٥,٠	٥٠٣٦٤٥	٥٥,٠
الفيوم	٢٤٢٧٨٨	٣٢,١	٣٨٠٧٠٧	٥٦,٦	٦٢٣٤٩٥	٥٦,٦
المنيا	٣٣٩٦٢٤	٢٨,٩	٦٥٢٢٥٢	٥٦,٣	٩٩١٨٧٦	٥٦,٣
أسيوط	٣٢٤٥٣١	٣٢,١	٥٠٥٤٢٦	٥١,٧	٨٢٩٩٥٧	٥١,٧
سوهاج	٢٩٠٤٤٦	٢٥,٨	٦١٧٠٤٧	٥٦,٣	٩٠٧٢٧٣	٥٦,٣
قنا	٢٥٣٠٣٧	٢٩,٣	٤٦٥٠٣٧	٥٣,١	٧١٨٠٧٤	٥٣,١
مدينة الأقصر	٨٩٨٩	٤,١	٢٣٦٥٧	١٧,٨	٣٢٦٤٦	١٧,٨
أسوان	٩٨٧١١	١٣,٤	٩١٠١٠	٢٤,٧	١٣٩٧٢١	٢٤,٧
البحر الأحمر	٣٥٣٠	٤,٩	٦١٠٧	١٢,٠٤	٩٦٣٧	١٢,٠٤
الوادي الجديد	٢٠٥٣	٣,٧	٣٣٢٩	٦,٣	٥٣٨٢	٦,٣
مطروح	١١٩٣	١,٥	٣٦٦٢١	٥١,١	٣٧٨١٤	٥١,١
شمال سيناء	٥٨٧٤	٤,٥	٢٤٦٨١	٢٨,٣	٣٠٥٥٥	٢٨,٣
جنوب سيناء	٢٨٩	٠,٧	١٢٨	٠,٩	٤١٢	٠,٩
جملة	٤٤٦٩٦٨٨	١٨,٥	٩١٨٠٧٧٦	٤١,٨	١٣٦٥٠٤٦٤	٤١,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو

(جدول ٣-١٠) نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي (%)

السنة	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٨	٤٤,١	١٢,٥	٢٨,٧
١٩٩٩	٤٤,٦	١٢,٧	٢٩,٠
٢٠٠٠	٤٤,٨	١٣,٤	٢٩,٤
٢٠٠١	٤٥,٣	١٢,٩	٢٩,٥
٢٠٠٢	٤٥,٧	١٢,٦	٢٩,١
٢٠٠٧	٤٨,٤	١٥,٩	٣٢,٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة لعام ٢٠٠٧

(جدول ٤-١٠) تطور معدلات البطالة بين الإناث والذكور

(٦٤-١٥ سنة) (%)

السنوات	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٨	٥١	١٩,٩	٨,٢
١٩٩٩	٥١	١٩,٤	٨,١
٢٠٠٠	٥٣	٢٢,٧	٩,٠
٢٠٠١	٥٦	٢٢,٦	٩,٢
٢٠٠٢	٦٣	٢٣,٩	١٠,٢
٢٠٠٧	٥٩	١٨,٦	٨,٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة في ج.م.ع ،

(جدول ٥-١٠) نسب المشتغلين من (١٥-٦٤ سنة)

في ج.م.ع في ٢٠٠٢/١/١

نسبة المشتغلين		النشاط الاقتصادي
ذكور	إناث	
٢٧,٨	٣١,٨	الزراعة والصيد
١١,٢	٨,٦	المناجم والمحاجر والصناعات التحويلية
٩,٢	٨,٦	تشييد وبناء وكهرباء وغاز
١٣,٢	١٦,٩	تجارة جملة وتجزئة وأنشطة
١,٩	١,٩	فندق ومطاعم
٧,٥	٧,٠	نقل ومواصلات
٧,٧	٢٢,٣	تعليم
١,٤	١٢,٨	خدمات
١٥,٦	١٦,٧	أخرى
١٠٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو ٢٠٠٣

تقدير أعداد المشتغلين من (١٥-٦٤ سنة) حسب النشاط الاقتصادي

والنوع بالمحافظات عام ٢٠٠٦ (بالمئات)

النشاط الاقتصادي	الإجمالي	٣٨٨٤٣	١٦٥٩٥	١٠٠	١٦٥٩٥	%	جملة	%	نكور	%	جملة	%	
الزراعة والصيد							٦٣٧٠٧	٢٨٣	٤٦٩٠٢	٤٣٣	١٦٨٠٥	٣٦٢	
المطاحن والمخابز والصناعات التحويلية							٢٦٨٤٥	١٦٩	٢٤٦٧٠	٥٦	٢١٧٥	١٣١	
تشييد وبناء							١٨٤٢٩	١٠٩	١٨٠٦٩	٦	١٦٠	٨٩	
تجارة جملة وتجزئة وأنشطة							٢١٧١٨	١١٩	١٩٦٤٥	٥٣	٢٠٧٣	١٣٦	
فندق ومطاعم							٤١٦	٢٤	٣٩٤٥	٦	١٦٩	٣٠	
نقل ومواصلات							١٣٥٧٣	٧٩	١٣٠٠٧	١٥	٥٦٦	١٣١	
تعليم							١٩٦٩٩	٣٩	١٩٦٠٨	٢١٣	٨٢٩١	٩٦	
الصحة والعمل الاجتماعي							٥٤٥٥	٣٦	٢٦٦٢	٧٣	٢٨٤٣	٢٧	
خدمات							٩٨٤٣	٥٣	٨٨١٤	٦	١٠٤٩	١٥٨	
أخرى							٢١٤٥٤	١٠	١٣٥٢٢	١٢	٤٧٣٢	١٣٤	
الإجمالي		٣٨٨٤٣	١٠٠	١٦٥٩٥	١٠٠	١٦٥٩٥	١٠٠	٤٦٩٠٢	٤٣٣	٢٤٦٧٠	١٦٩	٦٣٧٠٧	٣٦٢

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، ديسمبر ٢٠٠٧

(جدول ٦-١٠) التوزيع النسبي للقوى العاملة (٦٤-١٥)

حسب الحالة العملية والنوع ٢٠٠٥

الحالة العملية	الجملة	حضر	ريف	جملة								
	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال
يعمل باجر نقدي												
صاحب عمل وبديرة												
يعمل لحسابه ولا يستخدم												
يعمل لدى الأسرة بدون أجر												
متغطر سبق له العمل												
متغطر حديث												
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٨٨٤٣	٥٧٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٥ .

(جدول ٧-١٠) التوزيع المهني لقوة العمل (٦٤-١٥ سنة)

نسبة العمل			المهنة
%	إناث	%	ذكور
١٢	٨٨٦٥٩	٨٨	٦٥٠٦١١
٣١٤	٦٥٦١٣٢	٦٨٦	١٢٢٧٤٢٠
٢٨٨	٧٢٣٧١٤	٦١٢	١١٤١٧١٨
٣٨٩	٤٣٧١٣٣	٦١	٦٨٨٠٨١
٨٤	١٢٢٩٩١	٩١	١٣٣٨٤٠٨
٤٥	٣٤٩٢٩	٩٥٥	٤٤٧٢٦٦٧
٢١	٦٣٧٤٧	٧٩	٢٦٠٤٤٤
٤	٤١٠٢	٩٦	١٠٢٨٣٩١
٣٥	٢٧٦٣٨	٩٣٤	٣٩١٥٠٨
١٥٣	٢١٩٣٩٦٣	٨٤٧	١١٣٧٩٢٤٨
الإجمالي			

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لبحث العمالة
بالعينة لعام ٢٠٠٢ ، يوليو ٢٠٠٣

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المهنة في عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٥

٢٠٠٥		١٩٩٧		أقسام المهن
رجال	نساء	رجال	نساء	
٩٩	٤٨	٧٨	٤٤	رجال التشريع وكبار المسؤولين
١١٦	٢١٤	١١٩	٢٠٩	الأخصائيون
٧٥	١٤٣	٦٤	١٠٢	الفنانون
٣٤	٥٣	٥٧	١٢٥	القائمون بالأعمال الكتابية
١١١	٤٣	١١٥	٥٨	العاملون في الخدمات
٢٦٣	٤٦٠	٢٨١	٤٠٠	العازرون
١٧٣	١٥	١٨٢	٣٦	الحرفيون
٨٨	١٢	٧٤	١٥	عمال تشغيل المصانع
٤١	١١	٢٧	١٠	عمال المهن العالية
١٠	١٠	٤٠	١٠	لا يمكن ترتيبهم حسب المهنة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث العمالة بالعينة لعامي ١٩٨٧ ، ١٩٩٧

(جدول ٨-١٠) أعداد المعينون والمعينات في وظائف الإدارة العليا

بالحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العام خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩-٢٠٠٥

٢٠٠٥		١٩٩٩		١٩٩٦		١٩٨٨		الوظائف العليا
رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
٧٦	٣	٧٢	٢	٧٤	٢	٧٣	١	نرجة وزير فاعلي
١٣	١	٤٧	٣	٦١	٢	٣٣	١	نائب وزير
٢٥٣	٣٩	٥١٧	٢٨	٦٢٣	٢١	٧٩٥	٧	ممتاز
١٣٧٨	٣٨٤	٢٧٦٦	٤١٤	٣٣١٧	٣٠٧	٣٠٠٧	١٣٤	علية
٧٥٩٨	١٣٧٨	١١٥٣٨	٢١٧٤	١٣١٥٧	٢٧٨٢	٩٢٨٤	٨٩٧	مدير عام
٩٣١٨	١٨٠٤	١٤٩٤٠	٣٦٢١	١٧٤٢٢	٣١١٤	١٣١٩٢	١٠٤٠	اجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام ١٩٨٨، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٥

نسبة النساء المعينات في وظائف الإدارة العليا بالحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العام إلى إجمالي العاملين خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩-٢٠٠٥ (%)

٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٦	١٩٨٨	الوظائف العليا
٣٨	٢٨	٢٦	١٤	نرجة وزير
٧١	٦١	٣٢	٣٠	نائب وزير
١٣٤	٥١	٣٣	٢٩	الدرجة الممتازة
٢١٧	١٣٠	٨٥	٤٣	درجة عالية
١٥٤	٢١٦	١٧٥	٨٨	مدير علم
١٦٢	١٩٥	١٥٣	٧٣	الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام ١٩٨٨، ١٩٩٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٥

(جدول ٩-١٠) عدد ونسبة أعضاء النقابات المهنية

حسب النوع عام ٢٠٠٥

النقابة	نماء	رجال	نسبة النساء	نسبة الرجال	نسبة النساء	نسبة الرجال
الأطباء البشريين	٥١٨٠٠	٩٨٣٦٥	٣٤٥	٦٥٥	-	-
أطباء الأسنان	٩٠٨٣	١٢٤٣٩	٤٢٥	٥٧٤	-	-
الأطباء البيطريين	١٠٥٠٩	١٩٥٩٥	٣٥١	٩٥١	-	-
الصيادلة	٣٥٧٢٨	٣٨٣٧٥	٤٨٢	٥١٨	-	-
المهنة الزراعية	٩٤٦٤٤	٢٩٩٨٤٠	٢٤٠	٧٦٠	-	-
المهنة التعليمية	٤٩٧٥٩٥	٧٧٥٠٨٠	٣٩١	٦١٠	-	-
المهنة الهندسية	٥٠٤٥٧	٣٠٣٤٤٨	١٤٣	٨٥٧	-	-
التجاريين	٣٩٥٧٩٩	٤٩٣٣٧٣	٤٤٥	٥٥٥	-	-
نقابة المحامين	-	-	-	-	-	-
المهن العلمية	١٩٤٤١	٤٦٦٧٦	٢٩٤	٧٠٦	-	-
المهن الصحفية	١٦٠	٤٥٠	٢٣٢	٧٣٨	-	-
المهن التمثيلية	١١٥٥	١٦٠١	٤١٩	٥٨١	-	-
المهن السينماتية	١١٧٠	٢٩٠	٢٩٠	٧١٣	-	-
المهن الموسيقية	٥٦٦	١٧٧٩٤	٢٤٠	٧٦٠	-	-
مهنة التمريض	١٧١١١٤	١٥٤٦٨	٩١٧	٨٣	-	-
التطبيقيون	٣٣٨٠٥	٦٢٦١٥١	٥١	٩٤٩	-	-
الفاتحين التشكيليين	٥٩٩	٦٠٤٢	٤٩٨	٥٠٢	-	-
المهن الاجتماعية	٥٩٩٠	٤٨٥٠	٥٥٣	٤٤٧	-	-
المرشدين السياحيين	٤٧٨٤	٤٢٣١	٣٩٧	٦٠٣	-	-
المهن الرياضية	١٢٣٦٤	٣٥٨٣٤	٢٥٧	٧٤٣	-	-
العلاج الطبيعي	١٨٧٨	٢٣٢	٤٤٦	٥٥٤	-	-
الجملة	١٤٦٢٤٠٩	٢٨٥٢٣٤٤	٣٢٩	٦٦١	-	-

المصدر: الجهاز центральный по статистике и переписи населения, Египет, Апрель 2006

(جدول ١٠-١٠) الأوضاع الصحية للمرأة بين عامي ١٩٩٢، ٢٠٠٥

نوع الحياة عند العيلاد	توقع الحياة عند العيلاد	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠ ألف مولود حي	نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة	نسبة حالات الولادة تحت إشراف طبي	معدل استخدام وسائل منع الحمل	معدل وفيات الأطفال الرضع
١٩٩٢	٩٥٦	١٧٤	٥٢٩	٤٠٧	-	٤١٠
٢٠٠١	٦٨١	٦٠٧	٦١١	٥٣٥	٥٨١	٢٧٣
٢٠٠٢	٧٢١	٦٨٩	٦١١	٩٤٧	٦٠	٢٤٥
٢٠٠٤	٧٠٦	٦٧٦	٧٠٥	٧١٧	٦٠	٢٢٤
٢٠٠٥	٧٣٦	٥٢٩	٦٩٦	٨٠	٥٩٢	٢٠٥

* مسجل طبقاً لعام ١٩٨٩ (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥)

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٨، معهد التخطيط القومي، القاهرة

٤ مؤشرات تعكس الفجوات

الفجوة بين الإناث والذكور:

تبلغ نسبة الإناث ما يقرب من نصف المجتمع في جميع المحافظات، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنة بالذكور. غير أنه فيما يتعلق بباقي المؤشرات سواء التعليمية (الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) والقيد بمراحل التعليم المختلفة) أو الخاصة بالعمل (نسبة الإناث في قوه العمل (١٥+) فنجد أن هناك فروقاً بين الإناث والذكور في جميع المحافظات ولكنها أكثر حده في محافظات الوجه القبلي. وبالرغم من التحسن الذي طرأ على هذه المؤشرات لصالح الإناث خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة وقوه العمل والبطالة.

ولكن هناك اهتمام متزايد بتعليم الإناث، مما ينعكس على ارتفاع معدلات قيد الإناث في جميع مراحل التعليم على نحو يفوق قيد الذكور في بعض الأحيان خاصة في المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحري (دمياط، الدقهلية، الإسماعيلية)، وربما يرجع ذلك إلى تسرب أعداد من الذكور في هذه المرحلة العمرية إلى سوق العمل في القطاع غير المنظم.

الفجوة بين الريف والحضر:

بالرغم من الجهد الذى بذلت من قبل الدولة والاستثمارات التى وجهت إلى الريف لتنميته خلال السنوات السابقة إلا أنه مازال هناك تفاوت بين الريف والحضر. وقد تضاءل هذا التفاوت كثيراً عما سبق، خاصة في مجالات الأسر المزودة بمعياه نقية وبصرف صحي باستثناء بعض المحافظات التي ترتفع فيها هذه الفجوة (بني سويف، المنيا، الفيوم، أسيوط وسوهاج).

أما فيما يتعلق بمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة فنجد أن هناك تفاوتاً واضحاً بين الريف والحضر في جميع المحافظات، ولكنه يصبح أكثر حده في معظم محافظات وريف الوجه القبلي. فمن بين كل ١٠٠ فرد ريفي بالوجه القبلي هناك في المتوسط

٤٤,٨ فرد لديهم إلعام بالقراءة والكتابة خلال عام ٢٠٠١، وذلك يدل على ارتفاع معدلات الأمية في ريف الصعيد. ومن بين كل ١٠٠ فرد ريفي بالوجه البحري هناك ٥٧,١ فرد لديهم إلعام بالقراءة والكتابة خلال عام ٢٠٠٦.

٥ مؤشرات تعكس حالة المرأة:

ما زالت هناك فجوة نوعية في بعض المجالات بالرغم من التحسن الكبير في أحوال المرأة خلال السنوات الماضية، كما سبق أن رأينا فإن مساهمة المرأة في قوه العمل منخفضة (١٥,٤٪)، ارتفعت إلى ٢١,٨٪ عام ٢٠٠٢ ثم ارتفعت إلى ٢٢,٢٩٪ عام ٢٠٠٥، وما زال هناك انخفاض في نسب الإناث العاصلات على مؤهل ثانوى وأعلى (٢٢,٧٪، ٢٣,٥٪) عامى ٢٠٠٦، ٢٠٠١. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة (١٩,٨٪) عام ٢٠٠١ ارتفع إلى نحو ٢٣,٩٪ (٢٥,٠٪) عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، وعدم حصولها على الخدمات الصحية الملائمة فما زال معدل وفيات الأمهات مرتفع (٥٢,٩٪، ٦٠,٧٪) حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حى)، ونسبة الولادات تحت إشراف صحي منخفضة (٥٦,٥٪، ٨٠٪) في عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠١^(١).

(١) مصر، تقرير التنمية البشرية - ٢٠٠٣، ٢٠٠٨.

(جدول ١١-١٠) مؤشرات حالة المرأة في بعض محافظات مصر

النسبة المئوية للاتك في قوة العمل (١٥٥) ٢٠٠٦	العملات في المعنى الطبية والفنية واللاتك % ٢٠٠٦	الراتب الادارة والتنظيم واللاتك % ٢٠٠٦	الراتب على مراه شغلي و اعلى % ٢٠٠٦	الراتب الاجمالى (١٥٥) ٢٠٠٦	نسبة القيد الإجمالية %				معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠ مواليد حس ٢٠٠٦	نوع الجها عند البيان (سنوات) ٢٠٠٦		
					تطهير نفس							
					نثوي	الإعادي	اجمالي					
							٢٠٠٦/٢٠٠٥					
٩٣.٦	٩٦.١	٩٨.٧	٩٦.٥	٩٦.٧	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٣	٨٩.٣	٧٣.٦	
٩٤.٩	٩٥.٠	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٩	٩٦.٠	٧١.٦	
٩٤.٣	٩٣.٠	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٦	٩٣.٠	٧١.٥	
٩٤.٦	٩٥.٥	٩٦.١	٩٦.٢	٩٦.٢	٩٦.٢	٩٦.٢	٩٦.٢	٩٦.٢	٩٦.٢	٩٦.١	٧٢.٣	
٩٤.٧	٩٣.٤	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٢	٩٤.٥	٧٦.٢	
٩٤.٣	٩٧.٨	٩٦.٢	٩٦.٩	٩٦.٣	٩٦.٣	٩٦.٣	٩٦.٣	٩٦.٣	٩٦.٣	٩٦.٠	٧١.٦	
٩٤.١	٩٣.٨	٩١.٦	٩٢.٢	٩٢.٢	٩٢.٢	٩٢.٢	٩٢.٢	٩٢.٢	٩٢.٢	٩٢.٢	٧٢.٦	
٩٤.١	٩٣.٩	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٥	٩٦.٣	٩٦.٣	٧٣.٩	

(جدول ١٢-١٠) مؤشرات الإناث كنسبة من الذكور

في بعض محافظات مصر

قوة العمل (٤١٥) ٢٠٠٦	القيد الشتوي ٢٠٠٥ ٢٠٠٦/	القيد بالإعادي ٢٠٠٥ ٢٠٠٦/	القيد بالإناث ٢٠٠٥ ٢٠٠٦/	القراءة والكتاب (١٥٤) ٢٠٠٦	معدل البطالة ٢٠٠٦	السكن ٢٠٠٦	نوع الجها عند البيان ٢٠٠٦	القاهرة
٩٣.٣	١١٧.٧	٩٣.٧	٨٨.٥	٨٨.٣	١٨٢.٩	٩٧.٢	١٠٣.٢	٨٩.٣
٩٣.٤	١٠٥.٦	١١٧.٦	٩٨.٩	٩١.٠	٢٢٥.٥	٩٣.٧	١٠٥.٩	٩٠.٥
٩٣.٠	٩٨.٥	١٠٣.٤	١٠.٥٧	٨٧.٢	١١٦.٧	٩٣.٦	١٠٣.٥	٩٠.٥
٩٣.٣	١٠٩.٢	١١٣.٥	٩٩.٧	٩٣.٧	٢٧٧.١	٩٥.٤	١٠٥.٩	٩٠.٥
٩٣.١	١١٦.٢	١٠٧.٥	٩٦.١	٥٣.٥	٢٦٣.٨	٩٥.٢	١٠٣.١	٩٠.٥
٩٣.٥	٨٦.٥	٨٧.٦	٩٣.٥	٨٥.٩	٢٢٣.٨	٩٥.٧	١٠٣.٧	٩٠.٥
٩٣.٢	٧١.١	١٢١.٤	٩٩.٨	٩١.٣	٢٧٣.٠	٩٤.٣	١٠٣.٧	٩٠.٥
٩٣.٧	١٢٦.٣	١١٥.٢	١٠٣.٦	٩٦.٩	٢١٩.٣	٩٤.٠	١٠٣.٧	٩٠.٥

(١١)

الفصل الحادي عشر

التعليم الأساسي

مرتكز التنمية

البشرية الأولى

الفصل الحادى عشر

التعليم الأساسي

مرتكز التنمية البشرية الأولى

تبذلت أسس التنمية - كما سبق الذكر- إلى مفهوم أن التنمية تقوم أساساً على تنمية العنصر البشري، أي أن تنمية العنصر البشري هو أساس عملية التنمية.

ويأتي في مقدمة متطلبات تنمية العنصر البشري التعليم، حيث لا تنمية للعنصر البشري بدون تعليمه أي أن التعليم هو الركيزة والمنطلق لتطوير العنصر البشري لتحقيق التنمية.

وأول أركان العملية التعليمية وأهمها هي التعليم الأساسي، التعليم الأساسي الشامل والكفاء هو مرتكز عملية تطوير وتنمية العنصر البشري. حيث أكدت تجارب كافة الدول - ودول شرق آسيا خاصة- أن التعليم الأساسي الكفاء هو المسبب الرئيسي لعملية التنمية ككل.

ومن ثم ارتبط المفهوم الحديث للتنمية وتنمية الموارد البشرية ارتباطاً وثيقاً بنظام التعليم وتوجهاته وأهدافه، حيث أن طاقات الفرد وقدراته ونشاطه هي مسائل اجتماعية مكتسبة يلعب النظام التعليمي بأبعاده السياسية والاقتصادية والمجتمعية الدور الأساسي في صقلها وتطويرها، ومن ثم فإن اكتساب القدرات والمهارات خلال التطور العمري للفرد هي عملية ديناميكية متغيرة تعتمد بشكل أساسي على الفرص والإمكانيات التربوية والتعليمية والثقافية التي يوفرها المجتمع للفرد.

وجدير بالذكر أن قضية تحديث التعليم قد فرضت نفسها على أجندة العمل الوطني في السنوات الأخيرة، حيث أعلنت القيادة السياسية أن التعليم هو المشروع القومي لمصر، حيث ارتفعت منذ ذلك ميزانية التعليم من ١,٢ مليار جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٠,٢ ملياراً من الجنيهات عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣^(١) إلى نحو ٢٥ مليار جنيه حالياً وذلك بهدف إجراء أصلاح شامل للنظام التعليمي المصري بكافة مراحله

(١) الجهاز центральный للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو ٢٠٠٣ .

ومستوياته لكي يتناسب مع المتغيرات الدولية والعالمية الجارية والمترافقه، ولابد من اكتساب عصر العولمة، محتذياً بالدول المتقدمة التي تضع في أولوياتها التنمية التعليم باعتبار أنه محور بناء الإنسان المتطور الذي يتعالى مع متطلبات الحياة، ويتواءل مع متغيراتها الذي يؤدي إلى تحسين جودة حياة البشر.

ويكتسب التعليم الأساسي أهمية خاصة لأى دولة من حيث كونه اللبننة الأولى لتشكيل المستقبل بها. ويهدف التعليم الأساسي كما تؤكد على ذلك توصيات كل من مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي ١٩٩٣، وتطوير التعليم الإعدادي ١٩٩٤ إلى اكتساب التلاميذ مهارات العمل وعاداته وسلوكياته من بذل الجهد ودقة في الأداء، وضبط وإنقان ومثابرة على العمل التعاوني ومشاركة إيجابية في عمل الجماعة ومهارات الاتصال والتواصل وتدريب على المهارات المرتبطة بتكنولوجيا العصر، وتقوية للولاء بين التلميذ والبيئة، وتنمية مهارات التفكير العلمي والقدرة على تحليل المعلومات واتخاذ القرار الصحيح مما يكسب التلاميذ المرونة والقدرة على التعامل مع المواقف المختلفة والمتغيرات التي تواجههم في حياتهم وعلى ذلك فالتعليم الأساسي ليس تعليماً حرفيًا وليس إعداداً مهنياً، بل انه تعليم خبرات متراكمة ومتکاملة من خلال ما يقدم في المدرسة من معلومات نظرية وخبرات عملية، وما يكتسبه من خبرات داخل الفصل وخارج المدرسة، وعلى ذلك فإنه من الخطأ الفصل بين المواد الدراسية وبعضها، أو بين المواد الدراسية وال المجالات والأنشطة العملية والهوايات الرياضية والاجتماعية، بل يتم ربط هذه الأنشطة بالممواد الدراسية المقدمة في خبرات تربوية متکاملة يتفاعل معها الطفل فت تكون له المهارات والاتجاهات النفسية التي تكون منه شخصية متکاملة. وتنص المادة رقم ١٥ من قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على أن التعليم الأساسي حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، تلتزم الدولة بتوفيره لهم ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذ ذلك على مدى ثمانى سنوات دراسية يتولى المحافظون كل في دائرة اختصاصه إصدار القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الإلزام بالنسبة للأباء وأولياء الأمور على مستوى المحافظة، كما يصدرون القرارات اللازمة لتوزيع الأطفال الملزمين على مدارس التعليم الأساسي في المحافظة، ويجوز في حالة وجود أماكن التجاوز بالنقص عن ستة أشهر من سن الإلزام

مع عدم الإخلال بعدد التلاميذ المقرر في الفصل ويظهر الواقع العملي للتعليم الأساسي في مصر أن هناك ت الخطاً في السياسة التعليمية وعدم وجود فلسفة واضحة له، كما أن ما تم خلال العملية التعليمية لا يتفق مع ما هو مستهدف فعلاً منه.

١ هيكـل التعليم الأسـاسـي في مصر:

يضم هيكل التعليم الأساسي في مصر نوعين من المراحل:-

١- مرحلة التعليم الابتدائي^(١):

مدة الدراسة بهذه المرحلة من ٦-٥ سنوات، وتهـدـف إلى تـنـمـيـةـ الأـطـفـالـ عـقـلـياـ وجـسـمـانـياـ وـخـلـقـياـ وـاجـتـمـاعـياـ وـقـومـياـ، وتـزوـيدـهـمـ بـالـقـدرـ الـأـسـاسـيـ مـنـ الـعـمـارـفـ وـالـمـهـارـاتـ الـفـنـيـةـ وـالـعـمـلـيـةـ الـتـىـ لـاـ غـنـىـ عـنـهـ لـلـمـواـطـنـ الصـالـحـ الـمـسـتـنـيرـ لـشـقـ طـرـيقـهـ فـيـ الـحـيـاةـ بـنـجـاحـ بـعـدـ تـأـهـيلـهـ خـلـالـهـ أـوـ لـمـواـصـلـةـ الـدـرـاسـةـ فـيـ الـمـراـحـلـ الـتـالـيـةـ وـالـتـعـلـيمـ فـيـ هـذـهـ الـمـرـاحـلـ مـشـتـرـكـ تـتـعـلـمـ فـيـهـ الـبـنـتـ بـجـوارـ الـوـلـدـ وـيـقـومـ بـالـتـدـرـيـسـ لـهـمـ هـيـلـةـ تـدـرـيـسـ تـمـثـلـ الـمـدـرـسـاتـ أـكـثـرـ مـنـ نـصـفـهـاـ، وـيـدـرـسـ تـلـامـيـذـ هـذـهـ الـمـرـاحـلـ مـنـاهـجـ وـاحـدـةـ لـاـ تـرـقـقـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ.

٢- مرحلة التعليم الإعدادي^(٢):

مدة الدراسة بها موحدة وهي ثلاثة سنوات وتمثل مرحلة وسطى بين المرحلة

(١) لتحقيق أهداف هذه المرحلة فقد حدد القانون رقم ٦٨ لعام ١٩٦٨ بشأن التعليم العام المواد الأساسية للدراسة والتي تتمثل في تربية دينية، لغة عربية، مواد اجتماعية، علوم وتربية صحية، حساب وهندسة، تربية موسيقية وأناشيد، تربية رياضية، رسم وأشغال عملية، تربية زراعية. كما أجاز القانون إضافة مواد جديدة إذا ظهرت حاجة بجميع المدارس أو بعضها وفقاً لظروف البيئة وإمكانيات المدرسة بقرار من وزير التعليم.

(٢) وتشمل الدراسة في هذه المرحلة المواد الآتية: تربية دينية، لغة عربية، لغة أجنبية وتشمل الترجمة، المواد الاجتماعية وتشمل التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، الرياضيات وتشمل الهندسة والجبر والحساب، العلوم والصحة، التربية الفنية (رسم، أشغال يدوية) ثم المجالات العلمية والتطبيقية والتربية الرياضية والاجتماعية والأناشيد والموسيقى.

الابتدائية والتعليم الثانوى، ويقبل فى هذه المرحلة الناجون فى المرحلة الابتدائية، وتهدف هذه المرحلة كما جاء بالقانون إلى إعداد التلاميذ عقلياً وجسمياً وخلقياً واجتماعياً وقومياً، وتوفير الدراسات والوسائل الالازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم وتنميتها بما يمكن من توجيههم إلى سوق العمل بعد تدريبهم مهنياً أو إلى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية أو الفنية بحسب استعداد التلميذ. (جداول (١١-١١)، (١١-٣))

المعلمون:

يعتبر المعلم هو الركيزة الأساسية في العملية التعليمية عموماً وفي التعليم الأساسي بصفة خاصة إذ من خلاله يتم تنشئة أجيال المستقبل، ومن ثم فإن البداية الحقيقة لتطوير العملية التعليمية وتحديثها لا بد أن تبدأ من المعلم والذي يتطلب الأمر إعداده وتدريسه المستمر وتحسين أوضاعه المهنية والاجتماعية والمادية. (جدولى (١١-٤)، (١١-٥)).

وحيث أن المعلم بما لديه من خبرات تعليمية واجتماعية يعتبر من أهم العناصر البشرية القادرة على التكيف مع مستحدثات العصر ومن ثم فإنه يمكنه مواكبة التقدم العلمي وإعداد طلابه للحياة في مجتمع متغير، ولكى يمكن للمعلم أداء دوره بنجاح في العملية التعليمية ومواكبة التغيرات فلا بد من إعداده من خلال (١) :-

- ١ . تأهيله وتدريسيه وتعليمه.
- ٢ . توفير مستوى مادى مناسب (مرتب) ومجزى.
- ٣ . إشراف ورقابة ومتابعة وظيفية.
- ٤ . توفير سبل الرعاية صحية/ اجتماعية/ ثقافية، وخدمات مناسبة.
- ٥ . توفير القدوة على كافة مستويات الوزارة.
- ٦ . إيجاد نظام فعال وعادل للحوافز.

(١) مجلة التربية والتعليم، سمات المعلم في مجتمع الغد، وزارة التربية والتعليم، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، والعدد السادس والعشرون، خريف ٢٠٠٢ .

٢ مشاكل التعليم الأساسي:

تتمثل أهم المشاكل والعقبات التي تواجه التعليم الأساسي في:-

١- انخفاض نسبة الاستيعاب الكامل للתלמיד من ٦-١٤ سنة، ويعنى بالاستيعاب المدى الكمى لما تم قبوله من الأطفال بالفرقة الأولى من التعليم بالمرحلة الابتدائية من إجمالي عدد الأطفال الأحياء فى سن الإلزام (٦-٨ سنوات) للمرحلة الابتدائية، (١٢-١٥ سنة) للمرحلة الإعدادية، سواء فى المدارس النظامية التى تنشئها الدولة أو التى تعينها إعانة كاملة أو فى المدارس الخاصة ذات المصروفات^(١).

وتعتبر نسبة الاستيعاب المؤشر الكمى الذى يعبر عن قدرة أجهزة التعليم على استيعاب المواطنين فى سن الإلزام داخل هذه المدارس، وهو مقياس يمكن استخدامه لاعطاء صورة تقريرية عن حالة التعليم فى أي بلد^(٢).

وتتمثل العوامل التى تؤدى إلى انخفاض نسبة الاستيعاب للطالب فى سن الإلزام إلى:

أ - عوامل اقتصادية^(٣):

وتتمثل في انخفاض مستويات دخول الأسر وخاصة في الريف وحاجة الأسرة إلى الأطفال للعمل والأنفاق عليها، لارتفاع معدلات البطالة.

ب - عوامل اجتماعية:

وتتمثل في نسق القيم السائد في المجتمع والذى نتج عنه تدهور في المكانة

(١) ماجدة إبراهيم، عفاف نخلة، قياس المستوى التعليمي للسكان ومعايير الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، مرجع سابق، ص ٣٥ .

(٢) عزة عبد العزيز سليمان، دراسة تحليلية لمرحلة التعليم الأساسي لمصر على مستوى المحافظات، مذكرة خارجية رقم ١٤٦٩ ، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٨ ، ص ٣٢ .

(٣) ماجدة إبراهيم، عفاف نخلة، قياس المستوى التعليمي للسكان ومعايير الكفاءة الداخلية، مرجع سابق، ص ٣٩ .

الاجتماعية للتعليم، حيث تتوفر شواهد مهمة في مصر الآن على انحسار القيمة الاجتماعية للتعليم مع إعلاء قيمة الممتلكات المادية بصرف النظر عن مصدرها، ومع استمرار هذه الشواهد فإن ذلك يؤدي إلى عزوف الفقراء عن الالتحاق بالتعليم الأساسي نتيجة انخفاض العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم، وفي نفس الوقت ارتفاع التكلفة الكلية للتعليم باضطراد إلى الحد الذي لا يستطيع معه الفقراء مواجهة هذه التكلفة مما يحده بالكثير منهم إلى تشغيل أطفالهم في مهن تكسبهم مهارات وتدرب عليهم دخلاً مرتفعة في المستقبل^(١).

- الإحجام عن إلتحاق الفتيات بالمدارس المشتركة (وفقاً للعادات والتقاليد).
- ارتفاع معدلات الأمية بين أولياء الأمور وخاصة في الريف.
- الزواج المبكر للفتيات وتفضيل رعايتهم للأسر.

وتتفاوت قيم هذا المؤشر على مستوى النوع (ذكر/أنثى) وعلى حسب المستوى الإقليمي، مستوى الريف والحضر وذلك وفقاً لثلاث عوامل رئيسية هي^(٢):

*المستوى الاقتصادي.

*معدل النمو السكاني.

*النسق الاجتماعي.

٢- مشكلة التأخير الدراسي والرسوب:

يقصد بالتأخر الدراسي صنف التلميذ في مادة أو عدة مواد دراسية بحيث يصعب عليه متابعة زملائه وتحصيل المعلومات المقررة، بما يؤثر على العائد من هذه المرحلة^(٣).

(١) محييا على زيتون (دكتور)، الإنفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٣٠، نوفمبر ١٩٩٨ .

(٢) فايز مراد حنا، التعليم في مصر الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١ .

(٣) عزة عبد العزيز سليمان، دراسة تحليلية لمرحلة التعليم الأساسي لمصر على مستوى المحافظات، مرجع سابق، ص ٣٤ .

والعملية التعليمية مثلها مثل أي عملية إنتاجية لها مدخلات ومخرجات وكذلك فاقد أو هدر، ويعتبر التأخر الدراسي أو الرسوب أحد صور الهدر في العملية التعليمية، حيث أن الأطفال أو التلاميذ المتأخرن دراسياً يكلفون الدولة أضعاف ما يتكلفه نظرائهم العاديين بسبب ما انفق عليهم دون متابعتهم الجيدة للمقررات الدراسية مما ينتج عنه في النهاية تخلفهم.

ويطلق على التأخر الدراسي تعبير الرسوب الكيفي حيث تؤدي إلى ضعف مستوى التعليم بسبب النقل الآلي للفصول الأعلى، أما الرسوب الكمي فيعني التخلف في الفصل الدراسي بسبب ضعف المتابعة وصعوبة التحصيل^(١) - (جدائل (١١-٧)، (١١-٨)، (١١-٩)).

ولا تمثل ظاهرة الرسوب في الحقيقة فاقداً ملماوساً في التعليم الأساسي مقارنة بظاهرة التسرب من التعليم، حيث أن التعليم في هذه المرحلة إلزامياً ومن ثم فلا داعي لترسيب التلميذ في صف معين إذا لم يكن في استطاعته الوصول إلى المستوى التعليمي المطلوب^(٢).

وتنتمل أسباب التأخر الدراسي والرسوب لدى التلاميذ في هذه المرحلة في:-

أ - عوامل اقتصادية وتنتمل في:

* حاجة الوالدين لأبناءهم للعمل من أجل الإنفاق على الأسرة والتي ينخفض عادة مستوى معيشتها، مما يؤدي إلى عدم تفرغ الطفل لتحصيل دروسه ومن ثم ضياع وقت تحصيل دروسه واقتطاع ساعات الاستذكار.

* ارتفاع تكاليف التعليم وعدم قدرة الأسر الفقيرة على الإنفاق على الأبناء لتحسين مستواهم التعليمي ومعالجة ضعف التحصيل لديهم في كثير من الأحيان.

(١) نفس المرجع.

(٢) محمد سيف الدين فهمي، اقتصاديات التعليم الابتدائي في مصر، مذكرة داخلية رقم ٢٣٤ ، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٨ .

ب - عوامل اجتماعية وتمثل في:

* أهمية أولياء الأمور والتي تكون معوقاً أساسياً في سبيل متابعتهم لأبناءهم دراسياً ومعالجة المشاكل التعليمية والمتمثلة في صعوبة التحصيل وصعوبة التعليم لدى الأبناء.

* العادات والتقاليد التي تقلل من أهمية التعليم وتفضيل القيم المادية.

عوامل ترجع للنظام التعليمي نفسه والتي تتمثل في:-

* صعوبة المناهج الدراسية وكثافتها واعتمادها على الحشو الزائد في هذه المرحلة، بالإضافة إلى أساليب التعليم التي تعتمد في المقام الأول على التلقين من جانب المدرس والحفظ من جانب التلميذ، دونما إتاحة الفرصة للتلميذ للفكير والإبداع، الأمر الذي يشير إلى انخفاض جودة التعليم^(١)، والدليل على ذلك أن التلميذ (الناجح) بمجرد انتهاءه من المرحلة الدراسية لا يتذكر شيئاً مما قام بدراسته من مقررات.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥^(٢) إلى أن ارتفاع العدد الفعلى للسنوات التي يستغرقها التلميذ المتوسط في مرحلة التعليم الأساسي تبلغ ١٢ سنة للبنات و ١٣ سنة للبنين، في حين أن عدد السنوات المقررة للانتهاء من هذه المرحلة ٨ سنوات، وذلك دليل على عدم الكفاءة والجودة في التعليم نتيجة الهدر في الإنفاق حيث يتم إنفاق أكثر مما يجب (ما يزيد عن ٢٥٪) على تعليم الأطفال بدون تحقيق مكاسب أضافية في مستويات الإنجاز التي يحققها هؤلاء الأطفال.

* عدم ملائمة المنهج للبيئة المحيطة وميول التلاميذ فالبيئة الزراعية تختلف عن البيئة الصحراوية وتخالف كذلك الحضر عن الريف والمفروض أن لكل

(١) جريدة الأهرام، العدد ٤٠٧٣١، ١٣، يونيو ١٩٩٨ .

(٢) تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥ .

منها ما يلائمها من مناهج تتوافق معها وتناسب وضع التلميذ وطريقة تفكيره.

* عدم توافر المدرسين المؤهلين تربوياً وذوى الكفاءة يعتبر عائقاً في سبيل حصول التلميذ على المعلومة، والقدرة على التحصيل والتي تتفاوت من تلميذ لأخر والتي تتطلب وجود المعلم القادر على التعامل مع التلاميذ باختلاف عقولهم وتفكيرهم واستعدادهم الدراسي.

٣-ارتفاع معدلات التسرب في المرحلة الأساسية:

ويقصد بالتسرب انقطاع التلميذ المنتظم في الدراسة عن مواصلتها دون أن يلحق بعدرسة أخرى وهجرته للمدرسة لأى سبب من الأسباب سواء كان هذا الانقطاع في بداية أو أثناء العام الدراسي وفي أي صف من صفوف هذه المرحلة، ومن ثم فالتسرب يعني الانقطاع الكامل عن مواصلة التعليم حتى نهاية المرحلة^(١) (جدول ١٠-١١).

وتعتبر مشكلة التسرب من أهم وأخطر مشاكل التعليم الأساسي في الدول النامية، حيث أنه يعتبر السبيل الرئيسي للأمية والمنعن الحقيقى لها وخاصة في الريف حيث يتحول التلميذ المتسرب شيئاً فشيئاً إلى الأمية وخاصة في ظل نمط الحياة في الريف وعدم وجود ما يشجع التلميذ على ممارسة ما تعلمه، ومن ثم يعتبر التلميذ المتسرب أحد صور فقد في العملية التعليمية حيث تضيع على الدولة تكلفة تعليمه من جهة ومن جهة أخرى يمثل ذلك فقد في الميزانية المخصصة للتلميذ من ميزانية الدولة والتي تدون في سجلات المدرسة في حين أنه لا يحضر، مما يضيع من الفرص المتاحة التي كان يمكن أن يستفيد بها غيره.

وظاهرة التسرب لها جوانبها وأبعادها المتشعبة، حيث تتمثل جوانبها الثقافية والاجتماعية في كثير من العادات والتقاليد والاتجاهات السائدة، وخاصة في المجتمعات الريفية نحو قيمة التعليم وخاصة البنات، كما تتمثل أبعادها التربوية أو التعليمية في نوعية مناهج التعليم ومدى كفاءة العملية التعليمية، والإمكانيات المتاحة

(١) عزة عبد العزيز سليمان، دراسة تحليلية لمرحلة التعليم الأساسي لمصر على مستوى المحافظات، مرجع سابق، ص ٣٦.

لها وارتباط التعليم المدرسي بحاجات الناس ومطالبهم من التعليم^(١) أما جوانبها الاقتصادية فتتمثل في إغراءات سوق العمل وزيادة الطلب على العمال غير المهرة بأجور مرتفعة نسبياً خاصة بعد قوانين الانفتاح، طبيعة الاقتصاد الريفي من حيث طبيعة الحياة وأسلوب الاستغلال الزراعي وموسمية العمل الزراعي مما يؤدي في النهاية إلى الاعتماد على الأبناء لزيادة دخل الأسرة ومساعدتها بالإضافة إلى العبء المالي الذي قد تتحمله الأسرة كثيرة الأبناء.

كما أن لها جوانبها الأخرى والتمثلة في بعد المسافة بين البيت والمدرسة وإرهاق التلميذ في سبيل الوصول للمدرسة مما يجعله يكره المدرسة، هذا علاوة على عدم ارتباط المنهج بيئته التلميذ كما سبق القول واعتماد المنهج على مجرد الحفظ والتلقين دون وجود ما يجذب التلميذ للتعليم ويسوقه له.

وحيث أن كفاءة العملية التعليمية يمكن تحديدها كمياً من خلال العلاقة بين مدخلات ومخرجات النظام التعليمي، فالنظام التعليمي الكفؤ هو ذلك النظام الذي تكون فيه نسبة المخرجات إلى المدخلات تساوى الواحد الصحيح، ومن ثم فإن التسرب والرسوب يؤثران معاً على كفاءة النظام التعليمي (كميا)^(٢).

وترتفع نسب التسرب في الإناث عنها في الذكور وخاصة في الريف المصري، وقد يرجع هذا إلى عادة تزويج البنات في سن مبكرة، بالإضافة إلى الحاجة إلى عمل البنت في منزل الأسرة لرعاية شؤون الأسرة.

٤- التذبذب في تحديد نمط ونظام تعليمي معين:

حيث تم التغيير والتعديل في نظام التعليم الأساسي أكثر من مرة، التعليم الأساسي لا بد أن يضمن السير على نهج واحد في هذه المرحلة من التعليم، فمنذ ١١ عام تم إلغاء السنة السادسة بالتعليم الابتدائي وما صاحب ذلك الإلغاء من تبريرات

(١) محمد سيف الدين فهمي، افتراضيات التعليم الابتدائي في مصر، مرجع سابق، ص ٢١

(٢) زينات طبالة، واقع التعليم الإعدادي وكيفية تطويره، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٩٠، نوفمبر ١٩٩٤، معهد التخطيط القومي.

وأسباب مقنعة كان أهمها مسايرة الاتجاه العالمي في تخفيف سنوات التعليم الأساسي وتحفيض العبء على التلاميذ وأولياء الأمور.. الخ من الحجج، ثم صدور قرارات أخرى بإعادة هذه السنة، حيث ثبت أن إلغاءها أضر بالعملية التعليمية ويجب إصلاح العملية التعليمية هكذا، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على مدى التخبط في السياسة التعليمية والنظام التعليمي المصري والذي سيؤثر بالسلب على عقول أجيال ناشئة من حيث السمات الشخصية والنفسية والاجتماعية.

٥- انتشار ظاهرة الـ دروس الخصوصية:

مع ما يعكسه ذلك من أعباء على كاهل الأسر وخاصة الفقيرة منها من أجل الحصول على تعليم لا يجده الطالب في المدرسة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على افتقار الجودة في نظام التعليم العام في مصر، كذلك فان انتشار ظاهرة الـ دروس الخصوصية تؤدي إلى نتائجين في غاية الخطورة وهما^(١):-

* انتفاء مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي الذي يفترض أنه مجاني للجميع، كما أن هذه الممارسات تعنى انحياز النظام التعليمي ضد الفقراء غير القادرين على تحمل أعباء هذه الـ دروس.

* غياب القدوة في المجتمع المتمثل في المدرس حيث يجد التلاميذ أساتذتهم في موضع من يتاجرون في تعليمهم ويهملون واجباتهم الأصلية.

٦ دور الدولة في مواجهة مشاكل التعليم الأساسي:

شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين تطوراً هائلاً في مجال التعليم من حيث تطويره وتحديثه ليواكب متطلبات العصر، وقد ظهر ذلك من خلال اهتمام الدولة بالتعليم الأساسي والعمل على حل مشاكله وذلك من خلال عدة محاور تمثلت في^(٢):-

(١) حاتم مأمون المقدم، دور التنمية البشرية في التلميذ الاقتصادية مع دراسة خاصة عن مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ١٤٧، ١٤٨.

(٢) عبد أبو المعاطى الدسوقي، ملامح تطوير التعليم قبل الجامعى فى ضوء القرارات الوزارية، مجلة التربية والتعليم، العدد السادس والعشرون، خريف ٢٠٠٢ ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

* جودة التعليم من حيث تطوير المناهج التعليمية، وإدخال التكنولوجيا في التعليم، ونظام الامتحانات والتقويم، وتحويل المسار، وتدريب المعلمين، والاهتمام باللهميد ورعايته صحيحاً.

* الأبنية التعليمية والتجهيزات من أثاث وأجهزة ومكتبات والعمل على صيانتها .

* الشراكة المجتمعية من خلال الجمعيات التعليمية التعاونية، والجمعيات الأهلية وتشكيل مجالس الآباء والمعلمين.

* القيد والاستيعاب وقواعد الالتحاق بالمدارس الحكومية.

* تمويل التعليم من حيث ميزانية التعليم والمصروفات المدرسية.

* تنظيم العملية التعليمية بالمدارس غير الحكومية (المدارس الخاصة والأجنبية) .

٤. مقتراحات للتغلب على مشاكل التعليم الأساسي:

من العرض السابق لواقع التعليم الأساسي في معظم الدول النامية ومن استعراض المشاكل الخاصة به يمكن وضع بعض المقتراحات لتكون نواه لإصلاحه وتتمثل في:-

* المعلم هو عصب العملية التعليمية، ونجاح العملية التعليمية يقوم على المعلم الكفاء، وبالتالي فإن إعداد المعلم هو أساس في إقامة نظام تعليمي جيد يؤدي إلى تخريج أجيال متعلمة يمكن للمجتمع الاستفادة منها، ومن ثم يجب العمل أولاً على توفير هذا المعلم بكل السبل والمتطلبات المؤدية لذلك.

* العمل على القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، وذلك من خلال سد البؤر التي تؤدي إليها وذلك بزيادة مرتبات المدرسين وخلق نظام للحوافز والمكافآت على أساس كفاءة المدرس في الفصل ومدى جدارته والتزامه بالدرس، وبالتالي تأثيره النهائي لمستوى التلاميذ في آخر كل سنة دراسية، كل في تخصصه.

- * إعداد نظام قومي للقضاء على الأمية تشارك في تطبيقه وزارات التعليم والشئون الاجتماعية والثقافة والأعلام والدفاع، وأيضاً المساجد والكنائس والجمعيات الأهلية، مع ضرورة توفير التمويل اللازم له.
- * إصلاح التعليم من خلال تحسين نوعيته ومن خلال تطوير المناهج، خفض كثافة الفصول والتركيز على التعليم الأساسي للوصول إلى الاستيعاب الكامل لهذه المرحلة والعمل على الحد من مشكلة التسرب من التعليم.
- * تجديد المباني المدرسية وإصلاحها ووضع ميزانية لصيانة الأبنية والمعدات والوسائل التعليمية المدرسية.
- * العمل على التوسيع في بناء المدارس والفصول وذلك لتخفيف الكثافة والازدحام الموجود في الفصول والذي يؤثر على سير العملية التعليمية.
- * التدريب المستمر لملمي مرحلة التعليم الأساسي والعمل على التوسيع في إيفادهم ببعثات للخارج للاستفادة من الخبرات التربوية في الخارج.

٦) مؤشرات تعكس حالة التعليم في المجتمع:

جدول (١-١١) توزيع أعداد ونسبة مدارس التعليم الأساسي

خلال الفترة ٢٠٠٤/٠٣ - ٢٠٠٨/٠٧

السنوات	التعليم الأساسي	عدد المدارس	%	حضر	ريف	%	عدد المدارس	%	عدد المدارس
٢٠٠٣	المرحلة الابتدائية	١٦١٥٩	٦٥,٢٧	٥١٧٨	١٠٩٨١	٢٢,٠٤	٦٧,٩٦		
٢٠٠٤	المرحلة الإعدادية	٨٥٩٧	٣٤,٧٣	٣٢٥٤	٥٣٤٣	٣٧,٨٥	٦٢,١٥		
	الإجمالي	٢٤٧٥٦	١٠٠,٠٠	٨٤٣٦	١٦٣٢٢	٣٤,٠٦	٦٥,٩٤		
٢٠٠٧	المرحلة الابتدائية	١٦٧٢٠	٦٣,٩١	٥٤٢٩	١١٢٩١	٣٢,٤٧	٦٧,٥٢		
٢٠٠٨	المرحلة الإعدادية	٩٤٤٠	٣٦,٠٩	٣٨٨٩	٥٩٥١	٣٦,٩٦	٦٣,٠٤		
	الإجمالي	٢٦١٦٠	١٠٠	٨٩١٨	١٧٢٨٢	٣٦,٩	٦٥,٩١		
	الزيادة	١٤٠٤		٤٨٦	٤١٨				
	نسبة الزيادة	٣٧		٤٤٥	٥٣٢				

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمات الالكترونية، كتاب الإحصاء السنوي، للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧

جدول (٢-١١) توزيع وأعداد ونسبة تلاميذ التعليم الأساسي

خلال الفترة من ٢٠٠٤/٠٣ - ٢٠٠٨/٠٧

السنوات	التعليم الأساسي	عدد التلاميذ	%	حضر	ريف	%	عدد التلاميذ	%	عدد التلاميذ
٢٠٠٣	المرحلة الابتدائية	٧٢١٤٨٦	٦٢,٣٠	٤٨٨٦,٣٩	٤٠٠٧٧٧٧	٤٠,٠٠	٦٠,٠٠		
٢٠٠٤	المرحلة الإعدادية	٤١٤٣٥٨	٢٦,٧٠	١٧٨٢٢,٦	٣٦,٣٦	٤٣,٣٠	٣٦,٣٦		
	الإجمالي	١١٣٩٨٤١	١٠٠,٠٠	٤٦٦٨٢٦	٣٧٣٠١٩٨	٤٣,٩٦	٥٩,٤		
٢٠٠٧	المرحلة الابتدائية	٩٠٦١,٤٢	٧,٥٣	٣٣٧٤٣٢	٥٣٧٦٧٢	٤٣,٦٠	٥٩,٤		
٢٠٠٨	المرحلة الإعدادية	٣٧٨١٤٥	٢٩,٦٧	١٦٣٣٥٠	٢١٤٧٧٥١	٤٣,٢٠	٥٣,٨		
	الإجمالي	١٣٨٤٤٦	١٠٠	٥٣,٧٨١٢	٧٥٢١٤٧١	٤٣,٦	٥٨,٦٤		
	الزيادة	٩٤٣٣٨٧		٦٣٩٥٦٧	٧٩٤٢,٣				
	نسبة الزيادة	١١,١٧		١٢,٥	١٥,٦				

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمات الالكترونية، كتاب الإحصاء السنوي، للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧

**جدول (٣-١١) أعداد تلاميذ التعليم الأساسي في ج.م.ع
على مستوى البنون والبنات**

السنوات	التعليم الأساسي	عدد التلاميذ	%	بنات	%	بنون	%	بنات
٢٠٠٣	المرحلة الابتدائية	٧٢١٤٨٢٣	٦٢,٣٠	٣٤٥٣٩٣٣	٤٧,٨٧	٣٧٦٠٨٩٣	٥٢,١٣	٣٧٦٠٨٩٣
	المرحلة الإعدادية	٤١٨٣٥٨٧	٣٣,٧٠	٣١٠١٧٤٤	٤٧,٨٥	٣١٨١٨٤٣	٥٢,١٥	٣١٨١٨٤٣
	الإجمالي	١١٣٩٨٤١٣	١٠٠,٠٠	٥٣٥٥٦٧٧	٤٧,٨٦	٥٩٤٢٧٣٦	٥٢,١٤	٥٩٤٢٧٣٦
٢٠٠٤	المرحلة الابتدائية	٩٠٥١٠٣٢	٧٠,٥٣	٤٣٧٢٥٠١	٤٨,٢١	٤٦٧٨٥٣١	٥١,٦٩	٤٦٧٨٥٣١
	المرحلة الإعدادية	٣٧٨١٤٥١	٢٩,٤٧	١٨٩١٠٧٣	٤٩,٢٢	١٩٢٠١٧٨	٥٠,٧٨	١٩٢٠١٧٨
	الإجمالي	١٢٨٣٢٢٨٣	١٠٠	٦٢٢٣٥٧٦	٤٨,٥٨	٦٥٩٨٧٠٩	٥١,٤٢	٦٥٩٨٧٠٩
الزيادة		١٦٣٣٨٧٠		٦٠٥٩٧٣	٧٧٧٨٩٧			
نسبة الزيادة		١١,١٧		٩,٩١	١٢,٤٨			

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمة الالكترونية، كتاب الإحصاء السنوي، للعلم الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

جدول (١١ - ٤) (١١) أعداد ونسبة مدرسي المزهيل وفقاً لعام ٢٠٠٨/٣٠٠٧

الموهلا	موجلات طبا			موجلات أول متوسطة رسمية		
	الإجمالي	غير تربوي	تربوي	الإجمالي	غير تربوي	تربوي
الموهلا	عدد	%	الموهلا	عدد	%	
الإجمالي العام	١٣٦٩٦	٥٣٦٧	٤٦٣٩	١١٣٦٩	٤٣٦٧	٥٦٣٩
القطاع التعليمي	١١١٣٦	٤٣٦٧	٥٦٣٩	٩٣٦٩	٣٣٦٧	٦٦٣٩
القطاع الخاص	٢٠٣٧٦	٧٣٦٧	١٣٣٧	١٦٣٧	٦٦٣٧	٩٣٦٩
الإجمالي	٣٣٠٧٦	١٣٣٧	١٣٣٩	٣٣٠٧٦	١٣٣٧	١٣٣٩
الموهلا	%		الموهلا	%		

جدول (١١ - ٥) أعداد ونسبة مدرسي المرحلة الإعدادية من التعليم الأساسي حسب المزهيل وفقاً لعام ٢٠٠٨/٣٠٠٧

الموهلا	موجلات طبا			موجلات أول متوسطة رسمية		
	الإجمالي	غير تربوي	تربوي	الإجمالي	غير تربوي	تربوي
الموهلا	عدد	%	الموهلا	عدد	%	
الإجمالي العام	١٣٦٩٦	٥٣٦٧	٤٦٣٩	١١٣٦٩	٤٣٦٧	٥٦٣٩
القطاع التعليمي	١١١٣٦	٤٣٦٧	٥٦٣٩	٩٣٦٩	٣٣٦٧	٦٦٣٩
القطاع الخاص	٢٠٣٧٦	٧٣٦٧	١٣٣٧	١٦٣٧	٦٦٣٧	٩٣٦٩
الإجمالي	٣٣٠٧٦	١٣٣٧	١٣٣٩	٣٣٠٧٦	١٣٣٧	١٣٣٩
الموهلا	%		الموهلا	%		

(المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الاصحاء السنوي، للعلم الدراسي ٧٠٠٨/٣٠٠٧، كتاب الأعداد الإعدادية، تتبّع الأهداف التربوية والتعليم، ٢٠٠٨/٣٠٠٧).

جدول (١١) نسبية المدارس والطلبة حسب الفترات الدراسية في التعليم الاعدادي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

المنطقة		مدارس مختلقة		مدارس رسمية	
%	عدد	%	عدد	%	عدد
الطلاب	المدارس	الطلاب	المدارس	الطلاب	المدارس
البلد العامل	٣٩٣٦	١١٥٦٣٣٢	٧٠٣٦	٣٥٠٦	٣٧٠٦
صهajiya	٤٧٨١	١١٦٦٤٥٦	٦٥١٧	٤٣٦٦	٣٩٦
مقدمة	١٥	٤٠٦٣	٦٠١٦٦٣	٦٠٢٦	٦٠٢٦
قرنيش	٥٥٢	٣٤٣٦٨	٣٤٣٦٨	٣٤٣٦٨	٣٤٣٦٨
	٥٥٩	٣٤٣٦٨	٣٤٣٦٨	٣٤٣٦٨	٣٤٣٦٨

المصادر: وزارة التربية والتعليم، بروابط الخدمة المدنية، كتاب الإحصاء السنوي، للعلم الدراسي ٢٠٠٧/٨/٢.

جدول (٨-١١) أعداد ونسب مدرسي التعليم الأساسي مرحلتي الابتدائي والإعدادي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

المرحلة الإعدادية						المرحلة الابتدائية					
نوع	نسبة	جنة	نوع	نسبة	جنة	نوع	نسبة	جنة	نوع	نسبة	جنة
٢٠٨٤٩٦	٤٤,٥٦	٩٢٨٣٦	٥٥,١٢	١١٥٨١٨	٣٤٦٦٦٦	٤٩,٥٨	١٧٨١٨١	٤٥,٤٧	١٤٨٢٦٢	٤٢,٠٢	٩٠٤
٩٣٠٤٩٧	٤٥,٨٢	٩٦٤٤٢	٥٤,١٨	١١٤,٢٢	٣٢٠٧٦٦	٥٦,١١	١٨٥٥٧٧	٤٣,٨٩	١٤٥١٤٢	٤٢,٠٧	٩٠٨
٢١٠٣	٤٥٩٧		١٤٩٦٠		٤٢٧٢	٧٢٩٧		٣١٢٠			الزيادة
٩٠٠	٢٧٢		١٣١٠		١٦٩	٢٩٨		٩١٥٠			نسبة
											الزيادة

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمات الإلكترونية، كتب الإحصاء السنوي، للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وللعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

جدول (٩-١١) متوسط نصيب المعلم من التلاميذ

خلال مرحلة التعليم الأساسي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

معدل التلاميذ / للمدرسين (المدارس) رسمية (حكومية)	معدل التلاميذ / للمدرسين (المدارس) خاص بمصاريف	المرحلة الابتدائية
٢٠,٥١	٢٨,٢١	المرحلة الابتدائية
١٤,١٤	١٨,٢٦	المرحلة الإعدادية
١٨,٦٥	٢٤,٢٤	المتوسط

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمات الإلكترونية، كتب الإحصاء السنوي، للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

جدول (١٠-١١) إعداد ونسبة المتربين والمتربات في مرحلة التعليم الأساسي

جملة		بنات		بنون		المرحلة
%	مترب	%	مترب	%	مترب	
						المرحلة الابتدائية
٠,٨٤	٦٠١٦٥	٠,٥٣	١٨٠١١	١,١٢	٤٢١٥٤	٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٢/٢٠٠١
٠,٧٠	٥٠٤٨٠	٠,٥١	١٧٩٩٢	٠,٨٨	٣٢٤٨٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠٠٧/٢٠٠٦
						المرحلة الإعدادية
٣,٥٤	١٠١٨٩٨	٣,٠٠	٤٠٩٠٩	٤,٠٣	٦٠٩٨٩	٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٢/٢٠٠١
٦,٥٤	١٥٧٧٥٧	٥,٥٣	٦٥٧٨٨	٧,٥٣	٩١٩٦٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠٠٧/٢٠٠٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمات الإلكترونية، كتاب الإحصاء السنوي، للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

جدول (١١-١١) متوسط كثافة الفصول في التعليم الأساسي في ج.م.ع للفترة

(٢٠٠٩/٢٠٠٨-٢٠٠٥/٢٠٠٤)

٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	السنة
٤٣,٢٤	٤٢,٨٦	٤٢,٧٧	٤٢,٣٩	٤٠,٨٥	ابتدائي
٤٠,٥٨	٣٨,٤٦	٣٨,٣٢	٣٩,١٩	٤١,٧٦	إعدادي
٣٩,٩٧	٣٩,٦٥	٣٩,٨٢	٤٠,٠١	٣٩,٨٧	جملة

المصدر: وزارة التربية والتعليم، بوابة الخدمات الإلكترونية، كتاب الإحصاء السنوي، للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

(١٢)

الفصل الثاني عشر

تجربة التنمية

البشرية في مصر

الفصل الثاني عشر

تجربة التنمية البشرية في مصر

لعل الدراسة المتأنية لتقارير التنمية البشرية في مصر تكشف النقاب عن الجهد الكبيرة التي تبذل من أجل تحقيق أهداف التنمية، خاصة وأن الدراسة العلمية الدقيقة لعناصر الإنتاج التقليدية الثلاثة وهي الأرض، أدوات الإنتاج والتنظيم، تظهر أن أهم هذه العناصر هو عنصر التنظيم الذي يتولاه المنظمون وهم الأفراد القادرون على إدارة العملية الإنتاجية أو بعبارة أخرى الذين تتوافر فيهم ثلاثة سمات:

الأولى: القدرة على الابتكار والإبداع.

الثانية: القدرة على المبادرة.

الثالثة: القدرة على نقل الابتكار من خلال المبادرة إلى حيز العمل والتطبيق على الواقع.

وهذه القدرات الثلاث هي التي تميز البشر في مجتمع عن مجتمع آخر. وهنا يثور التساؤل لماذا التركيز على البشر في موضوع التنمية بل وإقرار بند خاص لها هو التنمية البشرية.

وقد حسمت تقارير التنمية البشرية الإجابة على هذا التساؤل من خلال تحديدها المشترك في امتلاك المجتمع لثروات متعددة، ولكن أهم عناصر تلك الثروة هم البشر، ومن هذا المنطلق تحرص الدول على تحقيق ثلاثة أمور في تعاملها مع السكان:

الأولى: القدرة على الابتكار والإبداع:

تحقيق أعلى درجة من الاحترام للأفراد من حيث الوفاء باحتياجاتهم الضرورية في حدود الموارد المتاحة حتى يشعرون بأدミتهم وكيانهم وجودهم.

الثانية: القدرة على المبادرة:

تحقيق أعلى درجة ممكنة من إطلاق إبداعات الأفراد من خلال إتاحة الفرصة للفرد لكي يتدرّب على المهارات الجديدة ويُساهم في الفكر المتتطور ويحصل على

ثمرات التكنولوجيا المتقدمة بأسعار مناسبة، ومن ثم تتطور قدراته وتتفجر ينابيع مواهبه منذ الطفولة.

الثالثة: القدرة على نقل الابتكار من خلال المبادرة إلى حيز العمل والتطبيق على الواقع:

إتاحة فرصة المشاركة في شؤون المجتمع (سياسياً وأقتصادياً واجتماعياً) لكل مواطن، وذلك من خلال الأطر القائمة والمستقرة وتبادل الواقع القيادي، كل بما تسمح له به إمكانياته، ومن ثم تراكم الخبرات وتعاقب الأجيال، وتستمر مسيرة التقدم في إطار متضاد ومتراكم.

١ الأهداف المرجوة من تقرير التنمية البشرية:

- * وضع مفهوم التنمية البشرية موضع التطبيق الفعلى.
- * إعداد دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات، يساهم في قياس التفاوتات الإقليمية، بهدف دعم التنمية البشرية والحد من التفاوتات.
- * تحديد وقياس مشكلات التنمية وعناصر الإستراتيجية الملائمة، وسياسات وبرامج تحقيقها.
- * توفير قاعدة بيانات جيدة تساهم في إمداد مؤسسات الدولة بالحالة الراهنة للتنمية البشرية.
- * التعرف على مدى مساهمة مفهوم التنمية البشرية في التنمية المستقبلية.

٢ دليل التنمية البشرية: ما هي دلالته؟

إن المتابع لسلسلة تقارير التنمية البشرية في مصر، بالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية الدولي يمكنه أن يلحظ أن هدف التنمية لم يعد مجرد النمو الاقتصادي، ومؤشرات إنجازها لم تعد تقتصر بمجرد الزيادة في متوسط دخل الفرد، كما أن المقارنة بين الدول لا تتوقف على مستوى الدخل القومي وحده، وإنما يتم ترتيب الدول حسب موقعها على سلم التنمية، الذي يقيسه دليل التنمية البشرية بكلفة أبعاده ومكوناته. ولعل

إدراك هذه المعانى يساعد على تعميق رؤية وإستراتيجية مختلفة للتنمية التى تتبعناها. والقول بأن هدف التنمية هو الإنسان ليس مجرد بلاغة، ولكنه يعنى إسقاط الفرضية الخاطئة بأن زيادة الدخل القومى ستؤدى تلقائياً إلى تحسن نوعية الحياة من ناحية، وأنه سيستفيد منها كافة فئات المجتمع من ناحية ثانية. كما أن اعتبار الإنسان هو محور عملية التنمية يعنى أن دخله والمنافع التى يحصل عليها من وراء إنفاقه لهذا الدخل ليست سوى واحداً من الخيارات التى يستحقها مثل تعليم ومعارف أفضل، الصحة البدنية والنفسية، القدرة الأوسع على التفاعل الاجتماعى والمشاركة الديمقراطية فى شئون الوطن .

والمغزى الأساسى من قياس دليل التنمية البشرية، أن الدليل هو متوسط لنسب ومستويات الإنجاز فى مجالات الصحة والتعليم والدخل النقدي، وقيمة تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية، وحينما تبتعد قيمة الدليل عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التى يتوجب على الدولة أو المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف، وفي هذه الحالة فإن على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الارتفاع بمستوى التنمية، وتضع السياسات والبرامج التى تسرع خطى تحقيق الأهداف، وهى أعمق وأشمل من زيادة الدخل وحدها.

أما دلالة ترتيب المحافظات تنازلياً فهى محدودة بمدى فائدته فى بيان عوامل ارتفاع قيمة الدليل بالنسبة للمحافظات التى تسبقها فى الترتيب، وهل ترجع إلى تفوقها فى المجال الاقتصادى أم الصحى والبيئى، أم التعليم. أم فى كل ذلك؟ وربما يكون أكثر أهمية سرعة الصعود على سلم التنمية.

وقد وضعت عدة معايير لصياغة المؤشرات الأساسية التى يتكون منها دليل التنمية البشرية، وبما يضمن الحد الأدنى من الاتساق والتكميل بين المؤشرات التى تم اختيارها، ويحقق الأهداف التالية:

* أن يكون المؤشر واضحاً بسيطاً.

* أن يعبر المؤشر بدقة عن مجال التنمية الذى يمثله.

* أن تتوفر بيانات حديثة نسبياً تسمح باستخلاص القيم الدقيقة.

* الاستعانة بمؤشرات تعكس الواقع الفعلى للتنمية البشرية.

* الموازنة بين الناحية النوعية والكمية عند اختيار المؤشرات.

٣ تجربة تقارير التنمية البشرية في مصر

جاءت تقارير التنمية البشرية في مصر، انطلاقاً من كونها تقيس، وتوضح مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة، والتعرف على مستويات التنمية في مختلف الأقاليم والمحافظات، وكذلك في قياس الفجوات التنموية فيما بينها للعمل على تذليلها واستخدام النتائج المتحصل عليها في وضع الخطط التنموية الإقليمية.

ومن هذا المنطلق جاءت تقارير التنمية البشرية لترصد أوضاع التنمية في مصر، حيث تضمنت تقارير التنمية البشرية ما يلى:

بدأت تجربة تقارير التنمية البشرية في مصر منذ عام ١٩٩٢، حيث بدأت التجهيزات الفعلية لصدور أول تقرير وطني لمصر، حيث أصدرت مصر حتى الآن نحو تسعه تقارير وطنية، بالإضافة إلى سبعة وعشرون تقرير على المستوى المحلي، وذلك على النحو التالي:

* رصد التقرير الأول (عام ١٩٩٤) حالة التنمية في المحافظات المصرية، وقد حدد المفهوم والمؤشرات ضمن المعنى الشامل للتنمية.

* وقد ركز التقرير الثاني (١٩٩٥) على بعض جوانب التنمية بالمشاركة.

* وأهتم التقرير الثالث (١٩٩٦) بقضية الفقر وتوزيع الدخل، مع قياس واقع الفقر في مصر.

* بينما عالج التقرير الرابع (١٩٩٨/٩٧)، أبعاداً مهمة تتعلق الإنفاق الاجتماعي على التنمية البشرية،

* أما التقرير الخامس (١٩٩٩/٩٨) فقد ركز على التعليم من منظور التنمية البشرية.

* وتناول التقرير السادس (٢٠٠٢) موضوع العولمة كموضوعاً محورياً.

* وكان موضوع التنمية المحلية بالمشاركة، ودور الإدارة المحلية في عملية التنمية والمشاركة هو المحور الأساسي للتقرير السابع (٢٠٠٣)، وقد تضمن هذا التقرير الدوائح المتعلقة بأدلة ومؤشرات التنمية البشرية على مستوى محافظات الجمهورية، حيث لأول مرة في مصر يتم حساب الأدلة والمؤشرات على مستوى أحياء ومدن ومراكز الجمهورية والتي بلغت (٤٥١) وحده، وتم ترتيبها وفقاً لدليل التنمية البشرية، والأدنى والأعلى في بعض أهم المؤشرات، وكذلك تقدير الفجوات بينها. وفي نفس العام صدرت تقارير التنمية المحلية، وترجع أهميتها في أنها ترصد وتحلل أوضاع التنمية على مستوى القرى والمدن، حيث صدرت تقارير التنمية البشرية المحلية لسبع محافظات مصرية (الإسكندرية، المنوفية، القليوبية، الشرقية، كفر الشيخ، الفيوم وأسيوط)، وقد أسهمت هذه التقارير في إحداث نقلة نوعية في أوضاع التنمية بهذه المحافظات، وقد توالى صدور باقي تقارير المحافظات المصرية، حيث صدرت تقارير أثني عشر محافظة عام ٢٠٠٥، وعشرة محافظات عام ٢٠٠٨.

* أما التقرير الثامن (٢٠٠٥) فقد تناول الرؤى الخاصة بعملية الإصلاح لكافحة القضايا انتلاقاً من الآمال والتطبعات المتنامية لكافحة المصريين للإسراع ببناء عقد جديد بين الوطن والمواطن، بهدف تحقيق الحلم للمواطن المصري في تحقيق: حياة كريمة وعمل مجدى، نظام تأمين شامل للصحة، خدمات ذات جودة عالية، مسكن مريح ومناسب التكلفة، الحصانة من مخاطر التلوث والتكدس، المشاركة وحرية التعبير، ومعاش عند تقدم السن.

* وقد حاول التقرير التاسع (٢٠٠٧) بناء الثقة بين الدولة وشركاء التنمية من خلال رصد دور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني.

٤. أهم النتائج المستخلصة من تحليل مؤشرات التنمية البشرية:

أوضح من دراسة تجربة التنمية البشرية في مصر، ما يلى:

* أن مصر تعد من أوائل دول العالم في إصدار تقرير التنمية البشرية، حيث صدر أول تقرير مصرى عام ١٩٩٤، وتواتى صدور هذه التقارير التي بلغ عددها نحو تسعه تقارير على المستوى الوطنى، وبسبعين وعشرون تقريراً على المستوى المحلى.

* حققت مصر تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية كما يتضح من (الجدول ١٢)، وقد تم تصفيتها من الدول المتوسطة في التنمية البشرية مقارنة مع الدول المجاورة، كما أظهرت نتائج المؤشرات أن هناك تباينات فيما بين المحافظات، في أدلة ومؤشرات التنمية البشرية، وأن البطالة من أهم المشكلات في الدولتين، وأن مشاركة الإناث في قوة العمل الرسمية منخفضة، وأن نسبة الأمية لازالت مرتفعة، وإن زادت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوى.

(جدول ١٢) اتجاهات التنمية البشرية في

مصر وسوريا للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٦)

تطور دليل التنمية البشرية

السنة	مصر
١٩٨٠	٠,٤٨٣
١٩٨٥	٠,٥٣٩
١٩٩٠	٠,٥٧٢
١٩٩٥	٠,٦٢٨
٢٠٠٠	٠,٦٦٥
٢٠٠٣	٠,٧٠٤
٢٠٠٤	٠,٧٠٩
٢٠٠٥	٠,٧١٢
٢٠٠٦	٠,٧١٦
التقدم المحقق	
(١٩٨٠-٢٠٠٦)	٠,٢٣٣
(١٩٩٠-٢٠٠٦)	٠,١٤٤
(٢٠٠٠-٢٠٠٦)	٠,٠٥١

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية الدولي، عام

* تعتبر مصر من الدول المتوسطة في التنمية البشرية مقارنة مع الدول المجاورة، حيث صنفت مصر حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ بالدرجة (١١٣) من أصل ١٧٥ بلداً.

تحليل نتائج أهم المؤشرات أوضح الآتي:

* حققت مصر تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية حيث ارتفع دليل التنمية البشرية من ٥٨٩،٠ في ١٩٩٦ إلى ٦٨٠ في ٢٠٠٣.

* زاد متوسط العمر المتوقع من ٥٥ سنة إلى ٦٧،١ سنة.

* زاد عدد السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة من ٨٧،٤ في عام ١٩٩٩ إلى ٩١،٣٪.

* انخفض معدل الوفيات الرضيع إلى ٣٠ حاله وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

* زادت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوى إلى ٨٦٪، ولكن هناك ١٧٩١٥ ألف شخص أمى عام ٢٠٠١.

* ليس هناك مشكلة نقص غذاء في مصر.

* ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٥٣٧،٦ جنيه مصرى، وقد أظهرت النتائج أن دليل الناتج المحلي الإجمالي كان في المحافظات الحضرية أقل منه في المحافظات غير الحضرية عام ١٩٩٠، وأصبح الوضع عكسياً عام ٢٠٠١، مما يعني انتقالاً للثروة من الريف إلى الحضر خلال فترة الإحدى عشر عاماً (١٩٩٠-٢٠٠١).

* انخفضت نسب الأسر الفقيرة إلى نحو ١٢٪.

* زاد إجمالي قيد الإناث في التعليم الأساسي والثانوى من ٣٢٪ إلى ٨٣٪ خلال الفترة (١٩٩١/٦٠-٢٠٠٠/٢٠٠١).

* هناك تباينات بين المحافظات، وداخل المحافظات في أدلة ومؤشرات التنمية البشرية: محافظات الوجه القبلي في فئة الدليل المنخفض (-٥٠،٥٠٢)

٦١٥)، المحافظات الحضرية - القاهرة، الإسكندرية، بور سعيد، المسويس - تقع في فئة الدليل المرتفع (٨٣٣ - ٧٢٥)، محافظات الوجه البحري بين المتوسط (٦١٦ - ٧٢٤) والمرتفع.

* تعد البطالة من أهم المشكلات في مصر، حيث يبلغ معدل البطالة نحو ٩٪ كمتوسط من حجم قوة العمل، حيث يصل معدل بطالة الإناث يصل إلى ١٩,٨٪.

* مشاركة المرأة في قوة العمل الرسمية منخفضة لا تتعدى ٢٥٪ في أي من محافظات الجمهورية.

* معدل القراءة والكتابة يبلغ نحو ٦٥,٦٪ كإجمالي.

* متوسط المشاركين في انتخابات المحليات (عام ٢٠٠٢) يبلغ نحو ٤٪ من إجمالي المقيدين. وفي انتخابات مجلس الشعب (عام ٢٠٠٠) كانت المشاركة أقل من ذلك حيث بلغت نحو ٢٤٪.

خاتمة:

يتضح مما سبق أن هناك الكثير من الدلالات الخطيرة والمؤشرات البليغة التي يمكن استخلاصها من مؤشرات قياس التنمية البشرية، حيث يفيد القياس الكمي - من خلال لغة الأرقام التي لا تتجمل ولا تخدع - كل مواطن وعالم ومتخذى القرار في معرفة موقعنا من ركب التنمية المتتسارع حول العالم بالمقارنة بدول المنطقة والدول المتقدمة، بهدف التعرف على ما نملكه من إمكانات طبيعية وبشرية، بهدف وضع الاستراتيجيات الهدافـة بعيدة المدى وتحديد الأطر والخطط والسياسات والبرامج والمشروعـات المتناسقة والمتكاملة زماناً ومكاناً وعلى كل المستويـات والمجـالـات والأصـعدـة والمراـحل بهـدـف إصلاح المـوقـف وـتـارـك السـلـبيـات وـمـواجهـة الأـزمـات وـمـجاـبـة التـحـديـات وـالـاستـفادـة من تـجـارـب وـنـجـاحـات دول ذات ظروف مشابهة حققت طـفـرات مشـهـودـة من خـلـال منـظـومـة التـنـمـيـة البـشـرـيـة المستـدامـة والمـتكـاملـة، التي تـتبـنى مـجمـوعـة من التـوجـهـات في مـجال تـحـقـيق الـبعـد الإنسـانـي للـتنـمـيـة، تـعمل هـذـه التـوجـهـات قـاطـبة عـلـى تـحـقـيق جـوـدة الـحـيـاة للـجـمـيع، تـشـمـل الآـتـى:

- * مـسـؤـولـيـة الـدـولـة فـي إـعـدـاد وـتـأـهـيل الإـنـسـان باـعـتـبارـه هـدـفـ التـنـمـيـة وـغـايـتها، عن طـرـيقـ التـعـلـيم وـالـصـحةـ، وـكـذا الإـفـصـاحـ عـنـ الإـمـكـانـاتـ المـتـاحـةـ لـلـتـنـمـيـةـ وـإـتـاحـتهاـ لـكـافـةـ السـكـانـ بشـكـلـ مـتـعـادـلـ، وـإـتـاحـةـ المـوارـدـ المـالـيـةـ لـلـجـمـيعـ بـشـروـطـ مـتـسـاوـيـةـ.

- * عـلـى الـدـولـة إـتـاحـةـ مـجـالـاتـ الـعـلـمـ لـلـجـمـيعـ، حتـىـ فـيـ ظـلـ إـعادـةـ الـهـيـكلـةـ، وـذـلـكـ عـنـ فـشـلـ الـأـسـوـاقـ (ـالـقـطـاعـ الـخـاصـ)ـ فـيـ إـتـاحـةـ مـجـالـاتـ الـعـلـمـ.

- * عـلـى الـدـولـة أـيـضـاـ مـسـؤـولـيـةـ توـفـيرـ الـبـيـئةـ الـمـؤـسـسـيـةـ لـعـمـلـ الـأـسـوـاقـ بـكـفـاءـةـ وـلـحـمـاـيـةـ الـمـتـضـرـرـيـنـ مـنـ عـمـلـ الـأـسـوـاقـ.

- * الـحـكـمـ الـدـيمـقـراـطـيـ، الـلـامـركـزـيـ، وـالـمـشـارـكـةـ الشـعـبـيـةـ الفـعـالـةـ شـرـوطـ جـوـهـرـيـةـ لـقـيـامـ الـتـنـمـيـةـ وـاستـمرـارـهاـ بـوـجـهـ عـامـ، وـفـيـ مـواـجـهـةـ مـشـكـلـاتـ الـبـطـالـةـ وـالـفـقـرـ وـالـتـشـرـدـ الـاجـتمـاعـيـ، بـوـجـهـ خـاصـ.

الملاحق

محلق (١)

أدلة ومؤشرات التنمية البشرية

"طريقة الحساب"

١ أدلة التنمية البشرية:

الدليل العام للتنمية البشرية

= $\frac{1}{3}$ دليل توقع الحياة + دليل التعليم (التحصيل العلمي) + دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

* دليل توقع الحياة

توقع الحياة - أقل قيمة لحياة الإنسان (٢٥)

أكبر قيمة لحياة الإنسان (٥٨ سنة) (*) أقل قيمة لحياة الإنسان (٢٥) سنة

* وفقاً للأمم المتحدة

مثال: إذا كان توقع الحياة ٧٠ سنة

$$\therefore \text{دليل توقع الحياة} = \frac{٧٠ - ٤٥}{٨٣٣ - ٤٥} = \frac{٢٥}{٨٥}$$

$$= 1 - \frac{\text{نسبة القراءة والكتابة} \% - ١ - \text{معدل الأمية}}{\frac{\text{عدد الأ Moreno} (١٥ سنة فما فوق}}{\text{إجمالي عدد السكان} (١٥ سنة فما فوق)}} \times 100$$

نسبة القيد الإجمالية (%) (تعليم أساسى وثانوى وجامعى)

$$= \frac{\text{مجموع التلاميذ والطلاب في المراحل الثلاث}}{\text{عدد السكان} (٦ - ٢١ سنة)} \times 100$$

* دليل التعليم (التحصيل العلمي)

$$= \frac{٢}{٣} (\text{نسبة القراءة والكتابة}) + \frac{١}{٣} (\text{نسبة القيد الإجمالية})$$

مثال: نسبة القراءة والكتابة (%)

نسبة القيد الإجمالية (%)

دليل التعليم (التحصيل العلمي)

$$= \frac{1}{3} (0,389 + 0,610 + 0,463) = 0,610$$

* دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (*)

لوغاریتم القيمة الفعلية لنصيب الفرد - لوغاریتم القيمة الدنيا لنصيب الفرد

لوغاریتم القيمة العليا لنصيب الفرد - لوغاریتم القيمة الدنيا لنصيب الفرد
من الناتج المحلي

مثال: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - ٤٢٠٣ - دولار سنوياً

دليل نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$$= \frac{لو ٤٢٠٣ - لو ١٠٠}{لو ٤٠٠٠٠ - لو ١٠٠}$$

مثال على دليل التنمية البشرية:

- دليل توقع الحياة

- دليل التعليم (التحصيل العلمي)

- دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

- دليل التنمية البشرية

$$= \frac{1}{3} (0,640 + 0,624 + 0,463 + 0,833) = 0,640$$

(*) القيمة الدنيا لنصيب الفرد ١٠٠ دولار شهرياً، والقيمة العليا ٤٠٠٠٠ دولار شهرياً - وفقاً

للأمم المتحدة .

٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

١- نسبة القراءة والكتابة (%) (+١٥)

$$\frac{\text{عدد الذين يقرءون ويكتوبون} (+١٥)}{\text{إجمالي عدد السكان} (+١٥)} \times 100 =$$

٢- نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معا (%)

$$\frac{\text{مجموع التلاميذ والطلاب في المراحل الثلاث}}{\text{عدد السكان} (٦ - ٢١ سنة)} \times 100 =$$

٣- نسبة الأسر التي تحصل على خدمات صحية (حضر أو ريف) %

$$\frac{\text{عدد الأسر التي تحصل على خدمات صحية}}{\text{إجمالي عدد الأسر} (\text{حضر أو ريف})} \times 100 =$$

٤- نسبة الأسر التي لديها كهرباء % (راديو/ تليفزيون) (حضر أو ريف)

$$\frac{\text{عدد الأسر التي لديها كهرباء (راديو / أو تليفزيون)}}{\text{إجمالي عدد الأسر} (\text{حضر / أوريف})} \times 100 =$$

٣ الملامح الأساسية للحرمان البشري (ألف نسمة)

* عدد السكان بدون مياه مأمونة.

* عدد السكان بدون صرف صحي.

* عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة.

* عدد الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي.

* عدد الأميين (+١٥).

* إجمالي عدد الفقراء.

* إجمالي عدد الفقراء المدقعين.

* عدد الأطفال دون الخامسة ويعانون من سوء التغذية.

* عدد المتعطلين (١٥+) ذكور

* عدد المتعطلين (١٥+) إناث

٤ مؤشرات التنمية البشرية

٥- توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) = هو متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الطفل منذ الولادة

٦- نسبة وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي

عدد وفيات الأطفال الرضع في سنة معينة

$$= \frac{1000}{\text{عدد المواليد الأحياء في نفس السنة}}$$

٧- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة (%)

عدد السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة

$$= \frac{100}{\text{إجمالي عدد السكان}}$$

٨- نسبة القراءة والكتابة للسكان (١٥+) %

عدد الذين يقرؤون ويكتبون (١٥+)

$$= \frac{100}{\text{إجمالي عدد السكان (١٥+)}}$$

٩ - نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي (بدون التعليم الأزهري أو بالتعليم الأزهري)

$$\text{مجموع التلاميذ في المرحلتين} \\ = \frac{100 \times \text{عدد السكان في الفئة العمرية (٦ - ١٦)}}{\text{الإجمالي}} \\ \text{عدد السكان في الفئة العمرية (٦ - ١٦)}$$

* في حالة تطبيق السنة السادسة في التعليم الابتدائي تصبح الفئة العمرية (٦ - ١٧).

٥ مؤشرات تكوين رأس المال البشري

١٠ - نسبة معدل القراءة والكتابة (+١٥) : الإجمالي (%)

$$= \frac{100 \times \text{عدد الذين يقرؤون ويكتبون (+١٥)}}{\text{إجمالي عدد السكان (+١٥)}} \\ \text{إجمالي عدد السكان (+١٥)}$$

١١ - نسبة القراءة والكتابة (+١٥) : من الإناث (%)

$$= \frac{100 \times \text{عدد من يقرأن ويكتبن من الإناث (+١٥)}}{\text{إجمالي عدد الإناث (+١٥)}} \\ \text{إجمالي عدد الإناث (+١٥)}$$

١٢ - نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي: الإجمالي (%)

$$= \frac{100 \times \text{عدد المقيدين بالتعليم الأساسي والثانوي}}{\text{إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (٦ - ١٦)}} \\ \text{إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية (٦ - ١٦)}$$

١٣ - نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي: للإناث (%)

$$= \frac{100 \times \text{عدد المقيدات بالتعليم الأساسي والثانوي}}{\text{إجمالي عدد السكان (الإناث) في الفئة العمرية (٦ - ١٦)}} \\ \text{إجمالي عدد السكان (الإناث) في الفئة العمرية (٦ - ١٦)}$$

١٤ - نسبة السكان (٢٥+) الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى : الإجمالي (%)

عدد الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى (٢٥+)

$$\times 100 = \frac{\text{إجمالي عدد السكان (٢٥+)}}{\text{إجمالي عدد السكان}}$$

١٥ - نسبة السكان (٢٥+) الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى : الإناث (%)

عدد الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى (٢٥+)

$$\times 100 = \frac{\text{إجمالي عدد الإناث (٢٥+)}}{\text{إجمالي عدد الإناث}}$$

١٦ - نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية: الإجمالي (%) من قوة

العمل (١٥+)

عدد المشتغلين بالمهن العلمية والفنية

$$\times 100 = \frac{\text{إجمالي السكان داخل قوة العمل}}{\text{إجمالي السكان}}$$

١٧ - نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية: الإناث (%)

عدد المشتغلات بالمهن العلمية والفنية

$$\times 100 = \frac{\text{إجمالي عدد الإناث داخل قوة العمل}}{\text{إجمالي عدد الإناث}}$$

٦ مؤشرات حالة المرأة

١٨ - معدل وفيات الأمومة / ١٠٠٠٠٠ مولود حي

عدد وفيات الأمهات عند الولادة

$$\times 100000 = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء}}{\text{عدد وفيات الأمهات}}$$

نسبة القيد بالتعليم من الإناث (%)

عدد المقيمات بالتعليم الأساسي من الإناث

$$19 - \text{ الأساسية} = \frac{100 \times \text{عدد الإناث في الفئة العمرية (٦ - ١٣)}}{\text{الإناث}}$$

عدد المقيمات بالتعليم الابتدائي من الإناث

$$20 - \text{ الابتدائي} = \frac{100 \times \text{عدد الإناث في الفئة العمرية (٦ - ١٣)}}{\text{الإناث}}$$

عدد المقيمات بالتعليم الإعدادي من الإناث

$$21 - \text{ الإعدادي} = \frac{100 \times \text{عدد الإناث في الفئة العمرية (٦ - ١٣)}}{\text{الإناث}}$$

٢٢ - نسبة القيد بالتعليم الثانوى من الإناث (%)

عدد المقيمات بالتعليم الثانوى من الإناث

$$100 \times \frac{\text{عدد الإناث في الفئة العمرية (١٤ - ١٦)}}{\text{الإناث}} =$$

٢٣ - نسبة الإناث (+٢٥) الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (%)

عدد الإناث (+٢٥) الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى

$$100 \times \frac{\text{جملة عدد الإناث (+٢٥)}}{\text{الإناث}} =$$

٢٤ - نسبة العاملات في الإدارة والتنظيم من الإناث (%)

عدد الإناث العاملات في الإدارة والتنظيم

$$100 \times \frac{\text{جملة عدد الإناث داخل قوة العمل}}{\text{الإناث}} =$$

٢٥ - نسبة العاملات في المهن العلمية والفنية من الإناث (%)

عدد الإناث العاملات في المهن العلمية والفنية

$$\times 100 = \frac{\text{جملة عدد الإناث داخل قوة العمل}}{\text{جملة عدد الإناث داخل قوة العمل}}$$

٢٦ - نسبة الإناث في قوة العمل (+١٥) من الإناث %

عدد الإناث العاملات

$$\times 100 = \frac{\text{جملة عدد الإناث داخل قوة العمل}}{\text{جملة عدد الإناث داخل قوة العمل}}$$

* الفئات العمرية في التعليم الأزهري: الأساسي (١٤-٦)، الابتدائي: (٦-

(١٢-١٤)، الإعدادي: (١٥-١٧)، الثانوي: (١١)

٧ مؤشرات الفجوة بين الإناث والذكور (الإناث% من الذكور)

٢٧ - السكان % = عدد الإناث / عدد الذكور × ١٠٠

٢٨ - الإللام بالقراءة والكتابة (+١٥) %

عدد الإناث الملمات بالقراءة والكتابة (+١٥)

$$\times 100 = \frac{\text{عدد الذكور الملمين بالقراءة والكتابة (+١٥)}}{\text{عدد الإناث الملمات بالقراءة والكتابة (+١٥)}}$$

٢٩ - القيد بالابتدائي % (يشمل أو لا يشمل التعليم الأزهري)

عدد الإناث المقيدات بالتعليم الابتدائي

$$\times 100 = \frac{\text{عدد الذكور المقيدين بالتعليم الابتدائي}}{\text{عدد الإناث المقيدات بالتعليم الابتدائي}}$$

٣٠- القيد بالتعليم الإعدادى %

$$\frac{\text{عدد الإناث المقيدات بالتعليم الإعدادى}}{100 \times \text{عدد الذكور المقيدين بالتعليم الإعدادى}} =$$

٣١- القيد بالتعليم الثانوى %

$$\frac{\text{عدد الإناث المقيدات بالتعليم الثانوى}}{100 \times \text{عدد الذكور المقيدين بالتعليم الثانوى}} =$$

$$\frac{\text{عدد الإناث العاملات } (+15)}{100 \times \frac{\text{قوة العمل } (+15) \%}{\text{عدد الذكور العاملين } (+15)}} = ٣٢$$

٨ مؤشرات الفجوة بين الريف والحضر

$$\frac{\text{عدد سكان الريف}}{100 \times \frac{\text{سكن الريف \% من الإجمالي}}{\text{جملة عدد السكان}}} = ٣٣$$

السكان الذين يحصلون على: -

٣٤- خدمات صحية \% حضر

$$\frac{\text{عدد سكان الحضر الذين يحصلون على خدمات صحية}}{100 \times \frac{\text{جملة عدد سكان الحضر}}{\text{جملة عدد سكان الريف}}} =$$

$$\text{عدد سكان الريف الذين يحصلون على خدمات صحية} \\ 35 - \text{ريف} = \frac{100 \times \text{جملة عدد سكان الريف}}{\text{جملة عدد سكان الريف}}$$

$$36 - \text{مياه مأمونة \% حضر} \\ \text{عدد سكان الحضر الذين يحصلون على مياه مأمونة} \\ 37 - \text{ريف} = \frac{100 \times \text{جملة عدد سكان الحضر}}{\text{جملة عدد سكان الريف}}$$

$$38 - \text{حضر} = \frac{100 \times \text{صرف صحي \%}}{\text{عدد سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي}}$$

$$39 - \text{ريف} = \frac{100 \times \text{صرف صحي \%}}{\text{جملة عدد سكان الريف}}$$

$$40 - \text{حضر} = \frac{100 \times \text{الإلمام بالقراءة والكتابة \%}}{\text{عدد سكان الحضر الذين يلمون بالقراءة والكتابة \%}}$$

$$41 - \text{ريف} = \frac{100 \times \text{الإلمام بالقراءة والكتابة \%}}{\text{جملة عدد سكان الريف \%}}$$

٩ مؤشرات بقاء الطفل ونماوته

٤٢ - نسبة العوامل الالاتي يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة (%)

$$\text{عدد العوامل الالاتي يحصلن على رعاية صحية قبل الولادة} = \frac{100 \times \text{جملة عدد العوامل}}{\text{جملة عدد العوامل}}$$

٤٣ - معدل وفيات الأمومة / ١٠٠٠٠٠ مولود حى (مسجل / معدل)

$$\text{عدد وفيات الأمهات أثناء العمل أو الولادة} = \frac{\text{ لكل } 100000 \text{ مولود حى}}{\text{ (مسجل / معدل)}}$$

٤٤ - معدل وفيات الأطفال دون الخامسة / ١٠٠٠ مولود حى (مسجل / معدل)

$$\text{عدد وفيات الأطفال دون الخامسة} = \frac{\text{ لكل } 1000 \text{ مولود حى}}{\text{ (مسجل / معدل)}}$$

٤٥ - نسبة حالات الولادة تحت إشراف صحي %

$$\text{عدد حالات الولادة تحت إشراف صحي} = \frac{100 \times \text{جملة عدد حالات الولادة}}{\text{جملة عدد حالات الولادة}}$$

٤٦ - نسبة الأطفال المحسنون في سن ١٢-٢٣ شهراً (الدرن / الحصبة)

الدفتريا / شلل الأطفال / التطعيم الثلاثي / التيفويد

$$\text{عدد الأطفال المحسنون في سن ١٢ - ٢٣ شهراً} = \frac{100 \times \text{جملة عدد الأطفال الأحياء في سن ١٢ - ٢٣ شهراً}}{\text{جملة عدد الأطفال الأحياء في سن ١٢ - ٢٣ شهراً}}$$

٤٧ - نسبة ناقصو الوزن (دون الخامسة) %

$$\text{عدد الأطفال ناقصو الوزن (دون الخامسة)} \\ \times 100 = \frac{\text{جملة عدد الأطفال الأحياء (دون الخامسة)}}{\text{جملة عدد الأطفال}}$$

١٠ ملامح الحالة الصحية

٤٨ - الأسر المزودة بخدمات صحية %

$$\text{عدد الأسر التي تحصل على خدمات صحية} \\ \times 100 = \frac{\text{جملة عدد الأسر}}{\text{جملة عدد الأسر}}$$

٤٩ - الأسر المزودة بمياه مأمونة (%) حضر/ ريف

$$\text{عدد الأسر التي تحصل على مياه مأمونة} \\ \times 100 = \frac{\text{جملة عدد الأسر حضر / ريف}}{\text{جملة عدد الأسر حضر / ريف}}$$

٥٠ - الأسر المزودة بصرف صحي (%) حضر/ ريف

$$\text{عدد الأسر المزودة بصرف صحي} \\ \times 100 = \frac{\text{جملة عدد الأسر حضر / ريف}}{\text{جملة عدد الأسر حضر / ريف}}$$

٥١ - معدل عدد الأطباء بوزارة الصحة/ ١٠٠٠٠ نسمة

$$\text{عدد الأطباء بوزارة الصحة} \\ \times 100 = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{السكان}}$$

٥٢- معدل عدد الممرضات بوزارة الصحة / ١٠٠٠٠ نسمة

$$\frac{\text{عدد الممرضات بوزارة الصحة}}{100 \times \text{عدد السكان}} =$$

٥٣- نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة (%)

$$\frac{\text{عدد الممرضات بوزارة الصحة}}{100 \times \text{عدد الأطباء بوزارة الصحة}} =$$

٥٤- معدل وفيات الأمومة / ١٠٠٠٠ مولود حي

$$\frac{\text{عدد وفيات الأمهات عند الولادة}}{100000 \times \text{عدد المواليد الأحياء}} =$$

٥٥- الإجمالي = $\frac{\text{عدد الأسرة}/1000}{\text{جملة عدد السكان}}$

٥٦- وزارة الصحة = $\frac{\text{عدد الأسر بوزارة الصحة}}{10000 \times \text{جملة عدد السكان}}$

٥٧- عدد الوحدات الصحية / ١٠٠٠٠ نسمة

$$\frac{\text{عدد الوحدات الصحية}}{100000 \times \text{عدد السكان}} =$$

١١ مؤشرات التدفق التعليمي

نسبة دخول الصف الأول الابتدائي (%) :

$$\text{الإجمالي} = \frac{\text{عدد الملتحقين بالصف الأول الابتدائي}}{\text{عدد الأطفال في السنة العمرية}} \times 100$$

عدد الملتحقات بالصف الأول الابتدائي

$$\text{الإناث} = \frac{\text{عدد الإناث في السنة العمرية المقابلة}}{100} \times 100$$

٦٠ - نسبة القيد الإجمالية بالابتدائي (%)

$$\text{الإجمالي} = \frac{\text{عدد المقيدين بالتعليم الابتدائي}}{\text{عدد السكان في الفئة العمرية (٦ - ١٠)}} \times 100$$

٦١ - الانتقال للإعدادي ممن أتموا الابتدائي (%)

$$\text{الإجمالي} = \frac{\text{عدد تلامذة الصف الأول الإعدادي}}{\text{عدد من أتموا التعليم الابتدائي}} \times 100$$

٦٢ - نسبة القيد الإجمالية بالإعدادي (%)

$$\text{الإجمالي} = \frac{\text{عدد المقيدين بالتعليم الإعدادي}}{\text{عدد السكان في الفئة العمرية (١٢-١١)}} \times 100$$

٦٣ - الباقيون للإعادة (%) من القيد بالإعدادي

عدد التلاميذ الباقيون للإعادة في المرحلة الإعدادية

$\times 100 =$

جملة عدد المقيدين بالإعدادي

٦٤ - الانتقال للثانوي ممن أنهوا الإعدادي (%)

عدد الملتحقين بالصف الأول الثانوي

$\times 100 =$

جملة من أنهوا التعليم الإعدادي

٦٥ - نسبة القيد الإجمالية بالثانوي (%)

عدد المقيدين بالتعليم الثانوي

$\times 100 =$

عدد السكان في الفئة العمرية (١٤-١٦)

٦٦ - الباقيون للإعادة (%) من القيد بالثانوي

عدد التلاميذ الباقيون للإعادة في المرحلة الثانوية

$\times 100 =$

جملة عدد المقيدين بالثانوي

١٢ مؤشرات الاختلالات في التعليم

عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي

٦٧ - عدد التلاميذ / مدرس بالإبتدائي =

عدد المدرسين بالإبتدائي

عدد التلاميذ بالتعليم الإعدادي

٦٨ - عدد التلاميذ / مدرس بالإعدادي =

عدد المدرسين بالإعدادي

عدد التلاميذ بالتعليم الابتدائي

$$69 - \text{كثافة الفصل الابتدائي} = \frac{\text{عدد التلاميذ بالابتدائي}}{\text{عدد الفصول الابتدائية}}$$

عدد التلاميذ بالتعليم الإعدادي

$$70 - \text{كثافة الفصل الإعدادي} = \frac{\text{عدد التلاميذ بالإعدادي}}{\text{عدد الفصول الإعدادية}}$$

٧١ - نسبة القيد بالثانوي الفنى كنسبة من الثانوى %

$$\frac{\text{عدد التلاميذ بالثانوى الفنى}}{\text{جملة عدد تلاميذ التعليم الثانوى}} \times 100 =$$

٧٢ - نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوى (%)

$$\frac{\text{عدد التلاميذ بالتعليم الأساسي والثانوى معاً بالمدارس حكومية خاصية ازهيرية}}{\text{عدد السكان في لفنة العبرية المقابلة}} \times 100 = \frac{\text{حكومة}}{\text{مدارس ازهيرية}} \rightarrow$$

٧٣ - النسبة المئوية للمباني المدرسية غير الصالحة

$$\frac{\text{عدد المباني المدرسية غير الصالحة}}{\text{جملة عدد المباني المدرسية}} \times 100 =$$

١٢ المؤشرات الأساسية للاتصالات

٧٤ - نسبة الأسر التي لديها راديو %

$$\frac{\text{عدد الأسر التي لديها راديو}}{\text{جملة عدد الأسر}} \times 100 =$$

٧٥- نسبة الأسر التي لديها تليفزيون٪

عدد الأسر التي لديها تليفزيون

$$\times 100 = \frac{\text{عدد الأسر التي لديها تليفزيون}}{\text{جملة عدد الأسر}}$$

عدد الهواتف

$$76- \text{معدل أجهزة الهاتف}/ 1000 \text{ أسرة} = \frac{1000}{\text{جملة عدد الأسر}}$$

عدد السكان جملة

$$77- \text{معدل عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد واحد} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{عدد مكاتب البريد}}$$

٧٨- معدل عدد المترددين على دور السينما سنوياً/ ١٠٠٠ نسمة

عدد المترددين على السينما

$$\times 1000 = \frac{\text{عدد المترددين على السينما}}{\text{عدد السكان}}$$

٧٩- معدل عدد المترددين على دور المسارح سنوياً/ ١٠٠٠ نسمة

عدد المترددين على المسارح

$$\times 1000 = \frac{\text{عدد المترددين على المسارح}}{\text{عدد السكان}}$$

٨٠- معدل عدد المترددين على المتحف سنوياً/ ١٠٠٠ نسمة

عدد المترددين على المتحف

$$\times 1000 = \frac{\text{عدد المترددين على المتحف}}{\text{عدد السكان}}$$

٨١- معدل عدد الكتب بالمكتبات/ ١٠٠٠ نسمة (جميع المكتبات/ المكتبات العامة فقط)

$$\frac{\text{عدد الكتب}}{\text{عدد السكان}} = \frac{(\text{جميع المكتبات/ المكتبات العامة فقط})}{1000 \text{ نسمة}}$$

٨٢- معدل عدد الصحف اليومية/ ١٠٠٠ نسمة

$$\frac{\text{عدد الصحف اليومية}}{\text{عدد السكان}} = \frac{1000 \times \text{ـ}}{1000 \times \text{ـ}}$$

٨٣- معدل عدد سيارات الركوب/ ١٠٠٠ نسمة

$$\frac{\text{عدد سيارات الركوب}}{\text{عدد السكان}} = \frac{1000 \times \text{ـ}}{1000 \times \text{ـ}}$$

١٤ مؤشرات قوة العمل

٨٤- قوة العمل (+١٥) % من إجمالي السكان

$$\frac{\text{عدد الداخلين في قوة العمل (+١٥)}}{\text{عدد السكان}} = \frac{100 \times \text{ـ}}{100 \times \text{ـ}}$$

٨٥- نسبة الإناث في قوة العمل (+١٥) % من قوة عمل الإناث

$$\frac{\text{عدد الدخلات في قوة العمل (+١٥)}}{\text{عدد الإناث}} = \frac{100 \times \text{ـ}}{100 \times \text{ـ}}$$

النسبة المئوية لقوة العمل (+١٥)

$$86 - \text{الزراعة} = \frac{\text{عدد السكان داخل قوة العمل الكلية}}{100 \times \text{قدرة العمل في الزراعة (+١٥)}}$$

$$87 - \text{الصناعة} = \frac{\text{عدد السكان داخل قوة العمل الكلية}}{100 \times \text{قدرة العمل في الصناعة (+١٥)}}$$

$$88 - \text{الخدمات} = \frac{\text{عدد السكان داخل قوة العمل الكلية}}{100 \times \text{قدرة العمل في الخدمات (+١٥)}}$$

$$89 - \text{نسبة المستغلين بالمهن العلمية والفنية (\% من قوة العمل)} = \frac{\text{عدد العاملين بالمهن العلمية والفنية}}{\text{عدد السكان داخل قوة العمل الكلية}} \times 100$$

$$90 - \text{الإجمالي} = \frac{\text{عدد المستغلين بأجر (+١٥)}}{\text{عدد السكان داخل قوة العمل الكلية}} \times 100$$

$$91 - \% \text{ من الإناث} = \frac{\text{عدد المشغلات بأجر (+١٥)}}{\text{عدد السكان داخل قوة العمل الكلية}} \times 100$$

$$92 - \text{نسبة العاملين بالحكومة والقطاع العام (\% من قوة العمل)} = \frac{\text{عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام}}{\text{قدرة العمل الكلية}} \times 100$$

١٥ مؤشرات البطالة

$$\text{نسبة البطالة (الإجمالي٪)} = \frac{\text{عدد المتعطلين (+١٥)}}{100 \times \text{إجمالي قوة العمل}} = ٩٣$$

٩٤ - نسبة بطالة الإناث (%) من الإناث في قوة العمل)

$$\text{نسبة بطالة الإناث} = \frac{\text{عدد المتعطلات في الفئة العمرية (+١٥)}}{100 \times \text{جملة عدد الإناث داخل قوة العمل}} =$$

٩٥ - نسبة البطالة للبالغين (%) (٢٩ - ١٥)

$$\text{نسبة البطالة للبالغين} = \frac{\text{عدد المتعطلين في الفئة العمرية (٢٩-١٥)}}{100 \times \text{قوة العمل في الفئة العمرية (٢٩-١٥)}} =$$

٩٦ - نسبة البطالة في الحضر (%)

$$\text{نسبة البطالة في الحضر} = \frac{\text{عدد المتعطلين في الحضر (+١٥)}}{100 \times \text{قوة العمل في الحضر (+١٥)}} =$$

٩٧ - نسبة البطالة في الريف (%)

$$\text{نسبة البطالة في الريف} = \frac{\text{عدد المتعطلين في الريف (+١٥)}}{100 \times \text{قوة العمل في الريف (+١٥)}} =$$

نسبة البطالة (%) :

$$\left. \begin{array}{l} \text{دون الثانوي} \\ \text{ثانوي} \\ \text{جامعي} \end{array} \right\} = \frac{\text{عدد المتعطلين في الفئة العمرية المنشورة}}{100 \times \text{قدرة العمل في نفس الفئة العمرية المنشورة}} = \left. \begin{array}{l} ٩٨ \\ ٩٩ \\ ١٠٠ \end{array} \right\}$$

١٠١ - نسبة الإحلال لقوة العمل في المستقبل

أعداد السكان دون الخامسة عشر

$$100 \times \frac{\text{أعداد السكان دون الخامسة عشر}}{\text{ثالث عدد السكان} (+15)} =$$

١٦ بعض مؤشرات التحضر

عدد سكان الحضر

$$100 \times \frac{\text{سكان الحضر \% من الإجمالي}}{\text{جملة عدد السكان}} =$$

١٠٣ - سكان المدينة الأكبر (% من سكان الحضر)

عدد سكان المدينة

$$100 \times \frac{\text{عدد سكان المدينة}}{\text{جملة عدد السكان}} =$$

٤ - معدل النمو السكاني لسكان الحضر

معدل النمو في عدد الحضر (في سنوات معينة)

عدد هذه السنوات

١٠٥ - نسبة الأسر المزودة بالكهرباء %

عدد الأسر المزودة بالكهرباء

$$100 \times \frac{\text{عدد الأسر المزودة بالكهرباء}}{\text{جملة عدد السكان}} =$$

١٧ الملامح الأساسية الديموغرافية

١٠٦ - جملة السكان بالألاف = عدد السكان داخل الجمهورية في تاريخ معين

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{جملة عدد المواليد في منتصف العام}}{\text{عدد السكان في منتصف نفس العام}} \times 100$$

١٠٨ - نسبة استخدام وسائل منع الحمل %

$$\text{إجمالي عدد السيدات المستخدمات لوسائل منع الحمل} = \frac{\text{عدد السيدات المستخدمات لوسائل منع العمل}}{\text{إجمالي عدد السيدات في سن الخصوبة (٤٩-١٥ سنة)}} \times 100$$

١٠٩ - معدل الإعالة الديموغرافي

$$\text{السكان أقل من ١٥ سنة + السكان أكبر من ٦٥ سنة} = \frac{\text{عدد السكان}}{100} \times ٦٤ - ١٥$$

١١٠ - الكثافة السكانية الكلية (أو المأهولة) (نسمة/ كيلو متر مربع)

$$\text{مساحة الأرض الكلية (أو المأهولة)} = \frac{\text{إجمالي عدد السكان}}{\text{إجمالي مساحة الأرض الكلية}}$$

١٨ مؤشرات توزيع الدخل والفقير

١١١ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجيبيه

$$\text{جملة عدد السكان (نسمة)} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالجيبيه}}{\text{إجمالي عدد السكان}}$$

١١٢ - نسبة أدنى ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل

$$\text{دخل أقل ٤٠٪ من السكان} = \frac{١٠٠ \times \text{عدد ٤٠٪ من السكان}}{\text{عدد السكان}}$$

عدد الأسر الفقيرة

$$١١٣ - \text{نسبة الأسر الفقيرة (إجمالي الأسر)} = \frac{١٠٠ \times \text{إجمالي عدد الأسر}}{\text{إجمالي عدد الأسر}}$$

١١٤ - نسبة الأسر (من الفقراء المدقون) لإجمالي الأسر

$$\frac{\text{عدد أسر الفقراء المدقون}}{١٠٠ \times \text{إجمالي عدد الأسر}} =$$

نسبة الأجور للأسر الفقيرة:

$$١١٥ - \text{من دخولهم \%} = \frac{١٠٠ \times \text{إجمالي أجور الأسر الفقيرة}}{\text{إجمالي دخول الأسر الفقيرة}}$$

$$١١٦ - \text{من إجمالي الأجور \%} = \frac{١٠٠ \times \text{إجمالي أجور الأسر}}{\text{إجمالي أجور الأسر}}$$

١٩ مؤشرات الموارد الأرضية

مساحة الأرض كم^2 كم^2

مساحة الأرض (ألف فدان) (ألف فدان)

١١٧ - الأراضي الصالحة للزراعة % من مساحة الأرض

$$\frac{\text{مساحة الأراضي الصالحة للزراعة}}{\text{جملة مساحة الأراضي}} = \times 100$$

جملة عدد السكان

١١٨ - معدل عدد الأفراد لكل فدان =

مساحة الأراضي الصالحة للزراعة
(بالفدان)

مصادر المياه الإجمالية (بليون م³) = بليون م³

١١٩ - استهلاك المياه % من إجمالي مصادر المياه

$$\frac{\text{كمية استهلاك المياه}}{\text{إجمالي مصادر المياه}} = \times 100$$

١٢٠ - نسبة المياه المسحورة بواسطة:

الزراعة : كمية المياه المسحورة بواسطة
(الزراعة / الصناعة / الري / المحليات)

الصناعة : =

إجمالي مصادر المياه

الري :

المحليات :

١٢١ - الفاقد من الأراضي (%) من الصالحة للزراعة

$$\text{الفاقد من الأراضي} = \frac{100 \times \text{مساحة الأراضي الصالحة للزراعة}}{\text{مساحة الأراضي المحسوبة}}$$

١٢٢ - معدل التكثيف المحسوبى = $\frac{100 \times \text{المساحة المحسوبة}}{\text{المساحة المزروعة}}$

ملحق (٢)

أفقر ١٠٠ قرية مصرية

إذا كان حديثنا عن فقر القرية المصرية، فإن الفقر منتشر في كل القرى - فجميعها فقيرة-. وذلك بالنظر إلى عموم مستوى المعيشة بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية. وإذا وضعنا مقاييس لتصنيف القرى بين فقيرة وأفقر وأشد فقراً، حيث تعطى أولوية لذلك القرى في تحقيق التنمية، فلا بد من استخدام مؤشرات معينة لتحديد القرى ذات الأولوية، وليس هناك أفضل من أدلة ومؤشرات التنمية البشرية لتحديد تلك القرى.

واستخدامنا لدليل التنمية البشرية يعد أداة أساسية في ترتيب القرى ولكن من الأفضل إضافة مؤشرات أخرى لهذا التصنيف- مثل دليل الحرمان، ودليل توقع الحياة، ودليل التعليم، أو معدل القراءة والكتابة. وتلك هي أكبر العوامل التي تؤثر على التنمية البشرية.

وإذا أخذنا بدليل التنمية البشرية فقد أتفق على أن الدليل المرتفع يقع من (٧٢٥، ٠، فما فوق)، والدليل المتوسط بين (٦٦٦، ٠، ٧٢٤)، والدليل المنخفض من (٥٠٢، ٠، ٦١٥)^(١)، ويوضح جدول (١ بالملحق) أن هناك ٨ محافظات يرتفع فيها دليل التنمية البشرية، أما باقى المحافظات فالدليل بها متوسط.

(١) تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣ - معهد التخطيط القومي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(جدول ١ - الملحق) محافظات الجمهورية مرتبة تنازلياً

حسب دليل التنمية البشرية

المحافظات	م	نيل متوسط	نيل متوسط	نيل الم المحلي	نيل الم المحلي	نسبة الانتحان الإجمالية بالمدارس	نسبة محو الأمية للبالغين (%)	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	قيمة دليل التنمية البشرية	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي
بور سعيد	١	٧٥٤	٧٦٢	٧٣٧٣	٧٨١	٧٩٤	٧٥٤	٧٦٢	٧٥٢	٧٨١	٧٩٤
السويس	٢	٧٥١	٧٦١	٧٩٠٩	٧٨١	٧٩٤	٧٥٣	٧٦١	٧٥١	٧٨١	٧٩٤
دمياط	٣	٧٣٩	٧٤٩	٧٨٦	٧٨٦	٧٨٣	٧٥٧	٧٦٢	٧٣٩	٧٧٦	٧٨٣
الاسكندرية	٤	٧٣٨	٧٣٨	٧٨٦	٧٧٦	٧٧٣	٧٦٧	٧٦٦	٧٣٨	٧٧٦	٧٧٣
القاهرة	٥	٧٣٧	٧٣٧	٧٧٣	٧٧٣	٧٧٣	٧٦٣	٧٦٤	٧٣٧	٧٧٣	٧٧٣
الإسماعيلية	٦	٧٣٦	٧٣٦	٧٨٩	٧٨٩	٧٩٤	٧٣٥	٧٣٥	٧٣٢	٧٨٩	٧٩٤
الغربيه	٧	٧٣٠	٧٣٠	٧٨١	٧٨١	٧٩٨	٧٣٢	٧٣٩	٧٢٠	٧٨١	٧٩٨
أسوان	٨	٧٢٠	٧٢٠	٧٦٣	٧٦٣	٧٦٣	٧٢٧	٧٢٧	٧٢٠	٧٦٣	٧٦٣
الدقهلية	٩	٧٢٢	٧٢٢	٧٧٢	٧٧٢	٧٧٢	٧١٨	٧١٤	٧٢٢	٧٧٢	٧٧٢
القليوبية	١٠	٧٢٢	٧٢٢	٧٨٨	٧٨٨	٧٧٥	٧١٩	٧١٩	٧٢٢	٧٨٨	٧٧٥
المنوفية	١١	٧١٩	٧١٩	٧٦٩	٧٦٩	٧٦٩	٧٣٢	٧٣٩	٧٢٠	٧٦٩	٧٦٩
الشرقية	١٢	٧١٥	٧١٥	٧٦٤	٧٦٤	٧٦٤	٧٢٤	٧٢٤	٧١٥	٧٦٤	٧٦٤
البحيرة	١٣	٧١٢	٧١٢	٧٦٩	٧٦٩	٧٦٩	٧٢٧	٧٢٧	٧١٢	٧٦٩	٧٦٩
الأقصر	١٤	٧١٢	٧١٢	٧٧١	٧٧١	٧٧١	٧١٦	٧١٦	٧١٢	٧٧١	٧٧١
الجيزة	١٥	٧٠٥	٧٠٥	٧٦٤	٧٦٤	٧٦٤	٧٢٤	٧٢٤	٧٠٥	٧٦٤	٧٦٤
كفر الشيخ	١٦	٧٠٣	٧٠٣	٧٥٤	٧٥٤	٧٥٤	٧٢٧	٧٢٧	٧٠٣	٧٥٤	٧٥٤
قنا	١٧	٧٠٢	٧٠٢	٧٧٢	٧٧٢	٧٥٨	٧١١	٧١٤	٧٠٢	٧٧٢	٧٥٨
بني سويف	١٨	٧٠١	٧٠١	٧٧١	٧٧١	٧٥٩	٥٨١	٧١٢	٧٠١	٧٧١	٧٥٩
سوهاج	١٩	٦٩٥	٦٩٥	٧٥٢	٧٥٢	٧٥٢	٦٩٥	٦٩٤	٦٨٥	٧٥٢	٦٩٥
المنيا	٢٠	٦٨٢	٦٨٢	٧٢٢	٧٢٢	٧٢٢	٦٩٩	٦٩٩	٦٨٢	٧٢٢	٦٩٩
اسيوط	٢١	٦٨١	٦٨١	٧٥٦	٧٥٦	٧٥٦	٦٩٤	٦٩٤	٦٨١	٧٥٦	٦٩٤
الفيوم	٢٢	٦٧٩	٦٧٩	٧٣٥	٧٣٥	٧٣٥	٦٨٢	٦٨١	٦٧٩	٧٣٥	٦٧٩
البحر الأحمر	٢٣	٦٧٧	٦٧٧	٧٦٤	٧٦٤	٧٦٤	٦٧٤	٦٧٤	٦٧٧	٧٦٤	٦٧٤
الوايdi الجديد	٢٤	٦٧٥	٦٧٥	٧٦٤	٧٦٤	٧٦٤	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٥	٧٦٤	٦٧٤
مطروح	٢٥	٦٧٣	٦٧٣	٧٦٢	٧٦٢	٧٦٢	٦٧٣	٦٧٣	٦٧٣	٧٦٢	٦٧٢
شمال سيناء	٢٦	٦٧٢	٦٧٢	٧٦١	٧٦١	٧٦١	٦٧٢	٦٧٢	٦٧٢	٧٦١	٦٧١
جنوب سيناء	٢٧	٦٧١	٦٧١	٧٦٢	٧٦٢	٧٦٢	٦٧٣	٦٧٣	٦٧١	٧٦٢	٦٧٢

* ملحوظة: محافظات الحدود غير مرتبة موضوعاً بترتيب أبجدي

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ - معهد التخطيط القومي وUNDP.

ومن ثم فأنه يمكن اعتبار أن القرى الفقيرة هي من (٥٠٢ - ٥٠٦١٥) والقرى الأفقر بين (٤٩١ - ٥٠٥٠١)، والقرى الأشد فقراً (٤٩٠، ٥٠٠، ٥٠٤)، وبالتالي فأنه عند تحديد القرى ذات الأولوية في التنمية فيجب البدء بالقرى التي يقل فيها دليل التنمية البشرية عن (٤٩٠)، وقد أمكن تحديد عدد من القرى بلغ ١٠٠٠ قرية وهي القرى الفقيرة والتي يمكن البدء بها وإعطائها أولوية تنمية.

ويمكن البدء بالقرى الأشد فقراً. وقد تم تحديد تلك القرى بناءً على تقارير التنمية البشرية التي تم إعدادها لكل محافظة من محافظات الجمهورية (٢٦ محافظة + الأقصر) خلال الثلاث سنوات الماضية.

وقد أمكن أيضاً التعرف على باقي أدلة ومؤشرات التنمية البشرية في تلك القرى والتي أوضحت أن هناك تدنى في تلك المؤشرات وفي مقدمتها: دليل التعليم - وهو من أكبر العوامل تأثيراً على دليل التنمية البشرية الإجمالي لتدعنه في معظم المناطق الريفية -، يليه تأثيراً دليلاً الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي يرتبط تأثيره بمستوى المعيشة مباشرة وخاصة الصحة والتعليم، وهو غاية في التدنى في معظم المناطق الريفية والذي يصل لأقل من ألفي دولار في العام، - وفقاً لقوية الشرائية المعادلة للدولار -، يلى ذلك تأثيراً دليلاً توقع الحياة وهو الذي يعكس المستوى الصحي في تلك المناطق.

وبالنظر إلى عدد القرى الفقيرة من الـ ١٠٠٠ قرية موزعة على المحافظات، يتضح أن أكثر المحافظات معاناة هي محافظات الصعيد، حيث يقع نحو ٢١١، ٢١٢، ١٤٨، ١٣٣ قرية في محافظات المنيا، أسيوط، الفيوم، سوهاج بالترتيب، وهذا يعني أن هذه المحافظات بها نحو ٧٠٪ من القرى الفقيرة بصفة عامة، مما يؤكّد انتشار الفقر في محافظات الصعيد. (جدول ٢ - الملحق).

بينما تتوزع باقي الـ ١٠٠٠ قرية على محافظات؛ الشرقية ٧٥ قرية، كفر الشيخ ٤٨ قرية، بنى سويف ٤١ قرية، القليوبية ٣١ قرية، قنا ٣٠ قرية، مطروح ٢٩ قرية، الجيزة ١٥ قرية، المنوفية ١١ قرية، البحيرة ٦ قرى، البحر الأحمر ٣ قرى، الدقهلية ٣ قرى، جنوب سيناء ٣ قرى، الأقصر قرية واحدة.

وللبدء بعملية التنمية للقرى الفقيرة، وحتى تشعر كافة المحافظات بعدالة التوزيع والاهتمام وتبدى مشاركة إيجابية، فمن الأفضل أن نختار من كل محافظة أقرر قريتان في بداية المرحلة الأولى ومن ثم يتم البدء بـ ٣٣ قرية من المحافظات السابق الإشارة إليها، ثم تتواتي عملية التنمية لباقي القرى موزعة على عدد محدود من السنوات وفق خطة شاملة لتنمية القرية.

جدول (٢) - الملحق (٢) أفقٌ ٠٠٠١١ قرية مصرية

المُعْتَدِلُ = (مُوَكِّلُ الْحِكْمَةِ) الْمُعْتَدِلُ + مُهَاجِرُ الْمُرْجَفِ وَالْمُعْتَدِلُ +

تابع (جدول ٢ - الملحق ٢)

تابع (جدول ٢ - الملحق ٣)

تابع (جدول ٢ - الملحق ٢)

تابع (جدول ٢ - الملحق ٢)

تابع (جدول ٣ - الملحق ٢)

